



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية وآدابها  
قسم الدراسات العليا العربية  
فرع اللغة والنحو والصرف

## تعدد الأوجه الإعرابية وأثرها في المعنى من خلال إعراب القرآن للنحّاس (البديلية وغيرها نموذجا)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص: نحو وصرف

إعداد الطالبة :

رجاء أحمد عايطي الصاعدي

الرقم الجامعي

٤٢٩٨٠٢٤٨

إشراف الأستاذ الدكتور  
شريف عبد الكريم النجار

لحام ١٤٣٢ / ١٤٣٣ هـ

## ملخصُ البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين. أما بعد:

فهذا بحث عنوانه (المعنى في تعدد أوجه إعراب آيات القرآن الكريم بين الـبـدلية وغيرها من خلال إعراب القرآن للنحاس) تقدمت به لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها تخصص نحو، ويبيّن هذا البحث أهمية المعنى في البحث النحوي، فهو الأصل الذي يُعتمد عليه في البحث، ولا غناء عنه في الإعراب، فالإعراب فرعُ المعنى، وله علامات تدلُّ عليه، فالمعنى كثيراً ما يتضح به؛ لأن هناك قرائن أخرى توضح المعنى دون الحاجة إلى الإعراب كما في قرينة تأنيث الفعل في ضربت هند الولد وكما في ضرب موسى عيسى وكما في ولدت الأم البنت، فإذا تغيّر إعراب مفردة في جملة تغيّر معه المعنى المفهوم من الجملة كلها.

قد اقتضت خطة هذا البحث أن يقع في ثلاثة فصول، تسبق بمقدمة وتمهيد، أتحدث في المقدمة عن موضوع البحث وأهميته في الأثر الدلالي، وسبب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه، أما التمهيد فتحدثت فيه عن: تعدد أوجه الإعراب، وأهمية المعنى في الدرس النحوي، والفرق بين البدل وغيره في الدلالة.

أما فصول البحث فقد كانت كما يأتي:

**الفصل الأول:** معاني البدل المرفوع مع غيره: يحتوي هذا الفصل على اثني عشرة مسألة.

**الفصل الثاني:** معاني البدل المنصوب مع غيره: يحتوي هذا الفصل على أربع عشرة مسألة.

**الفصل الثالث:** معاني البدل المجرور مع غيره: وقد جاء هذا الفصل في أربع مسائل.

وقد وضعت للبحث خاتمة موجزة تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث. وأنهايتها بالفهارس الفنية التي اشتملت على:

١- فهرس الآيات القرآنية. ٢- فهرس الأحاديث الشريفة ٣- فهرس الشواهد الشعرية.

٤- فهرس الأراجيز ٥- فهرس المصادر والمراجع. ٦- فهرس الموضوعات.

## **Abstract**

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace on the best of the prophets and messengers, our master Muhammad and his family and divine good. After: This research entitled (meaning in the multifaceted expression of the verses of the Koran between substitutionary and others through the expression of the Koran for copper) made by the Master's degree in Arabic language and literature devoted to, and shows of this research the importance of meaning in the search grammar, he is originally based upon research, not singing with him in expressing, Valaarab Branch sense, a sign of it, meaning it is not clear but, if the change in the expression with signs it, meaning often seen him; Because there is other evidence showing meaning without having to express as the presumption of the feminization of the verb in the boy struck India and also in striking Moses, Jesus, and as in the mother-daughter was born, if a single inter change with the understood meaning of the sentence as a whole.

May require a plan of this research to occur in three seasons, prior to introduction and preface, I am talking in the foreground on the subject of research and its importance in the impact of semantic and the reason for the choice of subject, and previous studies, the research plan, and systematic in it, The Boot talked it all: the multifaceted nature of the expression, and importance of the meaning in the grammar lesson, and the difference between the allowance and others in significance.

The chapters of the research were as follows:

Chapter I: the meanings of the allowance raised with others: This chapter contains twelve issue.

Chapter II: The meanings of the allowance Mansoob with others: This chapter contains fourteen question.

Chapter III: The meanings of the allowance drain with others: this chapter came in five issues.

Has been developed to search a brief conclusion include the most important findings of the research. Onhiha and technical indexes, which included:

- 1 Index of Koranic verses. 2 Index of Hadiths 3 - Index of evidence of poetry.
- 4 - Aleragiz Index 5 - Index of sources and references. 6 Subject Index.

## الإهداء

إلى والدي الغالي - يرحمه الله - الذي زرع في نفسي العزم

والطموح والصبر لأجل العلم والتعلم

إلى والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها وأسبغ عليها

الصحة والعافية

أقول لهما بكل خضوع هذا ثمار ما زرعتما

إلى إخوتي وأخواتي الذين وقفوا معي بدعائهم وتشجيعهم

حفظهم الله

إلى كل قلبٍ خَصَّنِي بالدعاء

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فمن المعلوم أن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، لذلك أصبح لزاماً وواجباً عليّ بعد أن انتهيت من إعداد هذا البحث أن أذكر لأهل الفضل فضلهم ممن أسدى إليّ معروفاً في سبيل إعداد هذه الدراسة وإخراجها إلى حيز الوجود .

فأول من يستحق الشكر هو أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور شريف بن عبد الكريم النجار الذي تولى مهمة الإشراف على هذا البحث فكان مسانداً لي بعلمه ووقته وجهده، حرصاً منه على أن يكون هذا البحث أقرب إلى الكمال .

وثاني من يستحق الشكر والتقدير عائلتي التي يعود لها الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في مواصلة دراستي العليا بتشجيعها وتحفيزها الدائم لي، للمضي قدماً في هذا المنوال .

والشكر موصول لهذا الصرح العلمي جامعة أم القرى، وأخص منها مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز التي وفرت المصادر والمراجع العلمية التي استند إليها البحث، ليخرج بهذا الشكل النهائي .

كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان للمناقشين الفاضلين على قبولهما مناقشة الرسالة وتقويمها، وإسداء الملاحظات والتوجيهات البناءة، فلهما مني كل تقدير ودعاء .

# المقدمة

## المقدمة

قد أرسل الله رسله إلى خلقه ليخرجوهم من الظلمات إلى النور بإذن ربهم ويهدوهم إلى صراطه المستقيم، ولما كان يغلب على أكثر الأمم التكذيب والاستكبار، فإن العليم الحكيم - سبحانه - كان يؤيد رسله - عليهم الصلاة والسلام - بالمعجزات ليبرهنوا بها على صدقهم فيهدي الله من يشاء من المؤمنين وتقام الحجة على الكافرين.

وحتى تكون تلك المعجزات أبلغ تأثيراً وأشد وقعاً في النفوس فإنها غالباً ما تكون أموراً حسية تخالف السنن الكونية ومن جنس ما شاع وانتشر في زمانهم وعظم في أعين عامتهم، لتكون تلك المعجزة مفحمة لأعظم الأمور في نفوسهم وداحضة لأكبر وأقوى الأشياء في أعينهم فلا يملكون عندها إلا الإذعان والتسليم.

فلما كان السحر متفشياً في عهد موسى - عليه السلام - أيده الله بالعصا فتقلب حية تسعى، ويضرب بها البحر فينفلق كالطود العظيم، ويضرب بها الحجر الصلب فيتفجر عيوناً، وييده يخرجها من جيبه فإذا هي بيضاء للناظرين.

ولما شاع في قوم عيسى - عليه السلام - الطب وعلا شأنه، أيده الله نبيه عيسى بمعجزة من جنس ما برعوا فيه؛ فكان يرى الأكمه والأبرص ويخلق من الطين طيراً، بل ويحيي الموتى بإذن الله.

ثم لما كان مبعث نبينا محمد - عليه الصلاة والسلام - في وقت ارتفع فيه شأن البلاغة والبيان بين العرب وعظم ذلك في عيونهم وعدوا أنفسهم أساطين البيان والقوة في الإفصاح عن كوامن النفوس وخوارج القلوب، أيده الله نبيه - صلى الله عليه وسلم - بالقرآن، الذي تحداهم في أعز ما يفاخرون به من الفصاحة، فكان أبلغ التحدي وأقواه حين تحداهم في أعظم ما يتقنون وما كانوا فيه يتفنون. ومن إعجازه أيضاً اشتماله على أنواع كثيرة من الإعجاز، مثل: الإعجاز العلمي واللغوي والبياني والدلالي والصوتي وغير ذلك.

ولهذا يُعدّ البحث في كتاب الله - عز وجل - من أعظم وأجل ما يسعى إليه الفكر الإنساني حيث يجد فيه الباحث اللغوي خاصة غايته ومبتغاه، فالقرآن مصدر لغوي

عظيم ورافد خصب للدراسات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ولولاه ما وصلت الدراسات اللغوية إلى ما وصلت إليه، فهو كما وُصفَ أعظم نص وصل إلينا.

لذا كانت رغبتني تحذوني منذ أن التحقت بمرحلة الماجستير أن أدرس موضوعًا يخص القرآن الكريم لاسيما في جمال النحو البلاغي القرآني، بغية أن تتكشف لي بعض خبايا أسرار تعبيره الفريد وطمعاً في نيل أجر الدنيا وثواب الآخرة، فتحقق ذلك بعون الله حين عرض عليّ أستاذي الدكتور شريف النجار - جزاه الله خيراً - موضوع الأثر الدلالي لتعدد أوجه إعراب آيات القرآن الكريم البدل أنموذجاً؛ لأننا كثيراً ما نسمع عبارة (يجوز فيها أكثر من وجه) عندما يلتبس علينا فهم جملة ما فلجأ إلى تعدد الإعراب نبرر به هذا اللبس!!، والواقع أن منشيء الجملة أراد لها معنى واحداً ليس غير، فهي لها إعراب واحد صحيح. وعلى منشيء الجملة أن يكون مبيّناً في لغته عما في نفسه، ولا عليه بعد ذلك من فهم الآخرين أصابوا أم أخطأوا. والجملة المبينة ليس لها إلا معنى واحداً وإعراباً واحداً، أما تعدد الإعرابات فهو حسب تعدد الأفهام، قريباً وبعداً، والصواب منها ما وافق غرض منشيء الجملة ومعناه.

على أن ظاهرة التجويزات النحوية لا تختص بالقرآن الكريم وحده وإنما تعدته إلى كلام العرب شعرهم ونثرهم. وهي إذا كانت مع النص العزيز أظهر وأشهر فلكثرة ما أعربَ وفُسرَ، وقيل ذلك لأن الأساليب القرآنية ثرية بتعدد المعاني، وهذا وجه من وجوه إعجازها.

ومرجع ذلك، فيما يراه الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة - رحمه الله - إلى أمرين<sup>(١)</sup>:

أولاً: أن أسلوب القرآن معجز، بحيث لا يستطيع أحد أن يحيط بكل مقاصده فاحتمل كثيراً من المعاني، وكثيراً من الوجوه.

ثانياً: أن النحويين يحتفظون لأنفسهم بحرية الرأي وانطلاق الفكر، فلا يعرفون الحجر على الآراء، ولا تقديس لرأي فرد مهما علت منزلته.

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، ص ١٣، ١٤.



## الدراسات السابقة:

- اهتم عدد من الباحثين بتعدد أوجه إعراب آيات القرآن الكريم، عدا أني سوف ابحث بتعدد الإعراب الذي يتعلق بباب البدل خاصة، ومن هذه الدراسات ما يلي:
- ١- أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: إبراهيم حسين صنيع، جامعة أم القرى، عام ١٤٢٠هـ.
  - ٢- البعد الدلالي في الخلافات النحوية، للدكتور شريف النجار، مجلة الدراسات اللغوية مج ٥ ع ٣ (رجب- رمضان ١٤٢٤هـ/ أكتوبر- ديسمبر ٢٠٠٣م).
  - ٣- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم: محمد عبد الله بن حمد السيف، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عام ١٤٢٦هـ.
  - ٤- تعدد وجوه الإعراب وأثره على المعنى نماذج من سورتي البقرة وآل عمران، د. خليل أحمد عمارة.

## أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن الله - عز وجل - قد أمرنا بالتعبد بالقرآن الكريم؛ فهمًا، وتدبرًا وحفظًا، وتلاوة، والوقوف عند حروفه وحدوده، قال تعالى: ﴿الذين ءاتيناهم الكتاب يتلونه حقّ تلاوته أولئك يؤمنون به﴾ [البقرة: ١٢١]؛ ولما كان القرآن الكريم كتاب هداية، وهدايته تكمن في تبين مقاصده والوقوف على معانيه كما قال تعالى: ﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب﴾ [ص: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وقرآنًا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وسبيل ذلك تفسير آياته، وفهم معانيه لإخراج حكمه وأحكامه.

ولما كان الإعراب فرع المعنى، فالمعنى هو الأساس الذي يعتمد عليه في آية دراسة لغوية، فيفترض في أي إجراء لغوي أن يهدف إلى فهم المعنى وكشفه؛ إذ إنّه الأصل في أيّ اتصال لغويّ، والإعراب كاشفٌ لهذا المعنى، ثم يكون هذا المعنى هاديًا له في إعرابه، فيصبح الإعراب علامة على المعنى وكاشفًا له.

ومن هنا تتضح أهمية المعنى في البحث النحوي، فهو الأصل الذي يُعتمد عليه في البحث، ولا غناء عنه في الإعراب، فالإعراب فرع المعنى، فالمعنى لا يتضح إلا به، فإذا تغيّر إعرابٌ مفردةً في جملةٍ تغيّر معه المعنى المفهوم من الجملة كلها، ومعلوم أن مراد المتكلم معنى واحدٌ ليس غير، مهما اختلفت آراء النحاة في بيانه بإعرابهم.

وقد أدى الخلاف بين النحويين إلى اختلاف إعراب النصوص، فكان يظهر عندهم للكلمة الواحدة أربعة أوجه وزيادة. والناظر لهذه الأوجه الإعرابية قد يظن أن هذه الكلمة في هذا التركيب عدة معانٍ، والحق أنه معنى واحدٌ، ولكن خلاف النحاة في إعراب الكلمة هو السبب في وجود هذه المعاني المختلفة، فكل إعراب من هذه الأعراب يعطي معنى مختلفاً عن الآخر، فالإعراب علامة على المعنى وكاشفٌ له كما ذكر.

ولهذا أردت أن يكون موضوع بحثي خلاف النحاة في إعراب آيات القرآن الكريم، البدل خاصة؛ رغبة في إظهار أثر اختلاف الإعراب في المعنى في آيات القرآن الكريم، وهدفاً لاحتكام الدارس النحوي إلى أسلوب القرآن الكريم وقراءاته في كل ما يعرض له من قوانين النحو والصرف - ما استطاع إلى ذلك سبيلاً - ؛ ذلك لأن الشعر قد استبد بجهد النحاة، فركنوا إليه، وحوّلوا عليه، بل جاوز كثيرٌ منهم حدّه، فنسب اللحن إلى القراء الأئمة، ورماهم بأنهم لا يدرون ما العربية!

### خطة البحث:

قد اقتضت خطة هذا البحث أن يقع في ثلاثة فصول، تسبق بمقدمة وتمهيد، أتحدث في المقدمة عن موضوع البحث وأهميته في الأثر الدلالي، وسبب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

أما التمهيد: فيشتمل على:

- تعدد أوجه الإعراب.

- أهمية المعنى في الدرس النحوي.

- دلالة البدل والفرق بين البدل وغيره في الدلالة.

ثم جاء تقسيم الموضوع على النحو الآتي:

## الفصل الأول:

معاني البدل المرفوع مع غيره

وفيه مسائل

المسألة الأولى: المعنى بين البدل والمبتدأ، وفيه عدة مواضع.

المسألة الثانية: المعنى بين البدل وخبر المبتدأ، وفيه عدة مواضع.

المسألة الثالثة: المعنى بين البدل ونائب الفاعل.

المسألة الرابعة: المعنى بين البدل والفاعل الساد مسد الخبر.

المسألة الخامسة: المعنى بين البدل والنعته، وفيه عدة مواضع.

المسألة السادسة: المعنى بين البدل والمبتدأ والخبر، وفيه عدة مواضع.

المسألة السابعة: المعنى بين البدل ولغة أكلوني البراغيث، وفيه موضعان.

المسألة الثامنة: المعنى بين البدل والمبتدأ والنعته.

المسألة التاسعة: المعنى بين البدل والخبر والنعته، وفيه موضعان.

المسألة العاشرة: المعنى بين البدل والخبر واسم كان.

المسألة الحادية عشرة: المعنى بين البدل والمبتدأ والنداء.

المسألة الثانية عشرة: المعنى بين البدل والمبتدأ والتوكيد.

## الفصل الثاني

معاني البدل المنصوب مع غيره

وفيه مسائل

المسألة الأولى: المعنى بين البدل والمفعول به، وفيه عدة مواضع.

المسألة الثانية: المعنى بين البدل وتزعم الخافض، وفيه عدة مواضع.

المسألة الثالثة: المعنى بين البدل والحال، وفيه موضعان.

- المسألة الرابعة: المعنى بين البدل والتوكيد.
- المسألة الخامسة: المعنى بين البدل والنعته، وفيه موضعان.
- المسألة السادسة: المعنى بين البدل والظرف.
- المسألة السابعة: المعنى بين البدل والتمييز.
- المسألة الثامنة: المعنى بين البدل والاستثناء، وفيه عدة مواضع.
- المسألة التاسعة: المعنى بين البدل وعطف البيان.
- المسألة العاشرة: المعنى بين البدل والحال وتقدير الفعل، وفيه موضعان.
- المسألة الحادية عشرة: المعنى بين البدل والنعته والنداء.
- المسألة الثانية عشرة: المعنى بين البدل والمصدر والمفعول به.
- المسألة الثالثة عشرة: المعنى بين البدل والمصدر والمفعول لأجله.
- المسألة الرابعة عشرة: المعنى بين البدل والمفعول به والمفعول لأجله والمصدر.

## الفصل الثالث

### معاني البدل المجرور مع غيره

#### وفيه مسائل

- المسألة الأولى: المعنى بين البدل والإضافة.
- المسألة الثانية: المعنى بين البدل والنعته، وفيه عدة مواضع.
- المسألة الثالثة: المعنى بين البدل والنعته وعطف البيان، وفيه موضعان.
- المسألة الرابعة: المعنى بين البدل والجر على الجوار وتقدير الحرف والتكرير.
- ثم جعلت للرسالة خاتمة موجزة تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث. وأهميتها بالفهارس الفنية التي اشتملت على:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الشواهد الشعرية.

٣- فهرس المصادر والمراجع.

٤- فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

أما المنهج المتبع في البحث: فقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي المتمثل في:

١- قمت أولاً بجمع الآيات التي أعربت بدلاً في القرآن الكريم، وقد استغرق هذا الجمع مني وقتاً؛ إذ كنت أحصي جميع التوابع بلا استثناء رغبة في دراستها جميعاً، فلما رأينا كثرتها اقتصرنا على البدل نموذجاً للتوابع.

٢- بعد استقراء أعراب البدل من القرآن الكريم قمت بتصنيفها إلى مسائل.

٣- عند عرض الآراء المختلفة كنت أميل إلى ترجيح الرأي النحوي الذي يدل على المعنى المقصود في الآية.

٤- وقد رأيت أن أتناول الخلاف في آية واحدة أو آيتين في كل مسألة من مسائل الرسالة وإن كثرت الآيات التي اختلف فيها في المسألة نفسها، وذلك بعداً عن التكرار.

وبعد، فهذه مقدمة لدراسة متواضعة سوف اجعل فيها التطبيق رديفاً للدراسة النظرية، والنص القرآني خير مجال لها، ولا أدري مدى فوزي أو إخفاقي فيها فهي خطوة أولى بالنسبة لي على طريق الدراسة العلمية الجادة، فإن أك قد أصبت فمن الله التوفيق وإن يكن قد جانبني الصواب، فحسبي أني طالب علم أخطئ وأصيب والكمال لله وحده.

وأخيراً وقبل أن أختتم كلمتي هذه أصبح حقاً عليّ أن أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي الدكتور شريف النجار على اختياره لهذا الموضوع وتوجيهاته القيمة ونفسه الكريمة التي فتحت أمامي مجال البحث وأضاءت لي الطريق، كل ذلك بفضل ما منحني من علمه ورحابة صدره فجزاه الله عني وعن العربية كل خير ونفع به العربية وطلابها.

أسأل الله أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وآخر دعوانا

أحمد الله رب العالمين

# التمهيد

## التمهيد

### تعدد أوجه الإعراب:

كان النحويون جميعاً، بصريون وغيرهم من نحاة الكوفة وبغداد والأندلس، يصدرون في دراسة العربية عن نظرية واحدة هي نظرية العامل، وأصول واحدة هي السماع والقياس واستصحاب الحال؛ لذا كان الخلاف بينهم لا يرجع إلى اختلاف في طريقة النظر إلى اللغة، ولا إلى الخلاف في الأصول التي يقوم عليها النحو، وإنما يرجع الأمر إلى اختلافهم في تطبيق مقتضيات نظرية العامل، وإلى اختلافهم في النظر إلى أصوله، ومدى تمسكهم بهذه الأصول<sup>(١)</sup>؛ لذا ظهر في وقت مبكر من تاريخ النحو العربي خلاف بين النحاة في كثير من القضايا بعضها في أصول النحو، إذ إن مدى التمسك بهذه الأصول عند البصريين ليس كما هو عند الكوفيين، ويتعلق بعضها بقواعد نحوية، فالفاعل يجوز له أن يتقدم على فعله عند الكوفيين، ولا يجوز ذلك عند البصريين، وكذلك تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها يجوز عند الكوفيين، ولا يجوز عند البصريين، ونتج عن هذا الخلاف اختلاف في إعراب النصوص، فكان يظهر عندهم للكلمة الواحدة في بيت من الشعر أو في آية قرآنية خمسة أوجه وزيادة.

والناظر لهذه الأوجه الإعرابية قد يظن أن هذه الكلمة في هذا التركيب عدة معانٍ، والحق أنه معنى واحد، ولكن خلاف النحاة في إعراب الكلمة هو السبب في وجود هذه المعاني المختلفة، فكل إعراب من هذه الأعراب يعطي معنى مختلفاً عن الآخر، فالإعراب علامة على المعنى وكاشف له<sup>(٢)</sup>. وهذا يوضح دور الإعراب المهم في ضبط المعاني وتحديدتها، بل هو أساس لذلك، كالميزان الذي يضبط الوزن، فهو ميزان الكلام العربي

(١) التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الرازي، ص ١.

(٢) البعد الدلالي في الخلافات النحوية، مجلة الدراسات اللغوية، مج ٥، ع ٣، (رجب- رمضان ١٤٢٤هـ/

أكتوبر- ديسمبر ٢٠٠٣م)، ص ١٠.

وهو الذي يحدد المعنى، فبدون الإعراب تختلط المعاني، ولا يفهم مقصودها. والدليل على ذلك قول ابن فارس<sup>(١)</sup>: "فأما الإعراب فبه تُمَيِّز المعاني، ويُوقَف على أغراض المتكلمين، وذلك أنَّ قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) - غيرَ معربٍ - أو (ضربَ عمرَ زيد) - غير معربٍ - لم يُوقَف على مراده. فإذا قال: (ما أحسن زيدًا)، أو (ما أحسن زيدٍ)، أو (ما أحسنَ زيدً) أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أرادَه"<sup>(٢)</sup>.

وقد كان هدفنا من هذا التمهيد الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى التأويل مما أسهم في توسيع دائرة الدرس النحوي بمختلف اتجاهاته لما له من صلة وثيقة بموضوعنا " المعنى في تعدد أوجه إعراب آيات القرآن الكريم". ولعل من المفيد قبل الدخول في أسباب تعدد أوجه الإعراب أن نتعرف على معنى التأويل.

فالم تأمل لكتب اللغة من أوائلها حتى بدايات القرن الخامس، يجد كلمة التأويل تدور على معنيين:

المعنى الأول: العاقبة والمرجع والمصير<sup>(٣)</sup>.

المعنى الثاني: التفسير والبيان<sup>(٤)</sup>.

وقال الزركشي<sup>(٥)</sup>: "وقال أبو القاسم بن حبيب

---

(١) هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا محمد بن حبيب، كان عالماً باللغة والأدب، توفي سنة ٣٩٥هـ. ومن مصنفاته: مجمل اللغة، والصحاحي، ومقاييس اللغة. انظر الوافي بالوفيات ١٨١/٧-١٨٢، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٧٤٦/٨-٧٤٨.

(٢) الصحاحي، ص ٣١٩.

(٣) مجاز القرآن ١/٨٦، وتهذيب اللغة ١٥/٤٥٨، ٤٣٧، ومجمل اللغة ١/١٠٧.

(٤) الصحاح ٤/١٦٢٧-١٦٢٨، ولسان العرب ١١/٣٣.

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢/١٥٠. هو أبو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله المصري الزركشي الشافعي، كان فقيهاً أصولياً أديباً فاضلاً في جميع ذلك، توفي سنة ٧٩٤هـ. ومن مصنفاته: الروضة، والنكت على البخاري، ولقطة العجلان وبلّة الضمآن. انظر شذرات الذهب ٨/٥٧٢-٥٧٣.



النيسابوري<sup>(١)</sup>، والبغوي<sup>(٢)</sup> والكواشي<sup>(٣)</sup> وغيرهم: التأويلُ صرفُ الآيةِ إلى معنى موافقٍ لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط". أما الماتريدي<sup>(٤)</sup> فيرى أن التأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون قطع<sup>(٥)</sup>.

أما "التأويل النحوي" فقد تأثر بالنظرة الموجودة عند المفسرين، وأخذ النحاة بالنظرة الفلسفية إلى النصوص بعدما وضعوا أسس النظرية النحوية ونظرية العامل، لتفسير الظواهر اللغوية تفسيراً منطقياً، بحيث تخضع الأساليب والتراكيب اللغوية لهذه الأصول والقواعد، ولكن ظهرت في اللغة أساليب وتراكيب لم تقبل ما وضعه النحويون من أصول وقواعد، فلجأ النحويون إلى التأويل لتستقيم لهم هذه الأصول، فلا يخرج عنها أي تركيب وقد مارس أوائل النحويين ومتأخروهم التأويل دون أن تظهر هذه الكلمة في مؤلفاتهم، إذ لم نجد هذه الكلمة في مؤلفات سيويه<sup>(٦)</sup>.

---

(١) هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد ابن الفراء البغوي ، كان عالماً في التفسير والفقہ ، وإماماً للحديث، توفي سنة ٥١٦هـ .ومن مؤلفاته : شرح السنة ، ومعالم الترتيل ، والمصايح وغيرها . انظر شذرات الذهب ٦/٧٩-٨٠.

(٣) هو أحمد بن يوسف بن حسن ابن رافع بن حسين الشيباني الموصلبي الشافعي ، ولقب بالكواشي نسبة لبلدته (كواشة) التي كانت تابعة للموصل، وبرع في القراءات والتفسير والعربية ، وصنف ( التفسير ) الكبير والصغير ، وتوفي سنة ٦٨٠هـ . انظر شذرات الذهب ٧/٦٣٨ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٤٢ ، وتذكرة الحفاظ ٤/٤٦٥ .

(٤) هو أبو منصور محمد بن محمود الماتريدي، من أئمة علماء الكلام، ولقب بالماتريدي نسبة لبلدته " ماتريد " بسمرقند توفي سنة ٣٣٣هـ . ومن مصنفاته: التوحيد ، وأوهام المعتزلة ، والرد على القرامطة ، وتأويلات القرآن، والجدل وغيرها . انظر الأعلام ٧/١٩ .

(٥) مفتاح السعادة ٢/٥٧٣ .

(٦) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين، توفي سنة ١٨٠هـ . انظر وفيات الأعيان ٣/٤٦٣-٤٦٤ ، الوافي بالوفيات ٢٣/٦٦-٦٩ ، انباه الرواة على أنباه النحاه ٢/٣٤٦-٣٥٣ .

والفراء<sup>(١)</sup>، والأخفش<sup>(٢)</sup>، ثم من تلاهم من النحويين مروراً بالمبرد<sup>(٣)</sup> والزجاج<sup>(٤)</sup> وأبي علي الفارسي<sup>(٥)</sup> وابن جني<sup>(٦)</sup> وغيرهم حتى نحاة القرن السابع والثامن، إذ نجد هذه الكلمة عند أبي حيان<sup>(٧)</sup> في كتابه التذليل والتكميل حيث قال بأن "التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأول"<sup>(٨)</sup>.

والمقصود من كلمة الجادة في كلام أبي حيان هي القواعد النحوية التي يلتزم بها

- 
- (١) هو أبوزكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، توفي سنة ٢٠٧هـ. ومن مصنفاته: الحدود، والمعاني، والنوادر، ومعاني القرآن، وغيرها. انظر وفيات الأعيان ١٧٦/٦ - ١٨١، وانباه الرواة على انباه النحاة ٦/٤ - ٢٣.
- (٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، أحد نحاة البصرة، وهو الذي زاد في العروض بحر الخبب، توفي سنة ٢١٥هـ. ومن مصنفاته: الاشتقاق، والعروض، والقوافي، وغيرها. انظر وفيات الأعيان ٢/٤٨٦، وانباه الرواة على انباه النحاة ٢/٣٦ - ٤٢.
- (٣) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، إمام العربية ببغداد في زمانه، توفي سنة ٢٨٥هـ. ومن مصنفاته: الكامل، والمقتضب، والاشتقاق، وغيرها. انظر طبقات النحاة واللغويين ص ٢٨٠ - ٢٨٤، وانباه الرواة على انباه النحاة ٣/٢٤١ - ٢٥٢، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٦/٨٣١ - ٨٣٢.
- (٤) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج النحوي، توفي سنة ٣١٦هـ، وقيل: سنة ٣١٠هـ، وقيل: سنة ٣١١هـ، والأرجح الأول. ومن تصانيفه: معاني القرآن، والقوافي، والعروض، وما ينصرف وما لا ينصرف. انظر وفيات الأعيان ١/٤٩ - ٥٠، وانباه الرواة على انباه النحاة ١/١٩٤ - ٢٠٠.
- (٥) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، كان إماماً في علم النحو، توفي سنة ٣٧٧هـ. ومن تصانيفه: التذكرة، والحجة، والعوامل المائة، والمسائل البغداديات، والمسائل البصرية. انظر وفيات الأعيان ٢/٨٠ - ٨٢، وانباه الرواة على انباه النحاة ١/٣٠٨ - ٣٠٩.
- (٦) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي، صاحب التصانيف البديعة في الأدب، توفي سنة ٣٧٢هـ. ومن تصانيفه: الخصائص، وسر الصناعة، واللمع، وغيرها. انظر انباه الرواة على انباه النحاة ٢/٣٣٥ - ٣٣٧.
- (٧) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفري الأندلسي الجياني، شيخ النحاة في عصره وإمام المفسرين في وقته، توفي سنة ٧٤٥هـ. ومن تصانيفه: البحر المحيط، والتذليل والتكميل في شرح التسهيل، ومطوّل الارتشاف، وغيرها. انظر طبقات النحاة واللغويين ص ٢٨٩ - ٢٩٢، وشذرات الذهب ٨/٢٥١ - ٢٥٤.
- (٨) التذليل والتكميل في شرح التسهيل ٤/٣٠٠.

النحاة، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي واللغوي<sup>(١)</sup>.

وما قاله أبو حيان يطابق تماماً ما في أذهان النحويين من أن التأويل إنما يلجأ إليه إذا كان النص مخالفاً للقاعدة، أو كان فيه كلمة لا عامل لها ظاهراً يمكن نسبة العمل إليه، فعندئذ يُلجأ إليه، فهو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير، وذلك يتم عن طريق القول بالحذف أو الزيادة أو الإضمار أو التقديم والتأخير أو التضمين<sup>(٢)</sup>.

وهذا يوضح أنهم كانوا يطبقونه في كتبهم تطبيقاً علمياً، وإن لم يذكروه مباشرةً حيث يقول محمد عيد<sup>(٣)</sup>: "لم يبحث النحاة موضوع التأويل بحثاً مباشراً في كتب أصول النحو، وربما كان السبب في ذلك أن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة في أذهان الدارسين كفكرة القياس مثلاً، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها ببعض ويجمعوها تحت عنوان واحد.

ومنشأ هذا - فيما أظن - أنهم اعتبروا التأويل أثراً لشيء آخر، اعتبروه مظهراً لأفكار النحو الأخرى التي وجهته، وعمل النظر الذهني عمله في إطارها، فاستفحل التأويل بذلك واستشرى؛ ولذلك انصرف النحاة حتى الأصوليون عن الحديث عنه على أنه أصل نحوي له دوره الفعّال في كثير من قضايا النحو ومسائله".

وإيكم طرفاً من نصوصهم يوضح ذلك ومنها ما جاء في كتاب بديع القرآن لابن

---

(١) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ص ١٣ - ١٤.

(٢) التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي، ص ٤.

(٣) أصول النحو العربي، ص ١٦٩.

أبي الإصبع<sup>(١)</sup>: "وأما الثاني، وهو ما يوهم ظاهره أنه خارج على قواعد العربية، فقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْصُرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١].

وهذه الآية خولف فيها طريق الإعراب في الظاهر من جهة عطف ما ليس بمجزوم على المجزوم؛ ليعدل عن الظاهر إلى تأويل يصحح المعنى المراد، فإن المراد - والله أعلم - بشارة المسلمين بخذلان عدوهم في الحال وأبدًا في الاستقبال، ولو عطف الفعل على ما تقدم على قاعدة العربية الظاهرة لما أفاد سوى الإخبار بأن العدو لا ينتصر في الحال وفي زمن المقاتلة ووقت التولية، ولا يعطي ذلك خذلاهم على الدوام في كل حال، فقد قال النحاة: إن الوجه في هذا الموضوع أن يقال: هو عطف الجملة على الجملة، فإن التقدير: ثم هم لا ينصرون، والإشكال باق مع ذلك، فإنه يقال، لم عدل عن مجيء الكلام على قاعدة العربية المعروفة إلى ما يحتاج إلى التأويل<sup>(٢)</sup>.

ويكاد يجمع المحدثون على أن التأويل عندهم هو ما مارسه النحويون من تخريجهم النصوص وتأويلها حتى تتفق مع أصولهم، فيقول الدكتور السيد أحمد عبد الغفار<sup>(٣)</sup>: "التأويل هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو".

ويقول الدكتور الخثران<sup>(٤)</sup>: "التأويل في المصطلح النحوي يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفًا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة، واعتمدها ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها".

(١) هو زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر المصري، وعُرفَ بابن أبي الإصبع، مصنف كتاب "تحرير التحرير في البديع"، توفي سنة ٦٥٤هـ. انظر شذرات الذهب ٤٥٨/٧.

(٢) بديع القرآن ١/ ١٣٢.

(٣) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص ٥٦.

(٤) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج، ص ٩.

وتوضح النصوص السابقة أنه إذا جاء نص يخالف الأصل النحوي في الظاهر، فإنه يحتاج إلى التأويل لرد هذا النص إلى الأصل. فالتأويل إذن وسيلة النحاة لمعالجة النصوص التي في ظاهرها ما يخالف القواعد والأصول.

وقد تابع المفسرون النحويين في النظر إلى آيات الكتاب الكريم، حيث أخذوا يوجهون الآيات القرآنية التي ليس العامل فيها ظاهراً توجيهات وتأويلات تتفق ومقتضيات هذه النظرية، وبناء على ذلك فإن المعنى يتوجه وفقاً لهذه الآراء.

ولعل من المفيد أن نبين أن كثيراً من النحويين ومعربي القرآن الكريم ومفسريه كانوا يجوزون كثيراً من التأويلات النحوية في الكلمة التي ليس العامل فيها ظاهراً، سواء أكان هذا التأويل مستقيماً مع المعنى أم لا، فالمهم عند بعضهم هو تبرير الحركة دون النظر إلى المعنى، وقد تنبه ابن القيم<sup>(١)</sup> - يرحمه الله - إلى ذلك؛ حيث وضح أن النحويين يذكرون التأويلات والتخریجات النحوية دون الالتفات إلى ما تقتضيه من معنى، صالحاً كان أم فاسداً، فقال<sup>(٢)</sup>: " وينبغي أن يتفطن ههنا لأمر لا بد منه، وهو أنه لا يجوز أن يحمل كلام الله - عز وجل - ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما، فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن، فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر، فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن، مثل قول بعضهم في

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي الفقيه الحنبلي الأصولي المفسر النحوي العارف شمس الدين أبو عبد الله بن قيم الجوزية، كان عارفاً بالتفسير والحديث والفقه والعربية، توفي سنة ٧٥١هـ. ومن تصانيفه: تهذيب سنن أبي داود، وسفر المهجرتين وباب العادتين، وشرح أسماء الكتاب العزيز، وزاد المعاد في هدي خير العباد، ومعاني الأدوات، والحروف وغيرها. انظر طبقات المفسرين ٩٠/٢ - ٩٣.

(٢) التفسير القيم، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

قراءة من قرأ ﴿وَالْأَزْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] بالجر: إنه قسم.

ومثل قراءة بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرًا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] أن المسجد مجرور بالعطف على الضمير الجرور في به، ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَنْ كِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] أن المقيمين مجرور بواو القسم. ونظائر ذلك أضعاف أضعاف ما ذكرنا وأوهى بكثير. بل للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه، فإن نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ، بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين، فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها، فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به، بل غيرها أعظم منها وأجل وأفخم، فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي".

أما أسباب تعدد أوجه الإعراب فقد لخصها الدكتور محمد حسنين صبرة وقسمها إلى قسمين، هما:

#### أ- أسباب تتصل بتراكيب اللغة، وهي:

- ١- **طبيعة التراكيب:** أن تكون تراكيب مشكلة أو أن معناها غير واضح، أو أن يتعدد معناها، أو أن يكون ترتيب كلماتها بالتقديم والتأخير يؤدي إلى التعدد في الإعراب.
- ٢- **التوسع:** يعد التوسع في المعنى أو في التراكيب سبباً من أسباب تعدد التوجيه، ونحن كثيراً ما نرى كلمة "سعة" أو "توسع" كمسوغ لتغيير ما تعارفنا عليه من قواعد أو إعراب، ويكثر التوسع في الظرف والجار والمجرور.

- ٣- **الإتباع أو الاستئناف:** قد يجوز في كلمة من التركيب أن تكون تابعة لما قبلها، أو أن تكون منقطعة عما قبلها ومستأنفة.
- ٤- **تعدد المتبوع:** هناك تراكيب تشتمل على كلمتين تصلح كل منهما لأن تكون متبوعة، ولكل منهما إعراب، فيؤدي هذا إلى اختلاف إعراب التابع<sup>(١)</sup>.
- ٥- **قطع النعت أو عدم قطعه:** فقد ورد في اللغة العربية تراكيب يجوز فيها الإتباع كنعيت لما قبله، فيكون إعرابه على حسب ما قبله، ويجوز قطعه إلى الرفع بتقدير مبتدأ، أو النصب بتقدير فعل وفاعل، وهذا تعدد.
- ٦- **مراعاة اللفظ أو الموضع في التابع:** في بعض التراكيب يوتى بتابع لكلمة لها وجهان من الإعراب أحدهما لفظي والآخر محلي، فيؤدي هذا إلى تعدد إعراب التابع، إذ يجوز الإتباع على اللفظ والإتباع على المحل.
- ٧- **الإضافة أو عدم الإضافة:** هناك كلمات في العربية يجوز إضافتها إلى ما بعدها فيجره ويجوز تنوينها فينصب، وهذا تعدد.
- ٨- **تجاذب معنى الكلمات:** فبعض الأفعال يتجاذب معناها بين الفاعل والمفعول: فيجوز أن يكون ما بعدها فاعلاً بها، وأن يكون مفعولاً، ويسمى هذا أيضاً بالمشاركة في الفعل.
- ٩- **تعدد وظائف الكلمات:** هناك كلمات تتعدد وظائفها النحوية نحو: كان، والفاء، وحتى، فمثلاً (كان) تكون ناقصة أو تامة أو زائدة، فإذا كانت ناقصة احتاجت إلى اسم وخبر، وإذا كانت تامة احتاجت إلى فاعل، وإذا كانت زائدة لم يتأثر التركيب بحذفها.
- ١٠- **تعدد نوع الكلمات:** بعض الكلمات تتردد بين الاسمية والحرفية، فإذا كانت اسماً كان لها

(١) تعدد التوجيه النحوي، ص ٢١٩ - ٢٢٧.

محل من الإعراب ويتأثر إعراب التركيب التي هي فيه، أما إذا كانت حرفاً فلا يكون لها محل من الإعراب ويتغير إعراب التركيب عما كان عليه في الاحتمال الأول .

١١- **غياب الإعراب:** في العربية كلمات لا يظهر عليها الإعراب إما لأنها مبنية وإما لأنها معتلة، وهذا باب واسع تدخل منه الاحتمالات وتتعدد ما دام المعنى يسمح بذلك<sup>(١)</sup> .

**ب- أسباب تتصل بمنهج النحاة وغيرهم:** وهي تنفرع إلى عدة أسباب، هي:

١- **مخالفة قواعد النحاة:** وضع النحويون أصولاً وقواعد تحكم لغة العرب، وتضبطها ضبطاً منطقيّاً، يسلكها جميعاً في ضوء هذه الأصول والقواعد، بحيث لا يشذ عنها شيء، فقبل هذه الأصول والقواعد كثيرٌ من كلام العرب شعره ونثره، وجاء قسمٌ من كلامهم مخالفاً هذه الأصول والقواعد، مع أنه عربي فصيح في الاستعمال، فلم يجدوا بداً من أن يتأولوها أو يصفوها بالقلّة أو الشذوذ أو السماع أو نحو ذلك من أسماء تدل في عرفهم على أنها مما لا يصلح القياس عليه.

وقد ورد في كلام الله -عز وجل- وكلام العرب الفصحاء الأقياح أساليب وتراكيب مخالفة للأصول والقواعد النحوية، فما كان من النحويين إلا أن أولوا هذه النصوص وحملوها على غير ظاهرها؛ كي تسلم لهم أصولهم وقواعدهم العامة التي يصدرن عنها، سواء أكانوا بصريين أم كوفيّين أم بغداديين. ومثال على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨] حيث منع أكثر النحويين أن تكون (كافة) حالاً من المجرور في قوله (للناس)؛ لذلك تأولوا (كافة) في هذه الآية لتصح لهم قاعدتهم التي تمنع تقديم الحال على صاحبها المجرور<sup>(٢)</sup>، وقال الرازي في هذه الآية<sup>(٣)</sup>:

(١) تعدد التوجيه النحوي، ص ٢٣١-٢٤٦.

(٢) التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي، ص ٦-٧.

(٣) تفسير الرازي ٢٥ / ٢٥٨.

هو محمد بن عمر بن الحسين الرازي، كان عالماً في التفسير، والفقه، والكلام، والأصول، والطب، توفي سنة ٦٠٦هـ. ومن تصانيفه: التفسير الكبير، وكتاب الحصول في أصول الفقه، وتأسيس التقديس، والمنتخب وغيرها. انظر شذرات الذهب ٧ / ٤٠-٤١، وطبقات النحاة واللغويين ص ٢١٥-٢١٦.



﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾، لما بين مسألة التوحيد شرع في الرسالة، فقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً ﴾ وفيه وجهان: أحدهما: كافة، أي إرساله كافة، أي عامة لجميع الناس تمنعهم من الخروج والانقياد لها. والثاني: كافة، أي إرساله كافة تكف الناس من الكفر، والهاء للمبالغة".

٢- **خلافات النحاة:** إن من يفتح أي كتاب نحو يجد مسائل نحوية كثيرة اختلف عليها النحاة، ولشهرة هذه الخلافات ألفت فيها كتب، فقد ألف ابن الأنباري<sup>(١)</sup> كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين). ومثال على هذا الخلاف جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه من غير تأويل عند الكوفيين ودليلهم قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] بينما لا يجيز البصريون ذلك فلجأوا حينئذ للتأويل<sup>(٢)</sup>.

٣- **خلافات القراء:** أنزل القرآن على سبعة أحرف كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم- حتى تيسر تلاوته وفهمه على قبائل العرب المختلفة، ثم جاء القراء السبعة وقرأوا القرآن، وكان لكل قارئ طريقة خاصة في الأداء تختلف عن طريقة القارئ الآخر في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق. وقد أبيح هذا الاختلاف ما دامت القراءة يتوفر فيها ثلاثة أمور: سلامة السند، وموافقة رسم المصحف، وأن لها وجهًا من النحو.

---

(١) هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الشافعي النحوي، له مصنفات في الفقه والأصول والزهد والعربية، توفي سنة ٥٧٧هـ. ومن مصنفاته: كتاب أسرار العربية، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. انظر شذرات الذهب ٦/٤٢٥-٤٢٦، وبغية الوعاة ٢/٨٦-٨٨.

(٢) التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي، ص ٨.

وكرت كتب توجيه هذه القراءات وتعدد توجيهها، فقد ألف أبو علي الفارسي (الحجة للقراء السبعة)، وابن خالوية<sup>(١)</sup> (الحجة في القراءات السبع)، ومكي<sup>(٢)</sup> (الكشف عن وجوه القراءات السبع) والعديد غيرها<sup>(٣)</sup>.

٤- **اختلاف الروايات:** فقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، من هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات الشعرية، فوجد النحاة الأبيات الشعرية التي ساقوها تأييداً للقواعد تختلف روايتها في كلمة أو أكثر، فيتعدد توجيه النحوي بتعدددها .

٥- **الاختلاف في التقدير والتأويل:** يعد القول بنظرية العامل النحوي سبباً أساسياً للقول بال حذف والتقدير، فيقرر النحاة أنه لا بد لكل عامل من معمول، ولا بد لكل معمول من عامل، فإن جاء نص بلا عامل فلا بد من تقديره، ويعد الحذف والتقدير أهم مظاهر التأويل في اللغة، ويقع الاختلاف كثيراً بين المعربين في تقدير العامل المحذوف، فأحدهم يقول: إنه عامل للرفع، ويقول الآخر: إنه عامل للنصب، وقد يقول أحدهم: يجوز هذا ويجوز هذا .

٦- **الضرورة الشعرية:** كانت سبباً هاماً من أسباب تعدد توجيه النحوي، لأنه معروف أن الشاعر مقيد في شعره بالوزن والقافية، وفي سبيل المحافظة عليهما قد يرتكب خطأ نحويًا أو صرفياً، فأباح النحاة للشعراء ارتكاب هذا الخطأ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان الهمزاني النحوي اللغوي، توفي سنة ٣٧٠هـ. ومن مصنفاته: البديع في القراءات، والجمل في النحو، والاشتقاق، وغيرها. انظر تاريخ الإسلام ٣٢١/٨-٣٢٢، وشذرات الذهب ٣٧٨/٤.

(٢) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، كان عالماً في علوم القرآن والعربية، كثير التأليف فيها، توفي سنة ٤٣٧هـ. ومن مؤلفاته: منتخب حجة أبي علي الفارسي، والموجز في القراءات، والتذكرة لاختلاف القراء السبعة. انظر أنباه الرواة ٣١٣/٣-٣١٨.

(٣) تعدد توجيه النحوي، ص ٢٦٠-٢٦١.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٦٤-٢٧١.

٧- **الإبهام على القارئ أو الإنفاذ:** وردت أبيات من الشعر في كتب الأدب واللغة قد خفي المراد منها وصعب الوصول إليه، وهي أبيات المعاني أو معاني الشعر، وهناك أبيات موهمة غير المراد منها أو ملغزة من ناحية الإعراب، ويتعدد توجيه إعرابها لحل ألغازها، والمثال على هذه الأبيات الملغزة وتوجيه إعرابها قول الشاعر<sup>(١)</sup>: [المتقارب]

شَهِيدِي زِيَادَ عَلَيَّ حَبِهَا      أَلَيْسَ بَعْدَلٍ عَلَيْهَا زِيَادَا

ونصب زياد الأخير يحتمل وجهين: الأول: أن يكون على الإغراء كأنه يريد: فليتطلب زيادا، وحذف الفعل وأقام (على) مقامه كما يقول (عليك شأنك) أي ألزم شأنك، فكانت (على) نائبة عن الفعل المتعدي وعاملة عمله. والثاني: أن يكون مفعولاً به والعمل فيه المصدر وهو حبها كأنه قال: شهيدي زياد على حبها زيادا، أليس يعدل عليها؟ واسم (ليس) عائد إلى زياد الأول، وهذا هو الجيد<sup>(٢)</sup>.

٨- **اختلاف لهجات العرب:** قام علماء اللغة في القرن الثاني الهجري بجمع المادة اللغوية من القبائل العربية ليقوموا على ما سمعوه من الناطقين بالعربية قواعد النحو والصرف، ولكن هذا المسموع لم يكن في كثير من الأحيان يجري على سنن واحد، إذ كانت طريقة الأداء تختلف من قبيلة لأخرى، فقد كانت قبائل العرب في عصر السليقة اللغوية متباعدة متناثرة في شتى أنحاء الجزيرة العربية، وكان لكل قبيلة طريققتها وأسلوبها الخاص في الكلام، وهو ما عرف عند اللغويين القدماء باللغات.

(١) هذا البيت لم يعرف قائله في كتاب تعدد التوجيه النحوي ص ٢٧٧، وهناك رواية أخرى للبيت منسوبة للعرجي ذكرها الأصفهاني في كتابه الأغاني ١ / ٦٩، وهي:

شَهِيدِي جُورَانُ عَلَيَّ حَبِهَا      أَلَيْسَ بَعْدَلٍ عَلَيْهَا جُورَانُ

وجوان المذكور في البيت هو ابن الشاعر عمر بن أبي ربيعة.

(٢) تعدد التوجيه النحوي، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

ولعل من المفيد أن نبين أن اللغويين والنحويين الذين جمعوا اللغة في القرن الثاني والثالث لم ينصوا على قبائل معينة، وجاء تحديد القبائل المحتج بها من علماء متأخرين، ومن هذه القبائل: قيس وتميم وأسد وطيء وهذيل وثقيف، ولكن علماء اللغة لم يلتزموا بهذا بل جمعوا من قبائل كثيرة لا حصر لها، فلما جاء النحاة ليقيموا القواعد على هذا المسموع أرادوا أن تكون لهذه القواعد صفة الإطراد، فقاسوا على الكثير الشائع في كلام العرب، واطرحوا ما عداها، ووصفوه بالشذوذ، أو أولوه ليتفق مع قواعدهم وأصولهم التي وضعوها. ومثال على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] حيث اختلف النحويون ومفسرو القرآن الكريم ومعربوه في عامل النصب في (كتاب الله)، فأجاز الكوفيون أن يكون معمولاً لاسم الفعل، أما البصريون فأولوه على أنه منصوب انتصاب المصدر من غير لفظ الفعل، أو أنه منصوب بعامل محذوف يعمل فيه النصب.

والراجح أن تقديم معمول اسم الفعل عليه عادة لهجية عند بعض قبائل العرب قبلها الكوفيون، وقاسوا عليها<sup>(١)</sup>، وقال الفراء في هذه الآية<sup>(٢)</sup>: "وقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ كقولك: كتاباً من الله عليكم، وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله، والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: زيداً عليك أو زيداً دونك. وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمّر قبله".

(١) التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي، ص ١٣-١٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٠.

٩- ضيق علامات الإعراب: في العربية عدد محدود من علامات الإعراب يتوزع على الوظائف النحوية المختلفة، وبطبيعة الحال لا بد أن تشترك أكثر من وظيفة نحوية في علامة واحدة كاشتراك وظيفة المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن في الرفع، واشتراك المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمنادى المنصوب مثلاً في النصب. وهذا الاشتراك كان مدعاة لتعدد الأوجه الإعرابية في الكلمة الواحدة، ومثال على ذلك قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] حيث نجد النحاة يميزون في إعراب (غير) الجر والنصب، فأما الجر فمن ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون مجروراً على البدل من الضمير في (عليهم). والثاني: أن يكون مجروراً على البدل من (الذين). والثالث: أن يكون مجروراً على الوصف (للذين) لأنهم لا يقصد بهم أشخاصاً مخصوصة، فجرى مجرى النكرة، فجاز أن يقع وصفاً له وإن كانت مضافة إلى معرفة فعدم تحديد المبدل منه، وعدم تحديد البدلية من النعتية أجاز هذه الأوجه المختلفة وسوغ ذلك اشتراكها في هذه الحالة في علامة إعرابية واحدة<sup>(١)</sup>.

١٠- حدوث التصحيف: ومن أسباب تعدد الأوجه الإعرابية حدوث التصحيف؛ لأنه قد يتسبب في جعل الاسم فعلاً أو العكس ويترتب على ذلك تعدد في المعنى والإعراب<sup>(٢)</sup>، ومثال على ذلك قول السيوطي<sup>(٣)</sup>: "وقال أبو حاتم السجستاني<sup>(٤)</sup>: قرأ

(١) تعدد التوجيه النحوي، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٥.

(٣) المزهري ٢/ ٢٢٣.

هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب، توفي سنة ٩١١هـ. ومن مؤلفاته: الإتقان في علوم القرآن، والأشباه والنظائر، والإقتراح، وبغية الوعاة، وغيرها. انظر الأعلام ٤/ ٧١-٧٢، وشذرات الذهب ١٠/ ٧٤-٧٦.

(٤) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني، كان عالماً باللغة والشعر، توفي سنة ٢٥٠هـ. انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ١٦٨-١٦٩، وشذرات الذهب ٣/ ٢٣٠.

الأصمعي<sup>(١)</sup> على أبي عمرو بن العلاء<sup>(٢)</sup> شعر الحطيئة<sup>(٣)</sup> فقراً: [الكامل]

وغررتني وزعمت أنك لابن بالصيف تأمر<sup>(٤)</sup>

أي كثير اللبن والتمر، فقراها (لاتني بالصيف تأمر) يريد: لا تتوانى عن ضيفك تأمر بتعجيل القرى إليه، فقال له أبو عمرو: إنك في تصحيفك هذا أشعر من الحطيئة"، فرأينا كيف اختلف المعنى نتيجة التصحيف وترتب عليه تغير إعراب التركيب فقد جعل الاسمين (لابن وتامر) فعلين (لاتني و تأمر) ويحتاج كل منهما إلى فاعل ومفعول.

---

(١) عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي الأصمعي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، توفي سنة ٢١٦هـ. ومن مؤلفاته: المقصور والمدود، والأمثال، والأضداد، واللغات، ومعاني الشعر، وغيرها. انظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥/ ٣٨٣-٣٨٦.

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء ابن عمار بن العريان التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة، وكان عالماً باللغة والنحو، توفي سنة ١٥٤هـ. انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٣٢-٣٦، وشذرات الذهب ٢/ ٢٤٨-٢٥١.

(٣) اسمه جرول ابن أوس بن مالك العبسي، ويكنى بأبي مليكة، وهو من فحول الشعراء، ولم يسلم أحد من هجائه حتى نفسه. انظر الأغاني ٢/ ١٣٠.

(٤) ديوان الحطيئة، ص ٣٣.

## أهمية المعنى في الدرس النحوي:

للمعنى أثر ملموس في كثير من الدراسات النحوية التي ظهرت منذ التأليف النحوي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ويظهر هذا الأثر واضحاً في مناهج البحث النحوي وصياغة النحاة أصول النحو وفروعه، وتعليقهم ظواهره وأحكامه، ودراستهم دلالة مفردات اللغة وتراكيبها، وفهمهم أساليب الكلام وطرائق التعبير، وجدلهم في اختلاف أوجه الإعراب في اللفظ الواحد، وتأويلها وتخريجها وغير ذلك مما زخرت به تصانيفهم من مسائل نحوية وحجج وموازنات ومناظرات ومؤاخذات.

ولا شك في أن البحث عن أثر المعنى في أي جانب من جوانب الدراسات النحوية يقتضي أن يكون الباحث ملماً بكل ما يتعلق بأصول ذلك الجانب وأحكامه ليلتقط منه الدرر ويهمل الشوائب التي علقته به<sup>(١)</sup>. وقبل البدء بالبحث عن أثر المعنى لا بد أن نبين ما المقصود من المعنى، فالمعنى لغة القصد والحال التي يصير إليها الأمر<sup>(٢)</sup>.

أما المعنى اصطلاحاً فقد اختلف في تعريفه؛ ويرجع ذلك إلى اختلاف اهتمامات الدارسين له وتعدد ميادين بحوثهم، بالإضافة إلى كثرة المصطلحات المستعملة في هذا المجال والمرتبطة به.

فمصطلح المعنى في كلام النحويين لم يكن واحداً، ومن ذلك أنهم كانوا يقصدون به المعنى الصرفي، وأحياناً أخرى المعنى الدلالي بصفة عامة، وأحياناً ثالثة كانوا يقصدون به المعنى النحوي، أي وظيفة الكلمة في الجملة كالفاعلية والمفعولية والإضافة. واستخلص الدكتور كريم الخالدي من استعمالات اللغويين والبلاغيين والنحويين لهذه اللفظة ثلاثة أنواع، هي<sup>(٣)</sup>:

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ١١.

(٢) المرجع السابق، ص ١١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢.

١- المعنى الذي يرتبط بالكلمة أصالة، أي ما وضع للفظ في الأصل ويصطلح عليه بالمعنى الحقيقي.

٢- المعنى الذي يستجد للفظ بالاستعمال والتطور اللغوي، إذ تتولد للفظ معان أخرى غير المعنى الذي وضع له في الأصل، وهو ما يختص بدارسته علم البيان.

٣- المعنى الذي ينشأ من تركيب الألفاظ بالإسناد أو الإضافة، وهو ما يصطلح عليه بالمعنى الوظيفي. وحرى بالتنويه أن هذا النوع من المعنى هو الذي نرمي إلى بيان ملامح أثره في الدراسات النحوية.

ولا يفرق المحدثون بين مفهومي المعنى والدلالة فبعضهم يسميه علم الدلالة وبعضهم يسميه علم المعنى. ولكن هناك فرق بينهما حيث إن الدلالة هي إشارات وعلامات حسية ومعنوية تهدي إلى المعنى وتوحي به، وقد تكون هذه الدلالة حركة أو حرفاً أو كلمة أو صيغة أو تركيباً أو سياقاً أو غير ذلك مما يدل على المعنى، فالقول بأن الدلالة هي المعنى كلام يفتقر إلى الدقة لأن الدلالة غير المعنى<sup>(١)</sup>.

وقد كان اهتمام علماء العربية بالمعنى ودلالته مبكراً تجلّى بشكل واضح في بحوثهم اللغوية والنحوية وفيما صتّفوه من كتب في معاني القرآن ومجازه وإعرابه وفيما وضعوه من معجمات لتفسير معاني الألفاظ، وفيما ألفوه من كتب لتفسير القرآن وبيان وجوه معاني القراءات ودراسة الوجوه والنظائر.

كما تجلّى في طرائق تفكيرهم النحوي سواء في بحوثهم في الأفراد والتشبية والجمع أو التأنيث والتذكير أو التعريف والتنكير أو بحثهم في دلالات الأحوال الإعرابية المختلفة من رفع ونصب وجر وجزم، أو تفريقهم بين مواقع الكلمة المتشابهة كحالات النصب أو حالات الرفع، وتمييزهم بين دلالات الجمل الاسمية والفعلية، وأساليب الكلام بما تشتمل عليه من معان دقيقة تختص بكل منها. واستمر هذا الاهتمام ينمو ويتطور بمرور الزمن

---

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ١٣.



وتطور الحضارة ورقبي الفكر.

والسبب الرئيس لظهور المؤلفات اللغوية والنحوية وكتب التفسير ومعاني القرآن وإعراجه ومجازه التي كانت تتعمق في بحث معاني لغة القرآن وإعجازه، هو محاولة فهم القرآن الكريم ودراسة أساليب نظمه ووجوه أعجازه<sup>(١)</sup>. وقد أشار إلى هذا الدافع المهم الدكتور عبده الراجحي بقوله<sup>(٢)</sup>: " والسبب الحقيقي فيما نعتقده لنشأة علوم اللغة عند العرب إنما هو السعي لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة، وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص وعلم يسعى لحفظه من اللحن، ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس اللغوي، ومحاولة الفهم هذه هي التي حددت مسار المنهج لأنها ربطت درس اللغة بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص".

وهذا خلاف ما ادّعاه النحاة المعاصرين من أن الدراسات النحوية كانت منصرفة إلى البحث في قواعد وأصول ابتكروها وألزموا أنفسهم بها وقيدوا البحث بقيودها فأهملوا المعاني والأساليب ودلالات الأبنية والتراكيب<sup>(٣)</sup>.

ومن هؤلاء النحاة المعاصرون الدكتور إبراهيم أنيس<sup>(٤)</sup>، والدكتور مهدي المخزومي<sup>(٥)</sup>، والدكتور تمام حسان<sup>(٦)</sup>، والأستاذ إبراهيم مصطفى حيث قال في كتابه إحياء النحو<sup>(٧)</sup>: "فطرق الإثبات والنفي والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير وغيرها من صور الكلام، قد مروا بها من غير درس إلا ما كان منها ماساً بالإعراب أو متصلاً

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ١٧.

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية، ص ٣٤ - ٣٥.

(٣) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ١٩.

(٤) من أسرار اللغة، ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٨ - ٢٩.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢.

(٧) إحياء النحو، ص ٣.

بأحكامه، وفاهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها". وقال أيضاً<sup>(١)</sup>: "إن النحاة حين قصرُوا النحو على البحث في أواخر الكلم قد أخطَوْوا إلى العربية من وجهين: الأول: أنهم حين حددوا النحو وضيّقوا بحثه حرموا أنفسهم وحرّمونا إذ اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة ومقدرتها على التعبير، فبقيت هذه الأسرار مجهولة، ولم نزل نقرأ العربية ونرويها ونزعم أننا نفهمها ونحيط بما فيها من إشارة، وما لأساليبها من دلالة، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ومن دقائق التصوير بها.

الثاني: أنهم رسموا للنحو طريقاً لفظية، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى، يجيزون في الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب، ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر في رسم المعنى وتصويره، وبهذا يشتد جدلهم ويطول احتجاجهم ثم لا ينتهون إلى كلمة فاصلة".

وللمعنى أثر في الحد النحوي حيث كان شغف النحاة المتأخرين بالحد يزداد بازدياد شيوع المنطق والفلسفة في الثقافة العربية إذ مهروا في صياغة الحد وسعوا إلى أن يكون جامعاً مانعاً، فوضعوا لكل باب نحويّ حداً، وصار الحد مدار نقاشهم وجدلهم وكثيراً ما يؤاخذ بعضهم بعضاً بحدودهم إذ يعدونها ناقصة أو غير صحيحة أو فاسدة، ويستدركون عليهم ما فاهم فيها<sup>(٢)</sup>.

وتتضح أهمية المعنى في صياغتهم للحدود فيما قاله الرماني في بدء كتابه (الحدود) باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو<sup>(٣)</sup>.

---

(١) إحياء النحو، ص ٧-٨.  
(٢) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ٣٣.  
(٣) الحدود، ص ٤.  
هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي، كان متفناً في علوم كثيرة، من القرآن والفقه والنحو والكلام، صنف في التفسير والنحو واللغة، توفي سنة ٣٨٤هـ. ومن تصانيفه: الاشتقاق، والتصريف، وصناعة الاستدلال، والأكوان، وغير ذلك. انظر تاريخ الإسلام ٥٦٠/٨-٥٦١.

فقوله هذا يعني أنه يدرك تمامًا أنّ تلك الحدود وضعت أساسًا للإحاطة بمعاني الباب النحوي وحصرها بعبارات مختصرة، أي أنه يضع لكل معنى خاصته التي تمتاز بها عن غيره من المعاني.

ومتى كانت هذه المعاني واضحة جليّة محاطًا بها في الحدّ كان إجماعهم على قبولها صريحًا، فلا ينشأ حولها جدل إلا ما ندر ولا تتعرض للنقد، أما المعاني التي يكثّر اللبس في مفاهيمها وينشب الخلاف في بيان خواصّها فإنّها تكون مثار اختلاف في حدودها، كما تجلّى ذلك في اختلافهم في حدّ الاسم أو الفعل، ومردّ اختلافهم في حدّ كل منهما إلى افتراقهم في تفسير معناه وبيان خواصه وأقسامه وأصله<sup>(١)</sup>.

ومن يعن النظر في الحدود جميعًا يجد أنّ واضعيها كانوا يتوخون إبراز معانٍ يتصف بها الاسم وحده، من غير أن يشركه فيها الفعل أو الحرف؛ لذا ضمّن كل نحوي حدّه من تلك الخواص ما يراه كافيًا لوصف الاسم أو حدّه، غير أنّ الاكتفاء بواحدة منها أو أكثر يجعل الحدّ ناقصًا يثير حوله النقد والمؤاخذه، وغالبًا ما يكون هذا النقد مؤسسًا على عدم شمولية الحدّ كونه يخرج منه هذا الاسم أو ذلك. ولم يقصر النحاة حدودهم وخصائصهم على الاسم أو الفعل أو الحرف فقط وإنما شملت أكثر الموضوعات النحوية<sup>(٢)</sup>.

كما أن للمعنى أثرًا في المصطلح النحوي حيث إن المصطلح لفظ محدد يستخدم للدلالة على ظاهرة معينة، وهذا يعني أنّ المصطلح يشير أو يدل على معنى أو معاني ظاهرة نحوية أو أداة أو غير ذلك.

---

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٥ - ٤٦.

إنّ من يتأمل في دلالات المصطلحات النحوية، ويدقق النظر في مدلولاتها لا بدّ من أن يسأل عن المصادر التي استقى منها واضع المصطلح دلالة مصطلحه، وعن الجوانب التي راعاها الواضع في اختيار المصطلح؛ ذلك لأن الباحث يجد للموضوع الواحد مصطلحات كثيرة يعبر كل منها عن جانب من ذلك الموضوع، فالفعل مثلاً مصطلح له دلالة خاصة تعبر عن معناه إلا أنّهم لم يقتصروا على هذا المصطلح بل أعطوا كل قسم من أقسامه مصطلحاً زيادة على مصطلح الفعل وفق معنى كل تقسيم ودواعي تقسيمه، ومن هذه المصطلحات: الماضي، المضارع، والمستقبل، واللازم، والمتعدي، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول وغير ذلك من المصطلحات. فالأساس الذي روعي في تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومستقبل هو الدلالة على زمن الفعل أي زمن حدوث الحدث، ومن هذا المعنى اشتق النحاة مصطلحات الماضي والمستقبل والحال وهو تقسيم متأثر بالمعنى الفلسفي لزمن حدوث الحدث<sup>(١)</sup>.

وللمعنى أيضاً أثرٌ في تفريع الأبواب النحوية حيث يرتبط تفريع الموضوعات النحوية إلى فروعها الدقيقة بالمعنى ارتباطاً وثيقاً، إذ أنّ المعاني الكلية التي يعبر عنها كل موضوع نحوي لا يمكن حصرها في مجرى واحد، بل لا بدّ من إظهار المعاني الدقيقة التي تتفرع منها، ثم تفريع ما يتشعب من تلك الفروع إلى فروع أخرى، حتى يتم استيفاء معاني ذلك الباب.

لذا كان سببويه يكثر من الأبواب للموضوع الواحد حتى يستوفي كل أقسامه وفروعه، وقد سار المبرد على أثره في تفريع أبواب الموضوع الواحد في كتابه المقتضب، إلا أنّ هذا النمط الدقيق من القسمة العقلية ليست سمة عامة في كتاب سببويه أو في المقتضب وإنما هي لمحات نادرة تجدها في الكتابين<sup>(٢)</sup>.

---

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٠ - ٧٢ .

وأول من برع في هذا المجال وأظهر فيه مهارة فائقة أبو بكر بن السراج<sup>(١)</sup> في كتابه الأصول في النحو الذي صنّفه وبوّبه على نظام عقلي لم يسبق إليه، ويتضح من دراسة هذا الكتاب أنّ ابن السراج كان مستوعباً معاني النحو استيعاباً واسعاً، وكان ذا عقلية راجحة جعلت هذه المعاني تتسق في نُظْم متجانسة متوائمة من الأصول والفروع، ومن الإجمال والتفريع يعرضها بنظام يتفرد به<sup>(٢)</sup>.

وهناك أثر للمعنى أيضاً في دراسة العامل، والتعليل، والتأويل، والقياس، فلو أخذنا التعليل مثلاً، فالتعليل ظاهرة اقتضاها البحث النحوي لبيان أسباب الحكم النحوي أو القاعدة النحوية أو ما يشذ عنهما، وقد أكثر النحاة من التعليل وتفننوا في وجوهه بعد أن أصبح الدرس النحوي حاجة ماسة يسعى المتعلمون إلى تعلمه، ولا شك في أنّ التعليم يعتمد الإيضاح وبيان أسباب كل ظاهرة والإجابة عن استفسار كل متعلم عما يشكل عليه؛ لذا كانت تلك العلة ترتبط بالقائلين بها من الشيوخ والعلماء<sup>(٣)</sup>.

ومن يتتبع تعليقات النحاة الأوائل يجد أيضاً غزيراً من المعاني التي هدت إلى تلك التعليقات؛ ولذا كان اختلافهم في التعليل يرجع إلى اختلافهم في تحديد المعنى المراد، فقد روى أنّ عيسى بن عمر<sup>(٤)</sup>، وأبا عمرو بن العلاء كانا يقرآن ﴿يَجِبَالٌ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠] بالنصب ويختلفان في التأويل، كان عيسى يقول هو على النداء كما تقول يا زيد والحارث لما لم يمكنه ويا الحارث. وقال أبو عمرو لو كان على النداء لكان رفعا

(١) هو أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي، المعروف بابن السراج، كان إماماً في النحو، توفي سنة ٣١٦هـ. ومن مؤلفاته: كتاب الأصول في النحو، والاشتقاق، وغيرها. انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٢٢٠، وطبقات النحاة واللغويين ص ١١٥.

(٢) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ٧٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠١-١٠٢.

(٤) أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، كان إماماً في النحو والعربية والقراءة، وله في النحو نيف وسبعون تصنيفاً، عدمت، ولم يبق من مصنفاته سوى كتابين: أحدهما: الإكمال، والآخر: الجامع. توفي سنة ١٤٩هـ، وقيل: سنة ١٥٠هـ. انظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٦، والوفاء بالوفيات ٣/ ١٥٤، وانباه الرواة على انباه النحاة ٢/ ٣٧٤-٣٧٧.

ولكنها على إضمار (وسخّرنا) الطير: كقوله على أثر هذا ﴿وَلِسَلِيمَانَ الرِّيحَ﴾ [سبأ: ١٢] <sup>(١)</sup>.

ولم يخرج أي منهما عن التعليل المفضي إلى الفهم الصحيح المرتبط ارتباطاً واضحاً بتركيب الكلام وطبيعة اللغة على الرغم من اختلافهما في التقدير فعيسى يعتبر أن (الطير) منصوب لأنه معطوف على موضع الجبال؛ لأنها في موضع نصب بمعنى النداء، كأنه قال: دَعَوْنَا الْجِبَالَ وَالطَّيْرَ، وهذا يدل على أن الطير تُوديت كما تُوديت الجبال، وطلبَ منها كما طلبَ من الجبال، ولكن استغنى عن تكرار النداء بالعطف؛ لأنَّ حرف العطف (الواو) يُشركُ المعطوف مع المعطوف عليه في الفعل. أما أبو عمرو فيعتبر أن(الطير) منصوبٌ بإضمار فعلٍ تقديره: وَسَخَّرْنَا لَهُ الطَّيْرَ، واعتمد في هذا على الآية في سورة الأنبياء، وهي قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] والمعنى هنا أن الطير مُسَخَّرَةٌ لداود تفعلُ ما يشاء، ولم يُحدد هذا التأويلُ العملَ المكلفَ به الطيرُ، فالجبال مُسَخَّرَةٌ للتأويلِ أما الطيرُ فلا. وإن كنت أرى أن (الطير) معطوفة على محل المنادى (الجبال)؛ لأن الطيرَ مشتركةٌ في تنفيذِ الأمرِ نفسه، وهو التسبيحُ (التأويلُ)، والدليلُ على هذا الاشتراكِ ما جاء في سورة الأنبياء: "يُسَبِّحَنَّ والطير"، ومثل هذا كثير في كتب النحاة الأوائل.

ونلاحظ أن هناك سمة عامة تتسم بها تلك التعليلات وهي السهولة واليسر ولا شك أن مصدرهما الفهم الدقيق للمعنى؛ ذلك أن إدراك النحاة الأوائل لأسرار اللغة أوقفهم على معاني التراكيب والجمل، هذا ما فتح أمامهم أبواب التعليل الدقيق السهل النابع من طبيعة اللغة؛ لذا عللوا الأحكام النحوية بعفوية وسهولة من غير لجوء إلى التعقيد وتحميل النص أكثر مما يطيق <sup>(٢)</sup>.

(١) طبقات النحويين واللغويين، ص ٣٦.

(٢) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ١٠٤.

وإذا نظرنا إلى تعليلاتهم في الكتب نجد أنها تدل بوضوح على أثر المعنى في تعليل النحاة، وهذا أمر حتمي ذلك أنّ الكلام يقال لغاية واضحة هي الإفهام ولا يتم الإفهام إلا بأنظمة لغوية متفق عليها سواء في مجال النحو أو الصرف أو الدلالة المعجمية، وكان الاتفاق على هذه الأنظمة نتيجة لاستقراء شامل لكلام العرب بأفصح لهجاته، ولا شك في أنّ الإفهام يعني إدراك المعنى المقصود، وإيصاله إلى السامع، بالأساليب اللغوية الصحيحة المبنية على قواعد وأحكام دقيقة، ولذا كان التعليل لهذه القواعد والأحكام، ولما يخرج عنها ويشدّد، مبنياً على ما ينسجم مع الغاية التي قيل من أجلها الكلام وهو إيصال المعنى المراد<sup>(١)</sup>.

أما إذا أردنا أن نذكر أثر المعنى في التأويل النحوي نجد أن الخلاف النحوي سببٌ مهم في الإكثار من التأويل لاختلاف منهجي المدرستين في النظر إلى النصوص، ذلك أن أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الإشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم، في حين كانت المدرسة البصرية تتشدد تشدداً جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر، وهم سكان نجد والحجاز وقهامة<sup>(٢)</sup>؛ لذا لجأ نحاة كل مدرسة إلى تأويل النصوص التي يحتج بها نحاة المدرسة الأخرى وصرفها إلى ما يجعلها ملائمة لأصولهم بما يدحض استشهاد الطرف الآخر بها، ولكن لا يعني أنّ التأويل ظهر نتيجة للخلاف النحوي، وإنما يعد الخلاف أحد عوامل الاتساع فيه، قال الدكتور الحموز<sup>(٣)</sup>: " لقد أخذ التأويل النحوي شكلاً أكثر تعقيداً، وقد سيطرت عليه في كثير من المواضع أصول النحويين وخلافاتهم فكثير من يجعل النصوص الفصيحة تدعن لهذه الأصول وتعزز مذاهب النحويين المختلفة".

---

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ١٠٨.

(٢) المدارس النحوية، ص ١٥٩.

(٣) التأويل النحوي في القرآن ١ / ٥٦.

وبعد المعنى سبباً آخر من الأسباب التي دعت النحاة إلى التأويل؛ ذلك أن كثيراً من النصوص لا يمكن أن تحمل على ظاهرها؛ لأن ذلك يؤدي إلى التناقض والابتعاد عن الحقيقة العلمية والواقع، قال الدكتور الحموز في بيان أثر المعنى في ظهور التأويل: "في التزويل مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهره؛ لأنه لو حمل عليه لفسد المعنى، وعليه فلا بد من الاعتراف من إنائه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] جاء في تفسير القرطبي<sup>(١)</sup> وقد جمع في هذه الآية { استوى على العرش } وبين (وهو معكم) والأخذ بالظاهرين تناقض فدل على أنه لا بد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض... والآية محمولة على حذف مضاف أي: وعلمه معكم<sup>(٢)</sup> ومهما تكن الأسباب فإن التأويل ظاهرة واضحة برزت في البحث النحوي للمواءمة بين ما اتفقوا عليه من أصول وقواعد، وما يخرج عنها من نصوص صحيحة فصيحة إلا أنها لا تنطبق عليها تلك الأصول والقواعد.

والطرق التي سلكها النحاة في تأويل النصوص تدل دلالة واضحة على ارتباطها بالمعنى إذ الحذف أو التقديم أو التأخير أو الإضمار أو الحمل على المعنى لا يأتي في الكلام إلا لغرض أو قصد<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن جني في باب (في تجاذب المعاني والإعراب):<sup>(٤)</sup> " هذا موضع كان أبو عليّ - رحمه الله - يعتاده، ويُلَمَّ كثيراً به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه. وذلك

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي المفسر، كان إماماً عالماً، توفي سنة ٦٧١هـ. ومن مؤلفاته: الجامع لأحكام القرآن، والتذكار في أفضل الأذكار، والتذكرة بأمور الآخرة. انظر شذرات الذهب ٥٨٤/٧-٥٨٥.

(٢) التأويل النحوي في القرآن ١/٢٣-٢٤، وينظر في الجامع لأحكام القرآن ١٧/٢٣٧.

(٣) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ١١٨.

(٤) الخصائص ٣/٨٠٥.



أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب.

فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴿٩﴾﴾ [الطارق: ٨-٩] فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تُبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى)، وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجوع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه، احتلت له، بأن تضرر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تُبلى السرائر. ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله". ومعنى كلامه أنه لو علقوه بالرجع، فهذا لا يجوز لوجود الفاصل الأجنبي بين العامل والمعمول وهو لقادر، ولو علقوه بقادر لفسد المعنى؛ لأن قدرته تعالى ليست محصورة بهذا اليوم فقط، فلم يبق إلا التقدير، فقدروا فعلاً يتطابق لفظاً ومعنى مع المصدر (رجعه) أي: يرجعه يوم تبلى السرائر، وهذا يدل على أن النحاة يلجأون إلى التقدير أو التقديم أو التأخير خدمة للمعنى.

فالأساس في خلافهم إذن هو التباين في فهم آيات القرآن الكريم والسعي إلى إدراك أسرار بناء جملة، وصيغ مفرداته، والبحث عما يعينهم على ذلك في لغة العرب شعرها ونثرها. ويستطيع المرء أن يستجلي حقيقة ذلك بسهولة من قراءة كتب معاني القرآن ومجازه وإعرابه، حيث كان علماء العربية يندفعون في الاجتهاد لبيان أساليب القرآن، والوظائف النحوية لمفرداته وتراكيبه، إلا أن التفاوت في ملكاتهم اللغوية، وثقافتهم الإسلامية، وقدراتهم على إدراك أسرار التراكيب القرآنية، جعلهم يتجهون اتجاهات مختلفة في تحليل الأحكام النحوية واستيعاب المضامين القرآنية، تبعه اختلاف في فهم النصوص التي استعانوا بها في تفسير معاني القرآن وإيضاح أساليبه، فضلاً عن اختلافهم

بالمقاييس التي تعبّر عن منهج هذه المدرسة أو تلك المدرسة<sup>(١)</sup>.

فالمعنى هو أساس الخلاف، وعليه تعقد الآراء، وبه تتشعب المذاهب، وهو الفيصل في كل خلاف، علماً أنّ هذه المسائل لم تناقش في كتب النحاة القدماء ودراساتهم بشكل منظم يجمع كل المسائل الخلافية، لكنّها تعرض عند بحث الأبواب النحوية نحو ما ورد في (المقتضب) حيث أشار المبرد إلى آراء غير البصريين دون أن يصرّح باسم الكوفيين سوى مرة واحدة، أما النحاة الذين جاؤوا بعد المبرد فقد كانوا حريصين على ذكر أوجه الخلاف بين المدرستين. ويبدو ذلك جلياً في كتاب الأصول لابن السراج وفي مؤلفات أبي علي الفارسي، والزجاجي<sup>(٢)</sup>، وابن جني<sup>(٣)</sup>.

والمعنى له أثر كذلك في الأصول النحوية، والمراد بالأصول الأحكام العامة التي بنوا في ضوئها قواعدهم وأحكامهم وليس المراد هنا بالأصول أدلة النحو. وأصول النحاة هذه اخترعها النحاة واصطلحوا عليها، فكان بعضها متفقاً عليه في المدرستين، وكان بعضها مختلفاً عليه؛ لذا صار لكل مدرسة أصول خاصة بها تجعلها أساساً في القبول أو الرفض وتؤوّل ما خالفها من النصوص.

ومن يتأمل في هذه الأصول يجد كثيراً منها قد بني على المعنى، أو يجد المعنى قد روعي في صياغته، كما يجد بعضها الآخر قد جاء نتيجة لاستسلام النحاة للتفكير المنطقي وتمسكهم بالفروض العقلية والمنهج الفلسفي، ومن هذه الأصول على سبيل المثال :

١- لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض: ذلك لأن ما يحذف في الكلام يكون حذفه لغاية معنوية كما هو الحال في حذف الباء أو الواو في القسم أو رُبّ أو أن الناصبة للفاعل المستقبل أو (يا) النداء.

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ١٣٢-١٣٣.

(٢) هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن محمد الزجاجي، حافظ ثقة، توفي سنة ٣٣٧هـ. انظر شذرات الذهب ٢٠١/٤.

(٣) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ١٣٨.

٢- حذف ما لا معنى له أولى: وهو من الأصول البصرية التي بنوا عليها حججهم في مسألة المحذوف من التاءين المبدوء بهما الفعل المضارع، فقد ذكر ابن الأنباري أن البصريين يحذفون التاء الأصلية ويقفون تاء المضارعة إذا اجتمعا في أول الفعل المضارع<sup>(١)</sup>.

### الفرق بين البديل وغيره من الأبواب النحوية الأخرى في الدلالة:

بيّن النحاة عند حديثهم عن الأبواب النحوية دلالة هذه الأبواب وما يمكن أن تفيده من معانٍ، فالمبتدأ إذا ذكرته فإنما تذكره للسامع، ليتوقع ما تُخبره به عنه، ليصح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر. أي أنه يحتاج إلى خبر يتم به الجملة، بعكس البديل فإنه لا يحتاج إلى غيره لتمام الكلام بل هو المقصود بالحكم أي: الكلام، وجيء به للبيان والتوكيد<sup>(٢)</sup>.

أما الخبر فهو الجزء الذي حَصَلَتْ به الفائدة مع مبتدأ، ومعنى ذلك أن المبتدأ وحده لا تتم به الفائدة، وكذلك الخبر، ولكن التمام من الركنين معاً أي من المبتدأ والخبر.

والمفعول به هو ما دلَّ على ما وقع عليه فعل الفاعل، ويكون منصوباً دائماً. وأما المفعول له فهو مصدر يفيد التعليل، وجاء في (الكتاب)<sup>(٣)</sup>: " (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر) فانتصب لأنه موقوف له، ولأنه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان؟، وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه ... وذلك قولك: فعلت ذاك حِذارَ الشرِّ، وفعلتُ ذلك مخافةً فلانٍ، وادّخارَ فلانٍ، وقال الشاعر وهو حاتم بن عبد الله الطائي<sup>(٤)</sup>: [الطويل]

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص ١٥٩ - ١٦٣.

(٢) المقتضب ٤ / ١٢٦.

(٣) الكتاب ١ / ٣٦٧ - ٣٦٩.

(٤) ديوان حاتم ص ١٠٨ ، وانظر الخزانة ١ / ٤٩١ .

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ اذْخَارَهُ وَأَعْرَضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

... وفعلتُ ذاكَ أجلَ كذا كذا، فهذا كُلهُ ينتصبُ لأنَّه مفعولُ له، كأنه قيل له: لِمَ فَعَلْتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنَّه لما طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله".

فالمفعول له يؤدي غرضاً مغايراً لغرض البدل؛ لأن المفعول له يأتي للتعليل أما البدل فيأتي للإيضاح والتبيين.

والنعت والمنعوت كالشيء الواحد، فالنعت تابع مكمل متبوعه ببيان صفة أو سببه. أما البدل فهو تابع مقصود بالحكم وليس مكماً لما قبله.

والتوكيد يمنع توهم السامع قصد المتكلم شيئاً آخر، أو أنه قاصد إعلام المتكلم بصحة العبارة، كما يفيد تقوية المؤكد وتمكينه في ذهن السامع وقلبه، وجاء في المفصل<sup>(١)</sup>: " وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع، ومكنته في قلبه وأمطت شبهةً ربما خالجت، أو توهمت غفلةً وذهاباً عما أنت بصدده فأزلته".

والعرب تؤكد كل شيء تراه في حاجة إلى التوكيد، فهي قد تؤكد الحكم كله أو تؤكد جزءاً منه، وقد تؤكد لفظة بعينها، أو تؤكد مضمون الحكم، أو مضمون اللفظة أو غير ذلك<sup>(٢)</sup>. أما البدل فيفيد التبيين والتوضيح.

وإنَّ لعطف البيان غرضاً معنوياً هاماً؛ هو: إيضاح الذات نفسها، أو تخصيصها بتفسير الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال الذات. أما البدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تماماً؛ وهو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى؛ بحيث يقع اللفظان على ذات

(١) المفصل، ص ١١١-١١٢ .

(٢) معاني النحو ٤ / ١١٢ .

واحدة، وفرد معين واحد في حقيقته<sup>(١)</sup>.

وقد تباينت أقوال علمائنا الأجلاء - رحمهم الله - حول أوجه الشبّه والاختلاف بين البدل وعطف البيان. فقد تباعدت آراؤهم وتقاربت، وتنافرت وتجادبت، وأرى أن أذكر ما قاله ابن الأنباري: الغرض في عطف البيان رفع اللبس؛ لهذا يجب أن يكون الثاني يزيد على الأول في كون الشخص معروفاً به؛ ليخصّه من غيره؛ لأنه لا يكون إلا بعد اسم مشترك، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بأخيك خالد، فقد خصصت أخاً واحداً من أخوانه، فإن لم يكن له إلا أخ واحد كان بدلاً، ولم يكن عطف بيان؛ لعدم الاشتراك<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن يعيش<sup>(٣)</sup>: "ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أن المقصود بالحدّيث في عطف البيان هو الأول والثاني بيان كالنعت المستغني عنه والمقصود بالحدّيث في البدل هو الثاني لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى مترادفان عليه والثاني منهما أشهر عنه المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني..".

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل)<sup>(٤)</sup>: "وكلّ ما صلح للعطفية والبدلية، وكان فيه زيادة بيان؛ فجعله عطفًا أولى من جعله بدلاً، كقوله تعالى: ﴿أَوْكَفِّرُهُمْ أَمْ لَا﴾".

(١) شرح المفصل ٧١/٣، والنحو الوافي ٥٤٩/٤.

(٢) أسرار العربية، ص ٢١٦.

(٣) شرح المفصل ٧٤/٣.

هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي النحوي الحلبي، كان من كبار أئمة العربية، ماهراً في النحو والتصريف، توفي سنة ٦٤٣هـ. ومن مصنفاته: شرح المفصل، وشرح تصريف ابن حني. انظر بغية الوعاة ٣٥١/٢-٣٥٢.

(٤) شرح التسهيل ١٨٨/٣.

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبلي، كان إماماً في القراءات واللغة والنحو والصرف، توفي سنة ٦٧٢هـ. ومن تصانيفه: تسهيل الفوائد، والكافية الشافية، والضرب في معرفة لسان العرب، وسبك المنظوم وفك المختوم، وغير ذلك. انظر شذرات الذهب ٥٩١/٧، وبغية الوعاة ١٣٠/١-١٣٤.

[المائدة: ٩٥]، وكقوله تعالى: ﴿وَسُقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَٰكِدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقوله: ﴿مِنْ

شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، ومن هذا قول ذي الرِّمَّة: [من البسيط]

لَمِيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ كَالشَّمْسِ لَمَّا بَدَتْ أَوْ تُشْبَهُ الْقَمَرَا<sup>(١)</sup>

لأنَّ الحُوَّةَ : السَّوَادَ مطلقًا ، واللَّعَسُ : سَوَادٌ يسيرٌ .

وأخيراً، أكتفي بنقل ما ذكره ابن هشام<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - في "مغنيه" مع

الاختصار. حيث ذكر أن عطف البيان والبدل قد اختلفوا في ثمانية أمور، وهي<sup>(٣)</sup>:

أحدها: أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمراً؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق.

الثاني: أن البيان لا يُخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره.

الثالث: أنه لا يكون جملة بخلاف البدل.

الرابع: أنه لا يكون تابعاً لجملة بخلاف البدل.

الخامس: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفاعل، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ

أثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

السادس: أنه لا يكون بلفظ الأوّل، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني

(١) البيت في ديوانه ص ٣٢، وجاء البيت برواية أخرى في الخصائص ٨٢٩/٣:

لَمِيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ فِي اللَّثَاثِ وَفِي أَنْبَاهَا شَنْبُ

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الحنبلي النحوي، انفرد بالفوائد

الغريبة والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والإقتدار على التصرف في الكلام. توفي سنة ٧٦١هـ.

ومن مصنفاته: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، والتوضيح على الألفية وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن

الحاجب، وغيرها. انظر شذرات الذهب ٣٢٩/٨-٣٣٠، وبغية الوعاة ٦٨/٢-٦٩.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ٩٥٥/٢-٩٦١.

زيادة بيان، كقراءة يعقوب<sup>(١)</sup>: ﴿وَرَوَى كُلُّ أُمَّةٍ جَائِئَةً كُلُّ أُمَّةٍ تَدْعِي إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾ بنصب  
{كل} الثانية؛ فإنها قد اتصل بها ذكر سبب "الجثو".

السابع: أنه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأوّل، بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعيّن  
البيان في نحو: "يا زيد الحارث"، وفي نحو: "يا سعيد كرز" بالرفع، أو "كرزاً" بالنصب.

الثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل، ولهذا امتنع أيضا البدل وتعيّن  
البيان في نحو قولك: "هند قام عمرو أخوها"، ونحو: "مررت برجل قام  
عمرو أخوه"، ونحو: "زيد ضربت عمراً أخاه".

وقال أيضاً - رحمه الله - في (شرح شذور الذهب)<sup>(٢)</sup>: "وكل شيء جاز إعرابه  
عطف بيان جاز إعرابه بدلاً - أعني: بدل كل من كل - إلا إذا كان ذكره واجباً، كـ  
هند قام زيد أخوها، ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن (هند)، والجملة الواقعة  
خبراً لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا الضمير في قوله: (أخوها) الذي  
هو تابع لـ(زيد)، فإن أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يُعرب بياناً، لا بدلاً؛ لأن  
البدل على نيّة تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط،  
وإلا إذا امتنع إحلاله محلّ المتبوع، ولذلك أمثلة كثيرة، منها قولك: (يا زيد الحارث)  
فهذا من باب البيان، وليس من باب البدل؛ لأن البدل في نيّة الإحلال محلّ المبدل منه،  
إذ لو قيل: (يا الحارث) لم يجز؛ لأنّ (يا) و (أل) لا يجتمعان هنا، ومنها قول

(١) يعقوب الحضرمي مقرئ البصرة في عصره، وهو الإمام أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن يزيد ابن عبد الله بن  
أبي إسحاق مولى الحضرميين. كان عالماً بالعربية ووجهها، والقرآن واختلافه، فاضلاً، تقيّاً، نقيّاً، ورعاً،  
زاهداً. توفي سنة ٢٠٥هـ. انظر طبقات القراء للذهبي ١٨٠/١-١٨٢.

(٢) شرح شذور الذهب، ص ٤٠٧-٤٠٨.

الشاعر<sup>(١)</sup>: [الوافر]

أنا ابنُ التَّارِكِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقُبُهُ وَقوعا

فـ(بشرٍ) عطف بيان على (البكريِّ) وليس بدلاً؛ لامتناع (أنا ابنُ التاركِ بشرٍ)؛ إذ لا يُضافُ ما فيه الألف واللام إلى المجرّد منها، إلا إن كان المضاف صفةً مثناةً أو مجموعةً جمَعَ المذكّر السّالم، نحو: (الضاربا زيدٍ) ، و(الضاربو زيدٍ) ولا يجوز (الضاربُ زيدٍ) خلافاً للفراء". واتبع هؤلاء العلماء آخرون<sup>(٢)</sup>.

---

(١) البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥، وانظر شرح المفصل ٣/٧٣، وشرح التسهيل ٣/١٨٧، وشرح

شذور الذهب ص ٤٠٨.

(٢) انظر شرح الأشموني ٢ / ٣٥٩ - ٣٠٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٥٤٦ - ٥٤٧، وشرح ابن عقيل ٣ /

٢٢٢ - ٢٢٣.



# الفصل الأول

معاني البدل المرفوع مع غيره

## المسألة الأولى: المعنى بين البدل والمبتدأ

قال تعالى: ﴿وَأَلَّتِي بَسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]

تحدث هذه الآيات عن بعض الأحكام الشرعية التي أُلزم الله بها المسلمات، وهي تابعة في معناها لآية سابقة تحدث عن عدة من مات عنها زوجها، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فجاءت هذه الآية فخصت هذا العموم، فمعنى الآية: أن عدة الحوامل بالوضع سواء كن مطلقات أو متوفى عنهن<sup>(١)</sup>.

واختلف النحاة في إعراب قوله: ﴿وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وذكر النحاس رأيين، هما<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يكون (أجلهن) مبتدأ ثانٍ، و (أن يضعن حملهن) خبر الثاني والجملة خبر الأول.  
الثاني: أن يكون (أجلهن) بدلاً من أولات، والخبر "أن يضعن حملهن".

### وإليك تفصيل القول في هذين الرأيين:

الأول: أن يكون (أولات الأحمال) مبتدأ، و(أجلهن) مبتدأ ثانياً، و(أن يضعن حملهن) خبراً لمبتدأ الثاني، أي: أجلهن وضع حملهن. والمبتدأ الثاني وخبره، خبر للمبتدأ الأول.

(١) فتح القدير ٥ / ٣٠١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٥٣ .

وهو رأي الزجاج<sup>(١)</sup>، ومكي<sup>(٢)</sup>، وأبي البقاء<sup>(٣)</sup>، والنحاس<sup>(٤)</sup>، والكرماني<sup>(٥)</sup> والمعنى ها هنا كما قال الزجاج<sup>(٦)</sup>: "معناه أجلهن في الانقطاع فيما بينهن وبين الأزواج أن يضعن حملهن".

الثاني: أن يكون (أجلهن) بدلاً من (أولات) بدل اشتغال، والخبر " أن يضعن حملهن"، والمعنى: أجل أولات الأحمال وضع حملهن. وأجازه مكي<sup>(٧)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٨)</sup>. والفرق بين المعنيين وما يترتب على ذلك واضح لكل ذي لب، ففي الرأي الأول إخبار على ما فرضه على أولات الأحمال، أما في الرأي الثاني فإنه بين المقصود من قوله (أولات الأحمال)، لأنه عندما قال: (أولات الأحمال) لم يفهم ما المراد من ذلك، فلما

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٨٦.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٣٨٥.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٢٧.

هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري الأزجي النحوي الضرير، وقد كان نحويًا فقيهاً على مذهب الحنبلي، توفي سنة ٦١٦هـ. ومن مصنفاته: التبيان في إعراب القرآن، واللباب في علل النحو، وإعراب الحماسة، وشرح اللحم، وشرح الإيضاح، وغيرها. انظر انباه الرواة ١١٦/٢-١١٧، وشذرات الذهب ١٢١/٧-١٢٣.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٥٣.

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس، كان من أهل العلم بالفقه والقرآن، توفي سنة ٣٣٨هـ. ومن مصنفاته: إعراب القرآن، والمعاني في القرآن، والاشتقاق، والكافي في أصول النحو، وشرح أبيات سيبويه، وغيرها. انظر انباه الرواة ١ / ١٣٦-١٣٩.

(٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ١٢٢٢.

هو أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، المعروف بـ(تاج القراء)، كان عالماً بالقراءات، ونحويًا، وصرفيًا، توفي سنة ٥٠٥. ومن تصانيفه: لباب التفسير وعجائب التأويل، والبرهان في توجيهه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، والإيجاز مختصر الإيضاح للفارسي في النحو، وغيرها. انظر معجم الأدباء ١٩ / ١٢٥، والأعلام ٨ / ٤٤، ومعجم المؤلفين ١٢ / ١٦١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٨٦.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٣٨٥.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٢٧.

قال: (أجلهن) عُرفَ أن المقصود هو عدة أولات الأحمال، فالبديل أفاد البيان هنا، و  
الراجح عندي الرأي الأول؛ لكون هذه الآية آية أحكام فلا بد أن تؤكد هذه الأحكام،  
ولا سيما أن هذه الآية قد خصت العموم الوارد في سورة البقرة ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ  
مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، والجمله  
الاسمية فيها تأكيد وهذا ما تحتاجه الأحكام، ويكون المعنى أجلهن في الانقطاع فيما بينهن  
وبين الأزواج أن يضعن حملهن، أي انتهاء عدتهن وضع الحمل، وهذا الفرق في المعنى  
ناتج عن الاختلاف في الإعراب.

وقد ورد في كتاب الله نحو ذلك، فقد ذكر النحاس هذين الوجهين من الإعراب في  
عدة آيات، هي: - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ  
مَاءً...﴾ [النور: ٣٩].

ذكر النحاس أن قوله (أعمالهم) ابتداءً ثانٍ، ويجوز أن يكون بدلاً من الذين، ويكون  
الخبر ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً﴾ فإن خفت الهمزة قلت  
الظمان<sup>(١)</sup>.

وهناك فرق بين الإعرابين، وهو أنه إذا كان (أعمالهم) مبتدأً ثانٍ فإن المعنى يكون  
أن الله - تعالى - يشير إلى الأعمال الصالحة التي يفعلها الكافرون ولا تنفعهم، فالتكلم في  
هذه الحالة أراد التركيز على الأعمال، فكأن فيه خطاباً وتوكيداً على ضياع تلك  
الأعمال الحسنة التي كانوا يرجون عليها النفع في الآخرة، وتشبيهاً بالسراب في  
الصحراء. فكما أن الظمان يحسب السراب ماءً في الصحراء ويقصده ليشرب منه،  
كذلك هؤلاء الكفار فهم يقطعون مسافة الحياة الدنيا لينتهوا إلى حياتهم الآخرة لا  
يعتمدون في ذلك إلا على أعمالهم الكاذبة، ولكن كما أن الظمان الذي يسرع إلى

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٤٠.

السراب في الصحراء ليشرب منه ولا يجده شيئاً عندما ينتهي إليه، كذلك هؤلاء الكفار سوف يجدون الله - تعالى - ليوفيهم حسابهم ويجازيهم على كفرهم. أما إذا كانت (أعمالهم) بدلاً من الذين والخبر {كسر اب بقية يحسبه الظمان ماء} فالمعنى هو أعمال الكافرين كسر اب بقية، ليس فيه خطاب ووعيد مباشر للكافرين ليرتدعوا. وفيه تبين وإيضاح أي: شؤون الكافرين هي المقصودة وعلى ذلك فالرأي الراجح هو أن تكون (أعمالهم) مبتدأ ثانياً.

- وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَجُونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجِيبَ لَهُمْ مَجْهُدًا حِصَّةً عِنْدَ رَبِّهِمْ...﴾ [الشورى: ١٦].

قال النحاس: " (الذين) في موضع رفع بالابتداء و(حجتهم) ابتداء ثان ، (داحضة) خبر حجتهم والجملة خبر (الذين)، ويجوز أن تكون حجتهم بدلاً من الذين على بدل الاشتمال" (١).

وهناك فرق بين الإعرابين، هو أنه في الأول يكون فيه توكيد على أن جدل المجادلين في الله لا يستحق الالتفات، وتبدو حجتهم باطلة فاشلة ليس لها وزن ولا حساب. ومن تكون حجته باطلة مغلوبة عند ربه فلا حجة له ولا سلطان. أما المعنى في الثاني الذين يحتاجون في الله حجتهم من بعد ما استجيب له داحضة. ويظهر في هذه المسألة مدى أثر التفسير بالمأثور في تعدد أوجه الأعراب.

والرأي الأقرب إلى الصواب هو الرأي الأول؛ لأن الجملة الاسمية ( حجتهم داحضة) متممة للفائدة، وتعريف الخبر هو الجزء المتم والمكمل للفائدة، كما أن الإخبار بجملة اسمية يؤدي إلى قوة وتأکید لمعنى للكلام.

وقوله تعالى : ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (٤١) إِلَّا مَنْ رَجَعَ إِلَى اللَّهِ إِنَّهُ

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٠٣ - ٣٠٤.

هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿الدخان: ٤١ - ٤٢﴾ [قال النحاس<sup>(١)</sup>: " (إلا من رحم الله) في إعراب "من" أربعة أوجه: قال الأخفش سعيد: "من" في موضع رفع على البدل، وتقديره بمعنى: ولا ينصر إلا من رحم الله. ويجوز أن يكون في موضع رفع على الابتداء أي إلا من رَحِمَ اللهُ فَيُعْفَى عَنْهُ. وقال غيره "من" في موضع رفع بمعنى لا يغني إلا من رحم الله أي لا يشفع إلا من رحم الله. وهذا قولٌ حسنٌ لأنه قد صحَّ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه يشفع لأمته حتى يخرج من النار من كان في قلبه مثقالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنَ الْإِيمَانِ، وصح عنه أن المؤمنين يشفعون. والقول الرابع في "مَنْ" أنها في موضع نصب على الاستثناء المنقطع. وهذا قول الكسائي<sup>(٢)</sup> والفراء".

### وإليك تفصيل القول في هذه الآراء النحوية:

الأول: أن يكون مرفوعاً على البدل من المضمرة في ﴿يُصْرَوْنَ﴾ ❀ أي: لا يمنع من العذاب إلا من رحمه الله. وهذا رأي الأخفش<sup>(٣)</sup>، ومكي<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وأخذ به عدد من المفسرين منهم النسفي<sup>(٦)</sup>، فالمعنى في هذا الرأي أنه من رحمه الله - تعالى - فإنه

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٣٣ - ١٣٤.

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم الكوفي المقرئ النحوي، المشهور بالكسائي، إمام علم مشهور، من القراء السبعة، عالم بالقراءات وعلوم العربية، وإليه انتهت الإمامة في القراءة والعربية، توفي سنة ١٨٩هـ. انظر طبقات القراء للذهبي ١/ ١٦١-١٦٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٩١.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٩١.

(٥) الكشف ٥/ ٤٧٥.

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن عمر الخورزمي الزمخشري، كان إماماً في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان، وكان قد جاور بمكة زماناً فصار يقال له جار الله لذلك، توفي سنة ٥٣٨هـ. ومن تصانيفه: الكشف، وأساس البلاغة، والمفصل، وغيرها. انظر نزاهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٢٩٠-٢٩٢، ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٨-١٧٣.

(٦) تفسير النسفي ٣/ ٢٩٣.

هو أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، كان عارفاً بالعربية والفارسية، ورأساً في الفقه والأصول، وبارعاً في الحديث ومعانيه، توفي سنة ٧١٠هـ. ومن تصانيفه: عمدة عقيدة أهل السنة والجماعة، ومدارك الترتيل وحقائق التأويل، والوافي، وغيرها. انظر الدرر الكامنة ٢/ ٢٤٧، والأعلام ٤/ ٦٧-٦٨.

لا يحتاج إلى ناصر ينصره فلا يُنصر إلا من رحمه الله.

وقد ردّ هذا الرأي بالقول أنه: " لا يكون بدلاً مما في ﴿ ينصرون ﴾ ؛ لأن ﴿ إلا ﴾ محققٌ، والأول منفيٌّ، والبديلُ لا يكونُ إلا بمعنى الأول. قال: وكذلك لا يجوز أن يكون مستأنفاً؛ لأنه لا يُستأنفُ بالاستثناء" (١).

الثاني: أن تكون (من) في موضع رفع على الابتداء خبره مضمرة، تقديره: إلا من رحم الله فيغني عنه ويشفع له. وهذا الرأي قد ذكره الأخفش (٢)، والثعلبي (٣)، ومكي (٤)، وأبو البركات الأنباري (٥)، والمعنى أن من رحمه الله - تعالى - يُغني عنه (٦).

الثالث: أن تكون (من) مرفوعة على البدلية من "مولي" الأول، ويكون يغني بمعنى ينفع، والتقدير: يوم لا يغني إلا من رحم الله، والمعنى أنه: لا يشفع إلا من رحمه الله، وهذا دليل على جواز الشفاعة من المؤمنين للمؤمنين أهل الذنوب. وقد ذكر هذا الرأي جملةً من العلماء منهم مكي (٧)، وأبو البركات الأنباري (٨)، والسمين الحلبي (٩). والخطيب الشريبي (١٠).

(١) تفسير الطبري ٥٣ / ٢١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٦٩١ / ٢ .

(٣) الكشف والبيان في تفسير القرآن ٤٣٤ / ٥ .

هو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، كان حافظاً واعظاً، رأساً في التفسير والعربية، توفي سنة ٤٢٧هـ. ومن تصانيفه: التفسير الكبير، وكتاب العرائس، وغير ذلك. انظر انباه الرواة ١ / ١٥٤ - ١٥٥، ووفيات الأعيان ١ / ٧٩ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٩١ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٦١ .

(٦) معاني القرآن للأخفش ٦٩١ / ٢ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٩١ .

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٦١ .

(٩) الدر المنصون ٩ / ٦٢٧ .

هو أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، كان فقيهاً بارعاً في النحو والقراءات، توفي سنة ٧٥٦هـ. ومن مؤلفاته: الدر المنصون، وشرح التسهيل، وشرح الشاطبية، وغيرها. انظر شذرات الذهب ٨ / ٣٠٧، والدرر الكامنة ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(١٠) تفسير الشريبي ٣ / ٦٩٦ =

وهذا رأي قد استحسنته النحاس بقوله<sup>(١)</sup>: " وهذا قولٌ حسنٌ لأنه قد صحَّ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه يشفع لأُمَّته حتى يَخْرُجَ من النار من كان في قلبه مثقالُ حَبَّةٍ مِنْ خردلٍ من الإيمان، وصح عنه أن المؤمنين يشفعون ".

وأَيده الطبري بقوله<sup>(٢)</sup>: " وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يكون في موضع رفعٍ، بمعنى: يومَ لا يُغني مولى عن مولى شيئاً إلا من رحم الله منهم، فإنه يُغني عنه، بأن يشفع له عند ربِّه ".

الرابع: أن تكون (مَنْ) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وهذا قول الكسائي والفراء<sup>(٣)</sup>. والمعنى أنه: لكن من رحمه الله لا ينالهم ما يحتاجون فيه إلى من يغنيهم من المخلوقين، وهو قريب في المعنى من القول الأول، وهو استثناء مفرغ.

وهناك فرقٌ في المعنى بين تلك الآراء، فالمعنى في الرأي الأول أن مَنْ رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - لا يحتاج إلى ناصر ينصره، فلا يُنصرُ إلا مَنْ رَحِمَهُ اللهُ، أما المعنى في الرأي الثاني فهو أن من رحمه الله - تعالى - يُغني عنه، وأما الثالث فمعناه لا يشفع إلا من رحمه الله، أما الرأي الرابع فقريب في المعنى من القول الأول إذ معناه لكن من رحمه الله لا ينالهم ما يحتاجون فيه إلى من يغنيهم من المخلوقين.

---

= هو محمد بن أحمد الشريبي المصري، شمس الدين المعروف بالخطيب الشريبي، الفقيه الشافعي، توفي سنة ٩٧٧هـ. ومن مصنفاته: السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، ونور السجدة في حل ألفاظ الأجرومية، ومغني المحتاج في معرفة معاني ألفاظ المنهاج للنووي، وغيرها. انظر تفسير الخطيب الشريبي ٨ / ١.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٣٤.

(٢) تفسير الطبري ٢١ / ٥٣.

هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، الحدّث الفقيه المقرئ النحوي اللغوي المؤرخ المعروف المشهور، توفي سنة ٣١٠هـ. ومن تصانيفه: تفسير القرآن، والتاريخ، وكتاب لطيف القول، وغيرها. انظر انباه الرواة ٣ / ٨٩ - ٩٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣ / ٤٢.



وأرى أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو ما ذهب إليه ابن عطية والعكبري وأبو حيان وابن عاشور والألوسي؛ وذلك لسببين، هما:

أولاً: أن ما ذهب إليه هؤلاء العلماء يتوافق مع معنى الآية الكريمة.

ثانياً: أنه استثناء متصل؛ لأن ( إلا من رحم الله) وقع عقب جمليتي " لا يغني مولى عن مولى شيئاً ولا هم ينصرون" فحُق بأن يرجع إلى ما يصلح للاستثناء منه في تينك الجملتين. ولنا في الجملتين ثلاثة ألفاظ تصلح لأن يستثنى منها وهي (مولى) الأول المرفوع بفعل (يغني)، و "مولى" الثاني المجرور بحرف الجر (عن)، وضمير (ولا هم ينصرون)، فالاستثناء بالنسبة إلى الثلاثة استثناء متصل، أي إلا من رحمه الله من الموالى. فالله - سبحانه وتعالى- يجز أن في يوم الفصل يفصل بين الناس بأعمالهم، فلا يدفع ابن عم عن ابن عم ولا صاحب عن صاحبه شيئاً، من عقوبة الله التي حلت بهم من الله، والتقدير: لا يغني قريب عن قريب إلا المؤمنين فإنهم يؤذن لهم في الشفاعة فيشفعون في بعضهم.

وقوله تعالى: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بِعُضْبِهِمْ مِنْ بَعْضِ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة: ٦٧]. وذكر النحاس أن إعراب (بعضهم) يحتمل وجهين: أن يكون مبتدأ ثانٍ أو بدلاً<sup>(١)</sup>.

وهناك فرق بين الإعرابين، فإذا كان (بعضهم) مبتدأ ثانياً فالمعنى يكون أن الله - تعالى- يشير إلى تلك الفئة التي تأمر بالمنكر وتنهى عن المعروف، فكأن فيه خطاباً وتوكيداً على وجود المنافقين وأفعالهم، وإذا كان (بعضهم) بدلاً فالمعنى أن بعض المنافقين يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف، والراجح أنها مبتدأ ثانٍ؛ لأن الله - تعالى- يجز في هذه الآية عن المنافقين أنهم ملة واحدة يشبه بعضهم بعضاً في الكفر، لا فرق بينهم في ذلك، فهم في كفرهم بالله وحقدهم على أهل الإيمان سواء، وغاية هذا الإخبار نفي

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٢٧.

الإيمان عن جميعهم، ذكورا وإناثا، وإثبات الكفر لهم، ومن ثم الحكم على جميعهم - إن لم يتوبوا - باستحقاقهم العذاب.

قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ...﴾ [الأحزاب: ٦]. وقال النحاس<sup>(١)</sup>: " أن (وأولوا الأرحام) مبتدأ و (بعضهم) مبتدأ ثانٍ أو بدل و (أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين) الخبر، ويكون التقدير: وأولوا الأرحام من المؤمنين والمهاجرين، ويجوز أن يكون المعنى أولى من المؤمنين والمهاجرين".

وهناك فرقٌ بين الإعرابين، وهو أنه إذا كان (بعضهم) مبتدأ ثانٍ فالمعنى: وأولوا الأرحام أولى من المؤمنين والمهاجرين الأجنبي، أما إذا كانت (بعضهم) بدلا من أولى الأرحام والخبر (أولى ببعض في كتاب الله) فالمعنى: وأولوا الأرحام من المؤمنين أولى بالميراث من الأجنبي، والراجح أن (بعضهم أولى) مبتدأ وخبره والجملة الاسمية خبر أولو، و الجار والمجرور (ببعض) متعلقان بأولى، و (في كتاب الله) متعلقان بأولى أيضاً، ولفظ الجلالة مضاف إليه، و (من المؤمنين) متعلقان بأولى، و(المهاجرين) معطوف على المؤمنين.

- وقوله: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

وقال النحاس<sup>(٢)</sup>: "جمع خليل ولم يقل فيه فعلاء كراهة التضعيف (بعضهم) على البدل من الأخلاء، ويجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء (لبعض عدو) الخبر".

وهناك فرقٌ بين الإعرابين، وهو أنه إذا كان (بعضهم) مبتدأ ثانٍ فإن المعنى يكون أن الله - عز و جل - يؤكد عداوة الأخلاء في ذلك اليوم، أما إذا كانت (بعضهم) بدلا من الأخلاء والخبر (عدو) فالمعنى هو أن بعض الأخلاء يومئذٍ عدو، والحقيقة أن الراجح أن الأخلاء غير المتقين تنقلب صداقتهم إلى عداوة يوم القيامة، فيكون الراجح الرأي الأول.

(١) اعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٢) المصدر السابق ٤/ ١١٩.

## المسألة الثانية: المعنى بين البدل وخبر المبتدأ

قال تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فِإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدَ اللَّهِ وَأَيْنِهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]

تشير هذه الآية إلى آيات الله المبثوثة في الكون من حولهم. فقد قال قبل هذه

الآية: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٤)

وَإِخْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣-٥]. وقد كانت وحدها كفيلاً بتوجيههم إلى الإيمان. ويوجه قلوبهم

إليها لعلها توقظها وتفتح مغاليقها، وتستجيش فيها الحساسية بالله مثل هذا الكتاب، وخالق هذا الكون العظيم<sup>(١)</sup>. فهذه آية تقريع وتوبيخ وفيها قوة تهديد؛ لتدل على

وجوب التفكير في الآيات المذكورة ليستدل بها على أن لها صانعاً، قديماً، قادراً، حياً، سميعاً، بصيراً، حكيماً<sup>(٢)</sup>. وهناك آية شبيهة لها في سورة البقرة وهي قوله ﴿تِلْكَ آيَاتُ

اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٢].

واختلف النحاة في إعراب ما بعد اسم الإشارة<sup>(٣)</sup>، وهذا ظاهر من الآيات التي

سندكرها، ثم فرقوا، فإذا كان ما بعد اسم الإشارة مشتقاً فإعرابه نعتاً هو الأفضل، أما إذا كان جامداً أو معرفاً بأل فالأفضل إعرابه بدلاً أو عطف بيان.

وذكر النحاس في إعراب كلمة ﴿آيات﴾ رأيين، هما<sup>(٤)</sup>:

الأول: أن تكون ﴿آيات الله﴾ خبراً لمبتدأ، و ﴿تتلوها﴾ حال.

الثاني: أن تكون ﴿آيات الله﴾ بدلاً من تلك ويكون الخبر ﴿تتلوها عليك بالحق﴾.

(١) في ظلال القرآن ٢٥ / ٣٢٢١.

(٢) الجواهر الحسان ٣/ ٢٢٢، وتفسير الثمرات اليبانة ٥/ ١٩٨.

(٣) الوسائل المساعدة، الموقع الإلكتروني الألوكة المجلس العلمي majles.alukah.net

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٤١.

## وإليك تفصيل القول في هذين الرأيين:

الأول: أن تكون (تلك) مبتدأ، و(آيات الله) الخبر، و(نتلوها) حال من الآيات،  
والعامل فيها معنى الإشارة. وهذا رأي النحاس والزمخشري<sup>(١)</sup>، والعكبري<sup>(٢)</sup>،  
والنسفي<sup>(٣)</sup>، وأبي حيان<sup>(٤)</sup>، والألوسي<sup>(٥)</sup>، وجوزة السمين الحلبي<sup>(٦)</sup>.

وهذا الرأي فيه خلاف، وهو يتعلق في عمل اسم الإشارة في الحال، فمنهم من  
أيده مثل الزمخشري<sup>(٧)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(٨)</sup>، والواسطي الضرير<sup>(٩)</sup>، ومنهم من  
عارضه، مثل السهيلي<sup>(١٠)</sup>، وأبي حيان<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) الكشاف ٥ / ٤٨١.
  - (٢) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١٥٠.
  - (٣) تفسير النسفي ٣ / ٢٩٨.
  - (٤) البحر المحيط ٨ / ٤٤.
  - (٥) روح المعاني ٢٥ / ١٤٢.
  - هو أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي البغدادي، محدث، أديب، توفي سنة ١٢٧٠هـ، من مصنفاته: روح المعاني، وغرائب الاغتراب، وكشف الطرة عن الغرة. انظر الأعلام ٨ / ٥٣.
  - (٦) الدر المصون ٩ / ٦٤٠.
  - (٧) المفصل، ص ١١٠ - ١١١.
  - (٨) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٨٩.
  - (٩) شرح اللمع في النحو، ص ٧١.
  - هو حُصَيْن بن ثُمَيْر الواسطي، ويكنى أبا مِحْصَن الضرير، كوفي الأصل توفي سنة ١٩٠هـ. انظر تاريخ الإسلام ٤ / ٨٣٦.
  - (١٠) نتائج الفكر في النحو، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.
  - هو عبد عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش ابن سعدون السهيلي العلامة الأندلسي المالقي النحوي، برع في العربية واللغات والأخبار والقراءات والأثر، والأنساب وتصدر للإفادة، توفي سنة ٥٨١هـ. ومن مصنفاته: نتائج الفكر، والروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام. انظر بغية الوعاة ٢ / ٨١، وشذرات الذهب ٦ / ٤٤٥ - ٤٤٦.
  - (١١) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٨٤ - ١٥٨٥.

وقال الزمخشري<sup>(١)</sup>: " و﴿تتلوها﴾ في محل الحال، أي: متلوّة ﴿عليك بالحق﴾  
والعامل ما دل عليه تلك من معنى الإشارة. ونحوه: ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾ [هود: ٧٢] ".  
الثاني: أن تكون آيات الله بدلاً من تلك، ويكون الخبر ﴿تتلوها عليك بالحق﴾، فكلمة  
﴿تتلوها﴾ خبرٌ يُبيّن حال هذا القرآن العظيم على النبي - صلى الله عليه وسلم - عند  
نزوله، متلبسة بالحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه. وهذا الرأي ذكره  
النحاس<sup>(٢)</sup>، والقرطبي<sup>(٣)</sup>، و السمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، ولكن لم يرجحه.

وأرى أن الفرق بين المعنيين يتعلق بالتوكيد والإخبار في الإعرابين، ففي الرأي  
الأول لا يوجد سوى الإخبار عن (آيات الله) وفيه توكيد وتركيز على الآيات، فكأنه  
تعالى يريد أن يشير إلى تلك الآيات ليدهم على استحقاق ربهم للعبادة دون سواه من  
سائر خلقه، كما أراد تعالى أن يعرفنا ويعرف الخلق أن هذه التي نزلت على محمد -  
صلى الله عليه وسلم- هي آيات الله، وقوله: (تتلوها) بمعنى نزلها عليك بالحق، فالحال  
في الآية تبيّن نزول هذه الآيات وتلاوتها والتقدير: تلك آيات الله متلوّة.

أما في الرأي الثاني فالمراد أن الله تعالى - يخبرنا أن ما نزل على محمد -صلى الله  
عليه وسلم- متلوٌّ عليك بالحق، فالإخبار هنا عن اسم الإشارة بالتلاوة، والإخبار عن  
الآيات أيضاً بالتلاوة، فالبدل محلّ محلّ المبدل منه، ولذلك التقدير هنا: آياتُ الله متلوّة،  
ولكنّ مجيء البدل هنا يؤكد أن هذا المشار إليه هو آيات الله، فالبدل تكرر، والتكرار  
توكيد، وهو بيان للمشار إليه، وهذا الفرق في المعنى ناتج عن الاختلاف في الإعراب.

وأنا أرى أن الأصل في الجملة الإخبار عن (آيات الله) بأنها متلوّة فكان الأصل فيها

(١) الكشف ٥ / ٤٨١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٤١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٢٦١.

(٤) الدر المصون ٩ / ٦٤٠.

جملة فعلية وهي: (نتلو آيات الله) ثم طرأ عليها تغيير بالتقديم، فتقدم المفعول وفي هذا توكيد، فأصبحت (آيات الله نتلوها) ثم جاء تنبيه وإرشاد آخر بزيادة اسم الإشارة وفيه توكيد. ولذلك أرى أن (نتلوها) خبر.

وقد ورد مثل ذلك في القرآن الكريم فيما يتعلق بإعراب ما بعد اسم الإشارة وغيره، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٣٤]، قال النحاس<sup>(١)</sup>: " تِلْكَ مبتدأ، أُمَّةٌ خبره، ( قَدْ خَلَتْ ) نعت لأمة وإن شئت كان خبر المبتدأ ويكون أمة بدلاً من تلك، لَهَا ما كَسَبَتْ (ما) في موضع رفع بالابتداء، وبالصفة على قول الكوفيين، وَلَكُمْ ما كَسَبْتُمْ مثله ". وهذا بيان لحال تلك الأمة وحال المخاطبين بأن لكل من الفريقين كسبه، لا ينفعه كسب غيره ولا يناله منه شيء ولا يضره ذنب غيره.

وهناك فرقٌ بين الإعرابين، ففي الرأي الأول إخبار عن تلك الأمة، فكأنه تعالى يريد أن يخبر أن السلف الماضي من آبائنا من الأنبياء والصالحين لا ينفعنا انتسابنا إليهم إذا لم نفعل خيراً يعود نفعه علينا فإن لهم أعمالهم التي عملوها ولنا أعمالنا " ولا تسألون عما كانوا يعملون " ، أما إذا كانت (أمة) بدلاً فالمعنى أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم، وفيه تبيين للمقصود من اسم الإشارة، والرأي الأول أرجح؛ لأن (تلك أمة) مبتدأ وخبره، و(قد خلت) نعت لأمة، وهذه الجملة الاسمية تضمنت معنى التهديد والتخويف أي: إذا كان أولئك الأنبياء على إمامتهم وفضلهم يجازون بكسبهم فأنتم أحرى بالعمل للكسب، ثم كرر المعنى في تنمة الآية ( لها ما كسبت ولكم ما كسبتم).

(١) إعراب القرآن للنحاس / ١ / ٢٦٦.

وقوله: ﴿قَالَتْ يَوْتَيْتَنِي ۗ أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]

قال النحاس<sup>(١)</sup>: "الرفع في قراءة أبي<sup>(٢)</sup> وابن مسعود<sup>(٣)</sup> (وهذا بعلي شيخ) من خمسة أوجه: تقول هذا زيدٌ قائم، فزيد بدل من هذا وقائم خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون هذا مبتدأ وزيد قائم خبرين، وحكى سيبويه: هذا حلوقٌ حامضٌ: ويجوز أن يكون (قائم) مرفوعاً على إضمار هذا أو هو، ويجوز أن يكون مرفوعاً على البدل من زيد، والوجه الخامس أن يكون هذا مبتدأ وزيدٌ مبيناً عنه وقائم خبراً". والراجح هو الأول أي أن يكون (بعلي) بدلاً و(شيخ) خبراً؛ لأن فيه إخبار عن البعل، وفيه أيضاً بيان وتوكيد، وهو هنا يوضح أن المقصود من اسم الإشارة هو البدل، وإذا كان هذا هكذا فالتقدير (بعلي شيخ)، والتوكيد جاء من سدّ البدل مسدّ المبدل منه.

وقوله: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [٣٤] الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴿﴾ [فاطر: ٣٥]، قال النحاس: ويجوز أن يكون (الذي) - في الآية الثانية - في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو على خبر بعد خبر إن، وعلى البدل من غفور، أو على البدل من المضمرة الذي في "شكور"، ويجوز أن يكون في موضع خفض على النعت لاسم الله - جل وعز -<sup>(٤)</sup>. والراجح أن يكون (الذي) بدلاً من الذي المتقدمة في الآية الأولى وجملة (أحلنا) صلة الموصول.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٣-٢٩٤.

(٢) هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري المدني، كان سيد القراء، قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن، وقرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم بعض القرآن للإرشاد والتعليم، وقد اختلف في وفاته كثيراً فقيل: ١٩هـ، وقيل: ٢٠هـ. وقيل: ٢٣هـ، وقيل: ٣٥هـ، وهو أقرب للصواب. انظر غاية النهاية ٣١/١-٣٢.

(٣) هو عبد الله بن مسعود الهذلي، ويكنى أبا عبد الرحمن. شهد بدرًا، بعثه الخليفة عمر بن الخطاب إلى الكوفة معلماً. وقد قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من سره أن يقرأ القرآن غضاً كما نزل فليقرأه قراءة ابن أمّ عبد" توفي سنة ٣٢هـ. بالبييع في المدينة. انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/٣٤٢، ١٣/٦-١٤.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٧٣-٣٧٤.

وقوله: ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ ﴿٤﴾ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشْرِقِ ﴾ [الصفات: ٤-٥]، ذكر النحاس أن (رب) خبر بعد خبر، ويجوز أن يكون بدلاً من واحد، ويجوز أن يكون مرفوعاً على إضمار مبتدأ<sup>(١)</sup>. والراجح أنها بدلٌ من (واحد)؛ لأن الله - سبحانه - أراد أن يبين معنى وحدانيته وألوهيته وكمال قدرته بأنه رب السماوات والأرض وما بينهما.

وقوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾ [ص: ٦٤]، قال النحاس: بمعنى هو تخاصم، ويجوز أن يكون بدلاً من الحق، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، ويجوز أن يكون بدلاً من ذلك على الموضوع. ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، ويجوز أن يكون بدلاً من ذلك على الموضوع<sup>(٢)</sup>. إذا كان خبراً لمبتدأ مضمرة تقديره: هو تخاصم، وإذا كان بدلاً من الحق، يصبح التقدير: (إن ذلك لتخاصم) وهذا يزيد الإخبار توكيداً فوق توكيده، وهذا هو الرأي الراجح.

وقوله: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ ﴾ [فصلت: ٢٣]. قال النحاس<sup>(٣)</sup>: "ابتداء وخبر، ويجوز أن يكون ظنكم بدلاً من ذلكم و(أرداكم) خبر ذلكم، وعلى الجواب الأول أرداكم خبر ثانٍ فأما قول الفراء: يكون أرداكم في موضع نصب مثل: هذا زيد قائماً، فغلط لأن الفعل الماضي لا يكون حالاً. قال أبو العباس: أرداكم من الردى وهو الهلاك". والراجح أن يكون (ظنكم) بدلاً، والموصول نعتاً، والجار والمجرور (بربكم) متعلق بالمفعول الثاني المقدر، أي: ظنكم الذي ظنتموه كائناً بربكم أهلكم، وجملة (أرداكم) خبر (ذلكم)، وجملة (فأصبحتم) معطوفة على جملة (أرداكم).

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤١٠.

(٢) المصدر السابق ٣ / ٤٧١.

(٣) المصدر السابق ٤ / ٥٧.



وقوله: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارِ...﴾ [فصلت: ٢٨]، ذكر النحاس أنه يجوز أن تكون النار بدل من جزاء، ويجوز أن يكون رفعها بإضمار مبتدأ أيضاً تبييناً عن الجزاء<sup>(١)</sup>، والتقدير: هي النار، كأنه تفسير للجزاء.

وهناك فرقٌ بين الإعرابين، ففي الرأي الأول إخبار عن جزاء الكافرين بقوله: هي النار، والإخبار بجملة اسمية يعطي المعنى قوة وتأکید، فكأنه تعالى يريد أن يشير إلى ذلك الجزاء ليدهم على استحقاق أعداء الله تلك النار، أما إذا كانت (النار) بدلاً من جزاء فالمعنى ذلك نار أعداء الله. والراجح أنها بدل؛ لأن الله - تعالى - عند قال: (فلندين الذين كفروا عذاباً شديداً\* ولنجزينهم أسوأ الذي كانوا يعملون) لم نعرف ما هو العذاب فلما قال: النار، اتضح لنا ذلك العذاب.

وقوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ...﴾ [المالك: ٢]، ذكر النحاس أن (الذي) في موضع رفع على البدل من الذي الأول أو على إضمار مبتدأ، ويجوز النصب بمعنى أعني<sup>(٢)</sup>. والراجح أنها بدلٌ من (الذي) في الآية الأولى، لأن الآيتين مترابطتان. أما القول بأنه خبر لمبتدأ مضمرة تقديره: هو الذي فبعيد؛ لأن الجملة الثانية ستفصل عن الأولى وهذا يتعارض مع مقاصد الآيتين.

وقوله: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ تُمَرَّتَابٍ مِّنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وذكر النحاس أن من فتحهما جميعاً (أنه) و(فأنه) جعل الأولى بدلاً من الرحمة، أو على إضمار مبتدأ أي هي كذا<sup>(٣)</sup>.

وهناك فرقٌ بين الإعرابين، فالمعنى على الرأي الأول يكون أي كتب ربكم على نفسه أنه من عمل إلى آخره، فهذا هو الرحمة ذاتها، وفيها تبيين وتوضيح للرحمة

(١) إعراب القرآن للنحاس ٥٩/٤.

(٢) المصدر السابق ٤٦٧/٤.

(٣) المصدر السابق ٦٩ / ٢.

المذكورة، والثاني على إضمار مبتدأ أي كتب ربكم على نفسه الرحمة هي أنه من عمل إلى آخره، وهذا الإعراب يحمل معنى الإخبار، ولا أرى فيه ما في البديل من التوكيد، والرأي الراجح هو الأول.

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ﴾ [سبأ: ١٥]، حيث ذكر النحاس أن قوله: ﴿جنتان﴾ بدل من الآية وهذا يعني: لقد كان لسبأ في مساكنهم جنتان، ويجوز أن يكون مرفوعاً على إضمار مبتدأ والمعنى هنا كان لسبأ في مساكنهم آية هي جنتان<sup>(١)</sup>. وقد بين النحاس الفرق بين المعنيين، فالبدل يحل محل المبدل منه، وهو تبين وتوضيح للمبدل منه، والمعنى في الرأي الثاني إخبار لا يدل على التوكيد، والرأي الراجح البديلية؛ لأن الغرض من البديل البيان والتوكيد، والآية فيها بيان وتوكيد.

وقوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩]

وقال النحاس<sup>(٢)</sup>: "قرأ أبو عمرو وعبد الله بن أبي إسحاق وعبد الرحمن الأعرج<sup>(٣)</sup> وهو أحد أستاذه نافع<sup>(٤)</sup> (يوم لا تملك) بالرفع فمن رفع فتقديره هو (يوم لا تملك)، ويجوز أن يكون بدلاً مما قبله (وما أدراك ما يوم الدين يوم لا تملك نفساً لنفساً شيئاً)..."

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٣٨-٣٣٩.

(٢) المصدر السابق ٥ / ١٧٠-١٧١.

(٣) هو أبو داود عبد الرحمن بن هُرْمُز المديني، مولى محمد بن ربيعة، أخذ القراءة عَرَضاً عن أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن عَمَّاش بن أبي ربيعة، وهو أول من وضع العربية، وكان أعلم الناس بأنساب قريش، توفي بالإسكندرية سنة ١١٧هـ. انظر طبقات القراء للذهبي ٩٠/١.

(٤) نافع ابن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْم الليثي مولاهم المديني، الإمام أبو رُوَيْم المقرئ المديني، أحد الأعلام، مولى جَعُونَةَ بن شُعُوب الليثي، وكان إماماً للناس في القراءة، وثقة، توفي سنة ١٦٧هـ. انظر طبقات القراء للذهبي ١٢٩/١-١٣٣.

## المسألة الثالثة: المعنى بين البدل ونائب الفاعل

قال تعالى: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَايَيْنِ﴾ [المائدة: ١٠٧].

في قوله تعالى: ﴿الأوليان﴾ قراءتان، الأولى بالرفع، وهي قراءة الجمهور، واختلف النحاة في تسويغ الرفع، وقد وصفه الزجاج بالصعب في قوله: "إن هذا الموضع من أصعب ما في القرآن من الإعراب"<sup>(١)</sup>، لاسيما مع غياب العامل الظاهر الذي يتوجه إليه عمل الرفع، ولهذا لجأ العلماء إلى التأويل في (الأوليان) ليستقيم إعراب هذه الكلمة مع معنى الآية، فذكر النحاس ثلاثة من آرائهم، هي<sup>(٢)</sup>:  
الأول: أن يكون الأوليان (بدلاً من قوله (فآخران)).  
الثاني: أن يكون الأوليان (بدلاً من المضمرة في (يقومان)).

الثالث: أن يكون الأوليان (اسم ما لم يسم فاعله، أي استحق عليهم إثم الأوليين مثل "وسئل القرية").

وقبل مناقشة هذه الآراء وتوجيهها ومن ثم الترجيح، لابد أن أذكر سبب نزول هذه الآية من باب فهم معنى الآية ومعرفة المقصود بالأوليان خاصة، فقد روي أنه خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري<sup>(٣)</sup>

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢١٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٩١.

(٣) هو تميم بن أوس بن خارجة بن سعود بن جذيمة، ويكنى أبا رقية، كان نصرانياً وأسلم في السنة التاسعة من الهجرة، صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وغزا معه وروى عنه. وهو يعد من الرواة الثقات عند رجال الحديث، فقد روى عنه عبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وأنس بن مالك، وغيرهم الكثير. وكان أول من قص بعد أن استأذن عمر بن الخطاب في ذلك فأذن له، وهو أول من أسرج السراج في المسجد، وانتقل إلى فلسطين ومات فيها. انظر الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٤٨٧، وأسد الغابة ١/ ٤٢٨، والاستيعاب في معرفة الصحابة ١/ ٢٧٠.

وعديّ بن بداء<sup>(١)</sup>، وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام، فلما مرض السهمي أوصاهما قبيل وفاته أن يُبلغا ما ترك أهله ومنها جاماً<sup>(٢)</sup> من فضةٍ مخصوصاً بالذهب. فلما مات أخذ تميم وعدي ذلك الجام فباعاه بألف درهمٍ، و اقتسماه فلما قدما إلى أهله دفعا إليهم ما كان معهما، وفقد أولياء السهمي الجام فسألوهما عنه، فقالوا: ما ترك غير هذا، وما دفع إلينا غيره. فلما أسلم تميم تأثم من ذلك، فأتى أهله فأخبرهم الخبر، وأدى إليهم خمسمائة درهمٍ، وأخبرهم أن عند صاحبه مثلها، فوثبوا إليه، فأتوا به رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فسألهم البيئنة، فلم يجدوا، فأمرهم أن يستحلفوه بما يُعظمُ به على أهل دينه، فحلف، فأنزل الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم) إلى قوله: (أن تُردَّ أيمان بعد أيمانهم). فقام عمرو بن العاص ورجلٌ آخر، فحلفا، فُنزعتِ الخمسمائة درهم من عديّ بن بداء<sup>(٣)</sup>.

### وإليك تفصيل القول في هذه الآراء النحوية:

الأول: أن يكون (الأوليان) بدلاً من قوله (فآخران)، وهذا على قراءة البناء للفاعل في (استحق)<sup>(٤)</sup>، وهو بدلٌ في معنى البيان للمبدل منه، نحو: "جاء زيدٌ أخوك". والمعنى على هذا الرأي هو أن الذين استحق عليهم الأوليان من بينهم بالشهادة أن يجردوهما للقيام بالشهادة ويظهروا بهما كذب الكاذبين لكونهما الأقربين إلى الميت<sup>(٥)</sup>.

(١) لم أجد لـ (عدي بن بداء) ذكراً في الكتب سوى هذه القصة، وأنه كان نصرانياً ومات على دينه، بعكس تميم الداري الذي أسلم وحسن إسلامه. انظر أسد الغابة ٤/٦٠، والإصابة في تمييز الصحابة ١/٤٧٧.

(٢) الجام: الإناء. اللسان (ج و م).

(٣) الجامع الكبير للترمذي، أبواب القراءات، رقم الحديث ٣٠٥٩، م ٥، ص ١٤٧. تفسير الطبري ٩/٨٧-٨٩، والجامع لأحكام القرآن ٦/٣٤٦-٣٤٧، وتفسير القرآن العظيم ٢/١١٦، والدر المنثور في التفسير المنشور ٣/٢٢٠-٢٢١.

(٤) قراءة البناء للفاعل لحفص، انظر الحجة للقراء السبعة ٢/١٣٧، والكشف عن وجوه القرآن السبع ١/٤١٩-٤٢٠.

(٥) فتح القدير ٢/١١٠.

وهذا الرأي ذكره الطبري<sup>(١)</sup>، ومكي<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٣)</sup>، وأبو حيان<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>، وأبو السعود<sup>(٦)</sup>، والألوسي<sup>(٧)</sup>. وجوزّه الفخر الرازي<sup>(٨)</sup>.

ويقول الطبري<sup>(٩)</sup>: "وأجاز البصريون ذلك أي أن يُبدل (الأوليان) وهو معرفة، من (فآخران) وهو نكرة؛ لأنه حين قال: الأوليان. فأجرى المعرفة عليهما بدلاً. ومثل هذا مما يجري على المعنى كثير، واستشهد لصحة قوله ذلك بقول الراجز<sup>(١٠)</sup>: [الرجز]

عَلَيَّ يَوْمَ يَمْلِكُ الْأُمُورَا

صَوْمَ شُهُورٍ وَجَبَتْ نُذُورَا

وَبَادِنَا مُقَلَّدًا مَنحُورَا

فجعله: عليّ واجب؛ لأنه في المعنى قد أوجب.

وكان بعض نحاة الكوفة يُنكر ذلك ويقول: لا يجوز أن يكون (الأوليان) بدلاً من (آخران) من أجل أنه قد نسق (فيقسمان) على (يقومان) في قوله: (فآخران يقومان). فلم يتمّ الخبر بعد (من)، ولا يجوز الإبدال قبل إتمام الخبر.

(١) تفسير الطبري ٩/٩٩-١٠٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٢٥٢.

(٣) الكشف ٢/٣٠٩.

(٤) البحر المحيط ٤/٤٩.

(٥) الدر المصون ٤/٤٧٣-٤٧٤.

(٦) تفسير أبو السعود ٣/٩١.

هو أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، توفي سنة ٩٨٢هـ. ومن مصنفاته: كتاب إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وغيره. انظر شذرات الذهب ١٠/٥٨٤-٥٨٥.

(٧) روح المعاني ٧/٥١.

(٨) التفسير الكبير ١١/١٢٠.

(٩) تفسير الطبري ٩/٩٩-١٠٠.

(١٠) الأبيات من الرجز، وهي بلا نسبة، انظر تفسير الطبري ٩/٩٩.

وإبدال المعرفة من النكرة جاز عند جمهور النحاة مثل: سيوبه<sup>(١)</sup>، والمبرد<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(٣)</sup>، وغيرهم<sup>(٤)</sup>، واستدلوا على جوازه بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣] فـ(صراط) الثاني معرفة بالإضافة وقد أُبدل من الأول وهو نكرة.

وقال القرطبي<sup>(٥)</sup>: " (و) الأوليان ( بدل من قوله: " فأخرا ن " قاله ابن السري، واختاره النحاس، وهو بدل المعرفة من النكرة وإبدال المعرفة من النكرة جائز. وقيل: النكرة إذا تقدم ذكرها ثم أعيد ذكرها صارت معرفة؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥] ثم قال: ﴿الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ ثم قال ﴿الزُّجَاجَةُ﴾ ". وإذا رجعنا إلى كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج نرى قوله: " فإذا ارتفع الأوليان على البدل، فاللذان في استحق من الضمير معنى الوصية، المعنى فليقم الأوليان من الذين استحققت الوصية عليهم، أو استحق الإيضاء عليهم"<sup>(٦)</sup>.

وقال الرازي<sup>(٧)</sup>: " يجوز أن يكون قوله ( الأوليان ) بدلاً من قوله " آخرا ن "، وإبدال المعرفة من النكرة كثير."

وقال السمين الحلبي<sup>(٨)</sup>: " إنه بدل من " آخرا ن "، وهو بدل في معنى البيان للمبدل منه، نحو: " جاء زيدٌ أخوك"، وهذا عندهم - الكوفيون - ضعيف؛ لأنَّ الإبدال

(١) الكتاب ١ / ٢٢٤.

(٢) المقتضب ٤ / ٢٩٥.

(٣) شرح المفصل ٣ / ٦٩.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩١، وشرح شذور الذهب، ص ٤١٥، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧ / ٣٣٩١.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٥٩.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢١٧.

(٧) التفسير الكبير ١١ / ١٢٠.

(٨) الدر المصون ٤ / ٤٧٣-٤٧٤.

بالمشتقات يَقِلُّ " .

الثاني: أن يكون ( الأوليان ) بدلاً من المضمرة في ( يقومان ) والتقدير: فيقوم الأوليان، وهذا الرأي قد اختاره الزجاج<sup>(١)</sup> بقوله: " فأوليان في قول أكثر البصريين يرتفعان على البدل مما في " يقومان " والمعنى: فليقم الأوليان بالميت مقام هذين الخائنين ". وقد ذكر هذا الرأي مكي<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٣)</sup>، وابن عطية<sup>(٤)</sup>، والعكبري<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>، وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

الثالث: أن يكون ( الأوليان ) اسم ما لم يسم فاعله أي استُحِقَّ عليهم إثم الأوليين مثل ﴿ وَسَلِّ الْقَرِيَةَ ﴾، وهذا على قراءة البناء للمفعول في ( استحق )<sup>(٨)</sup> والمعنى في هذا الإعراب: من الذين استُحِقَّ عليهم الإثم بالخيانة<sup>(٩)</sup>. و " الأوليان " هو مفعول لم يُسَمَّ فاعله لـ ( استُحِقَّ )، على تقدير حذف المضاف. فذهب الطبري<sup>(١٠)</sup>، والقرطبي<sup>(١١)</sup>، ومكي<sup>(١٢)</sup>، وأبو البقاء<sup>(١٣)</sup> إلى أن التقدير: من الذين استُحِقَّ عليهم إثم الأوليين، ويكون

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢١٦ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٥٢ .

(٣) الكشاف ٢ / ٣٠٩ .

(٤) المحرر الوجيز ٢ / ٢٥٥ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٦٩ .

(٦) البحر المحيط ٤ / ٤٩ .

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٥٩، وتفسير النسفي ١ / ٤٨٣، وتفسير أبو السعود ٣ / ٩١، وروح المعاني ٧ / ٥١ .

(٨) هذه قراءة ابن كثير ونافع أبي عمرو وابن عامر والكسائي. انظر الحجة للقراء السبعة ٢ / ١٣٦ .

(٩) فتح القدير ٢ / ١١٠ .

(١٠) تفسير الطبري ٩ / ١٠٠ .

(١١) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٥٩ .

(١٢) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٥٢ .

(١٣) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٦٩ .

أن "عليهم" بمعنى "فيهم"، قال: "أي استحق فيهم وبسببهم إثم الأوليين، فعليهم بمعنى فيهم مثل: ﴿على مُلِكِ سليمان﴾ أي في ملك سليمان. وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

متى ما تُنكروها تعرفوها  
على أقطارها عَلَتْ نَفِثُ

أي في أقطارها"<sup>(٢)</sup>.

وقدّره الزمخشري أي: من الذين استحق عليهم انتداب الأوليين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال<sup>(٣)</sup>. وهذا رأي أبي علي الفارسي<sup>(٤)</sup>، وجوزّه ابن عطية<sup>(٥)</sup>، والعكبري<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، وأبو السعود<sup>(٨)</sup>، والألوسي<sup>(٩)</sup>. وأيد الطبري هذا الرأي، فقال<sup>(١٠)</sup>: "والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: ﴿الأوليان﴾ مرفوع بما لم يُسمَّ فاعله، وهو قوله: ( استُحِقَّ عليهم)، وأنهما وُضِعَا موضع الخبر عنهما، فعمل فيهما ما كان عاملاً في الخبر عنهما؛ وذلك أن معنى الكلام: فأخران يقومان مقامهما من الذين استُحِقَّ عليهم الإثم بالخيانة. فوضع ﴿الأوليان﴾ موضع الإثم...".

- 
- (١) هو أبو المثلّم الهذلي، ديوان الهذليين، ٢/٢٢٤. ونسبه الأصمعي وتبعه ابن قتيبة في المعاني الكبير ٢/٩٦٩ إلى صخر الغي وكذلك البغدادي في الخزانة ٧/٩٨، ورده السيد البطلبيوسي في الاقتضاب ٣/٣٨١.
- أقطارها: نواحيها، والعلق: الدم، نفيث: منفوث من الفم. ينظر أدب الكاتب ٤١١، التاج (نفت)، المخصص ٢/٥٨، وتفسير الطبري ٩/١٠١، والجامع لأحكام القرآن ٦/٣٥٩.
- (٢) الجامع لأحكام القرآن ٦/٣٥٩، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٥٢.
- (٣) الكشاف ٢/٣٠٩.
- (٤) الحجة ٢/١٤١-١٤٢.
- (٥) المحرر الوجيز ٢/٢٥٤.
- (٦) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٦٩.
- (٧) البحر المحيط ٤/٤٩.
- (٨) تفسير أبي السعود ٣/٩١.
- (٩) روح المعاني ٧/٥١.
- (١٠) تفسير الطبري ٩/١٠٠.



وأرى أن الرأي الأقرب هو الرأي الثاني هو أن يكون بدلاً من الضمير في يقومان؛ لثلاثة أسباب، هي:

١- أن في هذه الآية إماماً في قوله (فآخراَن يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم)، فاحتاجت هذه الجملة إلى تبيين وتفسير، فجاء الأوليان ليبدل على أن الآخرين هما رجلاَن آخراَن مقامهما من أولياء الميت الوارثين له، وهذان الرجلان الوارثان ينبغي أن يكونا هما الأوليين بالميت أي الأقربين الأحقين بإرثه إن لم يمنع ذلك مانع.

٢- أن القول بأنه بدل من قوله (آخراَن) يحتاج نظراً لطول الفصل بين البدل والمبدل منه.

٣- أن القول بأن (الأوليان) يرتفع بالفعل (استحق) بعيداً؛ لحاجته إلى التقدير، وهذا خلاف الأصل كما قلنا.

والقراءة الثانية قراءة النصب (الأولين)، وهي قراءة أهل الكوفة<sup>(١)</sup>، وذهب النحاة والمفسرون في إعرابه مذاهب عدة، فأكثرهم يرى أنها صفة لـ (الذين)<sup>(٢)</sup>، ومنهم من قال إنها بدل من (الذين)<sup>(٣)</sup>، وهو قليل لكونه مشتقاً. ومنهم من قال إنه بدل من الضمير في (عليهم)<sup>(٤)</sup>، وحسنه هنا وإن كان مشتقاً عدم صلاحية ما قبله للوصف. ومنهم من قال إنه منصوب على المدح<sup>(٥)</sup>.

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٥٠.

(٢) الكشف ٢ / ٣٠٩، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٧٠، والبحر المحيط ٤ / ٥٠، والدر المصون ٤ / ٤٨٠، والتفسير الكبير ١١ / ١٢٠.

(٣) تفسير الطبري ٩ / ٩٨، وتفسير القرطبي ٦ / ٣٥٩، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٥٢، والدر المصون ٤ / ٤٨٠، وروح المعاني ٧ / ٥١.

(٤) تفسير القرطبي ٦ / ٣٥٩، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٥٢، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٧٠، والدر المصون ٤ / ٤٨٠، وروح المعاني ٧ / ٥١.

(٥) الكشف ٢ / ٣٠٩، وتفسير النسفي ١ / ٤٨٣، والدر المصون ٤ / ٤٨٠، وروح المعاني ٧ / ٥١.

وهناك قراءة أخرى في الآية، وهي قراءة الحسن البصري<sup>(١)</sup> (الأولان)، وهي قراءة

شاذة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) هو أبو سعيد الحسن ابن أبي الحسن البصري، سيّد أهل زمانه علماً وعملاً، وهو ثقة، وكان له مجلسان للعلم: مجلس خاص بمثله، ومجلس عام بالمسجد يتناول فيه الحديث والفقّه وعلوم القرآن واللغة وغيرها. انظر طبقات القراء للذهبي ٨٤/١.

(٢) تفسير الطبري ٩/٩٩، وتفسير القرطبي ٦/٣٥٩، والكشاف ٢/٣٠٩، والمحرر الوجيز ٢/٢٥٤، والدر المصون ٤/٤٨١.

## المسألة الرابعة: المعنى بين البدل والفاعل الساد مسد الخبر

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]

في قوله تعالى: {قلبه} قراءتان، الأولى وهي قراءة الجمهور<sup>(١)</sup>، واختلف النحاة في إعراب قوله: {قلبه}، وذكر النحاس خمسة آراء، هي<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يكون (آثم) مرفوعاً بالابتداء، و(قلبه) فاعل سد مسد الخبر.

الثاني: أن يكون (آثم) مبتدأ، و(قلبه) فاعل له وهما في موضع خبر إن.

الثالث: أن يكون (آثم) خبر المبتدأ مقدماً، و(قلبه) مبتدأ مؤخر.

الرابع: أن يكون (آثم) خبر إن، و(قلبه) بدلاً من آثم، كما تقول: هو قلب الآثم.

الخامس: أن يكون (آثم) خبر إن، و(قلبه) بدلاً من المضمرة الذي في آثم.

وقبل مناقشة تلك الآراء وتوجيهها ومن ثم الترجيح، لابد أن أبين مذهب الكوفيين والبصريين من مسألة الوصف الذي يرفع فاعلاً يغني عن الخبر.

فمذهب البصريين ما عدا الأخفش، اشتراطهم في الوصف الذي يرفع فاعلاً يغني عن الخبر شروطاً<sup>(٣)</sup>: أهمها: أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي، وأن يتم الكلام بمرفوعه، نحو: "أقائم الزيدان"؛ فإن لم يتم به الكلام لم يكن مبتدأ، نحو: "أقائم أبواه زيد" فزيد: مبتدأ مؤخر، وقائم: خبر مقدم، وأبواه فاعل بقائم، ولا يجوز أن يكون "قائم" مبتدأ؛ لأنه لا يُستغنى بفاعله حينئذ؛ إذ لا يقال: "أقائم أبواه" فيتم الكلام.

وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك - أي الاعتماد على نفي أو استفهام-؛ فأجازوا: "قائم الزيدان" فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر<sup>(٤)</sup>.

(١) البحر المحيط ٢/٣٧٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٤٩-٣٥٠.

(٣) شرح ابن عقيل ١/١٨٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٠٧-٢٠٨.

(٤) شرح ابن عقيل ١/١٨٩، والمساعد ١/٢٠٧.

واستدلوا بقول الشاعر<sup>(١)</sup>: [الوافر]

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوبُ قال: يالا

فـ (نحن) فاعل سد مسد الخبر، ولم يتقدم على الوصف - وهو خير - نفي ولا استفهام.

وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>: [الطويل]

خبيرٌ بنو هبٍ؛ فلا تكُ مُلغياً مقالة لهبي إذا الطيرُ مرّت

حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام.

وابن مالك في هذا المسألة لا يخرج عن رأي البصريين، ولكنه يميز نحو: فائز أولو

الرشد، في قوله<sup>(٣)</sup>:

مبتدأ زيد، وعاذر خبر، إن قلت "زيدٌ عاذرٌ من اعتذر"

وأوّلٌ مبتدأ، والثاني فاعل أغنى في "أسار ذان"

وقس، وكاستفهام النفي، وقد يجوز نحو "فائز أولو الرشد"

أي: قد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام.

### وإليك تفصيل القول في هذه الآراء النحوية:

الأول: أن يكون (آثم) مرفوعاً بالابتداء، و(قلبه) فاعل سد مسد الخبر، والجملّة خبر إن.

(١) هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي، وجملّة (يالا) في محل نصب مقول القول، وأصله: يالفلان أو يالبي فلان،

فحذف المستغاث به (فلان) وأبقى اللام، ووقف عليها بألف الإطلاق. ومعنى البيت: نحن أفضل منكم عند الناس إذا قال المنادي المستغيث الملوّح بثوبه: يا لفلان تعالوا لي؛ وذلك لأننا نبادر إلى إجابة دعوته ونسرع إلى إغاّته. انظر الخصائص ١/ ٢٢٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٤.

(٢) هذا البيت يُنسب إلى رجل طائي في العيني ١/ ٥١٨، وشرح التصريح ١/ ٥١٢، وبلا نسبة في ابن

عقيل ١/ ١٩٥، والدرر ١/ ٧٢، والأشموقي ١/ ١٨١.

(٣) ألفية ابن مالك، ص ١٧.

وهذا الرأي جَوَّزه القرطبي<sup>(١)</sup>، ومكي<sup>(٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، والألوسي<sup>(٥)</sup>. والمعنى: ومن يكتمها فإن الإثم واقع في القلب<sup>(٦)</sup>.

وردَّ أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup> والألوسي<sup>(٨)</sup> هذا الرأي معتمدين على قواعد النحاة، قال أبو حيان<sup>(٩)</sup>: " وهذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام، نحو: أقائم الزيدان وأقائم الزيدون، وما قائم الزيدان وما قائم الزيدون، ولكنه يجوز على مذهب أبي الحسن إذ يميز قائم الزيدان، فيرفع الزيدان باسم الفاعل دون اعتماد على أداة نفي ولا استفهام".

الثاني: أن يكون (آثم) خبر إن ، و(قلبه) فاعل لاسم الفاعل (آثم)، كأنه قيل: فإنه يَأثم قلبه، أي تمكن الإثم في أصل نفسه<sup>(١٠)</sup>. وهذا المعنى لا يختلف عن المعنى السابق كثيراً؛ وذلك لأن القلب في الرأيين هو من قام بالإثم. واختار هذا الرأي مكي<sup>(١١)</sup>، والزمخشري<sup>(١٢)</sup>، والقرطبي<sup>(١٣)</sup>، وأخذ به ابن عطية<sup>(١٤)</sup>، والفخر الرازي<sup>(١٥)</sup>، وأبو

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٤١٦.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١ / ١٢٠.

(٣) المحرر الوجيز ١ / ٣٨٨.

(٤) الدر المصون ٢ / ٦٨٤ - ٦٨٥.

(٥) روح المعاني ٣ / ٦٣.

(٦) انظر هذا المعنى في البحر المحيط ٢ / ٣٧٣.

(٧) الدر المصون ٢ / ٦٨٥.

(٨) روح المعاني ٣ / ٦٣.

(٩) البحر المحيط ٢ / ٣٧٣.

(١٠) تفسير النسفي ١ / ١٩٧.

(١١) مشكل إعراب القرآن ١ / ١٢٠.

(١٢) الكشاف ١ / ٥١٧.

(١٣) الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٤١٥ - ٤١٦.

(١٤) المحرر الوجيز ١ / ٣٨٩.

(١٥) التفسير الكبير ٧ / ١٢٢.

حيان<sup>(١)</sup>، وتبعهم أغلب المفسرين منهم أبو السعود<sup>(٢)</sup>، والألوسي<sup>(٣)</sup>، والنسفي<sup>(٤)</sup>، وجوزّه أبو البقاء<sup>(٥)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو حيان<sup>(٧)</sup>: "قراءة الجمهور (آثم) اسم فاعل من آثم (قلبه) مرفوع به على الفاعلية، و(آثم) خبر إن، ... والإعراب الأول هو الوجه".

الثالث: أن يكون (آثم) خبرًا مقدمًا، و(قلبه) مبتدأ مؤخرًا، والجملة خبر "إن"، وهذا الرأي جوزّه مكي<sup>(٨)</sup>، والزمخشري<sup>(٩)</sup>، وأبو البقاء<sup>(١٠)</sup>، وأخذ به السمين الحلبي<sup>(١١)</sup>، وتبعهم عدد من المفسرين، مثل: القرطبي<sup>(١٢)</sup>، وأبي السعود<sup>(١٣)</sup>، والألوسي<sup>(١٤)</sup>، والنسفي<sup>(١٥)</sup>. والمعنى هنا: ومن يكتمها فإن قلبه آثم، وقدم الخبر، والخبر لا يقدم على المبتدأ إلا لغاية في المعنى، لقول سيبويه<sup>(١٦)</sup>: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهملهم ويعنيانهم"، فهناك فرق بين قولك: (قلبه آثم) وقولك: (آثم قلبه)، فالتكلم في الجملة الثانية أراد التركيز على (الإثم) أكثر من الجملة الأولى؛

(١) البحر المحيط ٢ / ٣٧٣.

(٢) تفسير أبي السعود ١ / ٢٧٢.

(٣) روح المعاني ٣ / ٦٣.

(٤) تفسير النسفي ١ / ١٩٧.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٣٣.

(٦) الدر المصون ٢ / ٦٨٤.

(٧) البحر المحيط ٢ / ٣٧٣.

(٨) مشكل إعراب القرآن ١ / ١٢١.

(٩) الكشف ١ / ٥١٧.

(١٠) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٣٣.

(١١) الدر المصون ٢ / ٦٨٤.

(١٢) الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٤١٦.

(١٣) تفسير أبي السعود ١ / ٢٧٢.

(١٤) روح المعاني ٣ / ٦٣.

(١٥) تفسير النسفي ١ / ١٩٧.

(١٦) الكتاب ١ / ٣٤.

للتنبية على أن الكتمان من أعظم الذنوب، ولا يوجد في الجملة الأولى سوى الإخبار عن (الإثم).

وقال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "وجوز الزمخشري أن يكون (آثم) خبراً مقدماً، و(قلبه) مبتدأ، والجملة في موضع خبر إن، وهذا الوجه لا يجيزه الكوفيون".

وقال السمين الحلبي<sup>(٢)</sup>: "أن يكون (آثم) خبراً مقدماً، و(قلبه) مبتدأ مؤخرًا، والجملة خبر إن، ذكر ذلك الزمخشري وأبو البقاء وغيره، وهذا لا يجوز على أصول الكوفيين؛ لأنه لا يعود عندهم الضمير المرفوع على متأخر لفظاً، و(آثم) قد تحمّل ضميراً لأنه وقع خبراً، وعلى هذا الوجه فيجوز أن تكون الهاء ضمير الشأن وأن تكون ضمير (من)".

الرابع: أن يكون (آثم) خبر إن، و(قلبه) بدلاً من آثم، كما تقول: هو قلب الآثم. وهذا الرأي جوزّه أبو البقاء<sup>(٣)</sup>. والمعنى ها هنا أن من يكتمها فإنه آثم، فتمّ المعنى لأن الإثم بالكتمان، فأتى (قلبه) مبيّناً أن كتمان الشهادة ليس من الآثام المتعلقة باللسان فقط، بل بالقلب أيضاً.

الخامس: أن يكون (آثم) خبر إن، و(قلبه) بدلاً من الضمير المستتر في آثم؛ وهو بدل بعض من كل. وهذا الرأي جوزّه مكّي<sup>(٤)</sup>، وابن عطية<sup>(٥)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٦)</sup>، وأخذ به السمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، والألوسي<sup>(٨)</sup>.

(١) البحر المحيط ٢/٣٧٣.

(٢) الدر المصون ٢/٦٨٤.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٣٣.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/١٢١.

(٥) المحرر الوجيز ١/٣٨٨.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٣٣.

(٧) الدر المصون ٢/٦٨٤.

(٨) روح المعاني ٣/٦٣.

وأرى أن الرأي الثاني هو الأقرب إلى الصواب، فـ(قلبه) فاعل لاسم الفاعل (آثم)، ويعضد هذا الرأي أمران:

الأول: أن المعنى الموجود في الآيات يتناسب مع الرأي الثاني، لأن قوله تعالى: (ولا تكتموا الشهادة) تحريم الكتمان عن القاضي، ثم أكد سبحانه التحريم بقوله: (ومن يكتمها فإنه آثم قلبه) وهو تأكيد في تأكيد، لأن قوله تعالى آثم فإنه آثم تأكيد، وإضافة الإثم إلى القلب الذي هو أشرف أعضاء البدن ورئيسها تأكيد في تأكيد.

الثاني: أن اسم الفاعل (آثم) يعمل عمل فعله (يأثم)؛ لأنه وقع خبراً لـ(إن)، وهو وفاعله كالشيء الواحد.

والقراءة الثانية قراءة النصب (قلبه)، وهي قراءة ابن أبي عبلة<sup>(١)</sup>، وذهب النحاة والمفسرون في إعرابه مذاهب عدة، فمنهم من يرى أنه منصوب على التمييز، وضعّف هذا مكي<sup>(٢)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٣)</sup>؛ لأنه معرفة. ومنهم من قال: إنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، نحو قولهم: مررت برجل حسن وجهه، ومنهم من قال: إنه منصوب على البدل من اسم إن بدل بعض من كل.

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ٣٨٨.

هو أبو إسحاق إبراهيم بن أبي عبلة العقيلي الشامي المقدسي، من التابعين، كان أحد الأشراف والعلماء بدمشق، وروى نحو مائة حديث، توفي سنة ١٥٢هـ. انظر تاريخ الإسلام ٤/ ٢١-٢٣، وشذرات الذهب ٢/ ٢٤١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٣٣.



## المسألة الخامسة: المعنى بين البدل والنعته:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]

واختلف أهل العربية في إعراب قوله: {علامُ الغيوب}، وذكر النحاس خمسة من آرائهم، وهي<sup>(١)</sup>:

- الأول: أن يكون (علامُ الغيوب) مرفوعاً على أنه خبرٌ ثانٍ. والأول هو جملة (يَقْدِفُ).
- الثاني: أن يكون (علامُ الغيوب) مرفوعاً على البدل من المضمَر المرفوع في (يَقْدِفُ).
- الثالث: أن يكون (علامُ الغيوب) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هو علامُ الغيوب.
- الرابع: أن يكون (علامُ الغيوب) بدلاً من (ربِّ) على الموضع، وموضعه الرفع.
- الخامس: أن يكون (علامُ الغيوب) صفةً لـ(ربِّي) على الموضع. وفي حمل اسم (إنَّ) على الموضع خلاف، سنتحدث عنه لاحقاً.

وإليك تفصيل القول في هذه الآراء النحوية:

- الأول: أن يكون (علامُ الغيوب) مرفوعاً على أنه خبرٌ ثانٍ لـ(إنَّ). والمعنى: قل إنَّ ربِّي علامُ الغيوب. وهذا رأي أبي حيان<sup>(٢)</sup>، والبغوي<sup>(٣)</sup>، والكرماني<sup>(٤)</sup>. وجوزَه أبو البقاء<sup>(٥)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، وتبعهم أكثر المفسرين منهم القرطبي<sup>(٨)</sup>،

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٢) البحر المحيط ٧ / ٢٧٨.

(٣) تفسير البغوي ٣ / ٥٦٢.

(٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٩٤٠.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٧١.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٨٣.

(٧) الدر المصون ٩ / ٢٠١.

(٨) الجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٣١٣.

وأبو السعود<sup>(١)</sup>، والألوسي<sup>(٢)</sup>. فالمعنى أنّ هناك خبرين عن رب العالمين، فهو علام الغيوب، وهو أيضاً يقذف بالحق.

الثاني: أن يكون (علام الغيوب) مرفوعاً على البديل من المضمّر المرفوع في (يقذفُ)، والمعنى: قل إنّ ربّي يقذف هو بالحقّ علام الغيوب. وجوّز هذا الرأي الزجاج<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(٥)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٦)</sup>، والسّمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، والقرطبي<sup>(٨)</sup>، والألوسي<sup>(٩)</sup>، فالتقدير هنا: يقذف علام الغيوب بالحق؛ لأنّ البديل يحل محلّ المبدل منه.

وإذا ذهبنا إلى تفسير الرازي نجد أن رأيه في الآية يحتمل أمرين، وهما: هو علام الغيوب، أو إن ربّي علام الغيوب، وبيّن فيه المعنى البلاغي في الآية بقوله<sup>(١٠)</sup>: "وقوله (علام الغيوب) على هذا الوجه له معنى لطيف وهو أن البرهان الباهر المعقول الظاهر لم يتم إلا على التوحيد والرسالة، وأما الحسر فعلى وقوعه لا برهان غير إخبار الله - تعالى - عنه، وعن أحواله وأهواله، ولولا بيان الله بالقول لما بان لأحد بخلاف التوحيد والرسالة، فلما قال (يقذف بالحق) أي على الباطل، إشارة إلى ظهور البراهين على التوحيد والنبوة، قال (علام الغيوب) أي ما يخبره عن الغيب وهو قيام الساعة وأحوالها

(١) تفسير أبي السعود ٥ / ٢٦٦.

(٢) روح المعاني ٢١ / ١٥٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٥٨.

(٤) الكشاف ٥ / ١٣١.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٨٣.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٧١.

(٧) الدر المصون ٩ / ٢٠١.

(٨) الجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٣١٣.

(٩) روح المعاني ٢١ / ١٥٦.

(١٠) التفسير الكبير ٢٥ / ٢٧٠.

فهو لا خلف فيه فإن الله علام الغيوب، والآية تحتل تفسيراً آخر وهو أن يقال (ربي يقذف بالحق) أي ما يقذفه بالحق لا بالباطل، والباء على الوجهين الأولين متعلق بالمفعول به أي الحق مقذوف، وعلى هذا الباء فيه كالباء في قوله: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ﴾ وفي قوله: ﴿فَأَحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ والمعنى على هذا الوجه هو أن الله - تعالى - قذف ما قذف في قلب الرسل وهو علام الغيوب يعلم ما في قلوبهم وما في قلوبكم".

الثالث: أن يكون (علام الغيوب) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هو علام الغيوب. وهو رأي أجازة الزمخشري<sup>(١)</sup>، وأخذ به ابن عطية<sup>(٢)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(٣)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>، وتبعهم في هذا التجويز جملة من المفسرين، مثل: القرطبي<sup>(٦)</sup>، والألوسي<sup>(٧)</sup>، وابن عاشور<sup>(٨)</sup>.

الرابع: أن يكون (علام الغيوب) بدلاً من (رب) على الموضع، وموضعه الرفع. ومعناه: قل إن علام الغيوب يقذف بالحق. وهذا الرأي ذكره النحاس<sup>(٩)</sup>، وجوزّه أبو البركات الأنباري<sup>(١٠)</sup>.

الخامس: أن يكون (علام الغيوب) صفةً لـ(ربّي) على الموضع. وفي حمل اسم (إن) على الموضع خلاف<sup>(١١)</sup>، فمذهب بعض البصريين عدم اعتبار المحل إلا في العطف

(١) الكشاف ٥ / ١٣١.

(٢) المحرر الوجيز ٤ / ٤٢٥.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٨٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٧١.

(٥) الدر المصون ٩ / ٢٠١.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٣١٣.

(٧) روح المعاني ٢١ / ١٥٦.

(٨) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٣٨.

(٩) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٥٤ - ٣٥٥.

(١٠) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٨٣.

(١١) الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٨٥ - ١٩٥.

بالحرف، بشرط وجود المُحرز، أي: الطالب لذلك المحل، نحو: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدًا، فهذا هو العطف بالنصب على محل الجرور، والطالب للمحل هو (ليس) وهو باق<sup>(١)</sup>. وهذا رأي الفراء<sup>(٢)</sup>، والطبري<sup>(٣)</sup>، وجوزة الزجاج<sup>(٤)</sup>، وأخذ به الزمخشري<sup>(٥)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(٦)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٧)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٨)</sup>، والألوسي<sup>(٩)</sup>، وابن عاشور<sup>(١٠)</sup>.

قال الفراء<sup>(١١)</sup>: " رفعت (علام) وهو الوجه؛ لأن النعت إذا جاء بعد الخبر رفعتَه العرب في إن، يقولون: إن أخاك قائم الظريف. ولو نصبوا كان وجهًا. ومثله: ﴿لَحَقَّ نَخَّاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ [ص: ٦٤]، لو قرئ نصبًا كان صوابًا، إلا أن القراءة الجيدة الرفع".

وقال الطبري<sup>(١٢)</sup>: "... وذلك من صفة الربِّ تبارك وتعالى، غير أنه رُفِعَ لِحِيئِهِ بعد الخبر، وكذلك تفعلُ العربُ إذا وقع النعت بعد الخبر في (إن)؛ أتبعوا النعتَ إعرابَ ما في الخبر، فقالوا: إن أباك يقومُ الكريمُ. فيرفعُ الكريمُ على ما وصفتُ، والنصبُ فيه جائزٌ؛ لأنه نعتٌ للأب، فيتبعُ إعرابه".

وقال ابن عاشور<sup>(١٣)</sup>: "... أو عَلَى أَنَّهُ نَعْتٌ لِاسْمِ (إِنَّ) إِمَّا مَقْطُوعٌ، وَإِمَّا

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٦٨/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٦٤ / ٢.

(٣) تفسير الطبري ٣٠٧ / ١٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٧ / ٤.

(٥) الكشاف ١٣١ / ٥.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٣ / ٢.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١٠٧١ / ٢.

(٨) الدر المصون ٢٠١ / ٩.

(٩) روح المعاني ١٥٦ / ٢١.

(١٠) التحرير والتنوير ٢٣٨ / ٢٢.

(١١) معاني القرآن للفراء ٣٦٤ / ٢.

(١٢) تفسير الطبري ٣٠٧ / ١٩.

(١٣) التحرير والتنوير ٢٣٨ / ٢٢.

لِمُرَاعَاةِ مَحَلِّ اسْمِ (إِنَّ) حَيْثُ إِنَّهَا اسْتَوْفَتْ خَبْرَهَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ الصِّفَةِ حُكْمُ عَطْفِ النَّسَقِ  
عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ وَهُوَ الْحَقُّ".

وهناك فرقٌ في المعنى بين الآراء، فالرأي الأول فيه إخبار وتوكيد بأن الله-عز  
وجل- يعلم الغيب، أما الرأي الثاني فعلى نية تكرار العامل ومعناه إن ربي يقذف هو  
بالحق علام الغيوب، والرأي الثالث على نية إضمار مبتدأ ومعناه إن ربي يقذف بالحق هو  
علام الغيوب، والرأي الرابع فيه توكيد على علم الله بالغيب ومعناه قل إن علام الغيوب  
يقذف بالحق، فالمقصود بالتأكيد هو علم الله بالغيب.

وأرى أن الرأي الأقرب الذي يدلُّ على المعنى الموجود في الآيات هو الرأي  
الأول، واستندت في الترجيح إلى عدة أمور:

أولها: القول أنه خبر ثانٍ أولى؛ لسلامته من التأويل والتقدير كما في الرأي الثاني،  
ومعروف أن ما لا يحتاج إلى تقدير أو تأويل أولى مما يحتاج إلى ذلك.

ثانيها: لا يمكن القول أنه بدل أو نعت لـ(ربي) على الموضع؛ لأن هذا التأويل لا  
يستقيم؛ لأن الحمل على الموضع في العربية إنما يسوغ إذا لم يوجد وجه غيره، وهو مع  
ذلك قليل، حتى إن النحويين أطلقوا عليه "التوهم"، يقول سيبويه<sup>(١)</sup>: "وسألت الخليل  
عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَمَ الصَّالِحِينَ﴾ فقال: هذا كقول  
زهير<sup>(٢)</sup>: [الطويل]

بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

(١) الكتاب ٣ / ١٠٠ - ١٠١.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص ٢٨٧، وانظر المقتضب ٢ / ٣٣٩، ٤ / ١٩١، والخصائص ٢ / ٥٤٠،  
وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧ / ٣٣٢٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣٧١، ومعني اللبيب ١ / ٢١٧،  
وشرح الأشموني ٢ / ١١٥. والشاهد فيه قوله: (ولا سابق) حيث عطف اسماً مجروراً على خبر (ليس)  
المنصوب، على توهم أنه مجرور بحرف الجر، فقد اعتادت العرب القول: (لست بمدرك).

فإنما جرّوا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا".

وهناك قراءة في الآية بنصب (علام)، وهي قراءة عيسى وابن أبي إسحاق<sup>(١)</sup> وزيد بن علي<sup>(٢)</sup> وابن أبي عبيدة<sup>(٣)</sup>، وذهب النحاة والمفسرون في إعرابه مذاهب عدة، فأكثرهم يرى أنه صفة لـ(رَبِّي) <sup>(٤)</sup> والمعنى: قل إن ربي علام الغيوب يقذف بالحق، ومنهم من قال: إنه بدل من (ربي) <sup>(٥)</sup>، ومنهم من قال: إنه منصوب على المدح <sup>(٦)</sup>.

وقد ورد في كتاب الله مثل ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ مَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، قال النحاس: (الذي) في موضع رفع نعتاً أو بدلاً من (الذي) قبله <sup>(٧)</sup>. والأرجح أنه بدل، وجاز الفصل بين البدل والمبدل منه (الذي) في الآية التي قبلها ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ بقوله (ليكون)؛ لأن المبدل منه صلته ﴿نزل﴾ و﴿ليكون﴾ تعليل له، فكأن المبدل منه لم يتم إلا به.

(١) عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري، توفي سنة ١١٧هـ، وقيل: ١٢٩هـ. انظر غايّة النهاية ٤١٠/١.

(٢) هو زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال أبو القاسم العجلي الكوفي، شيخ العراق، أمام حاذق ثقة، توفي ببغداد سنة ٣٥٨هـ. انظر غايّة النهاية في طبقات القراء ١/٢٩٨-٢٩٩.

(٣) البحر المحيط ٧/٢٧٨، وفتح القدير ٤/٤١٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٧، والكشاف ٥/١٣١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٨٣، والبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٧١، والدر المصون ٩/٢٠١، وروح المعاني ٢١/١٥٦.

(٥) المحرر الوجيز ٤/٤٢٥، والجامع لأحكام القرآن ١٤/٣١٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٨٣، والدر المصون ٩/٢٠١، وروح المعاني ٢١/١٥٦.

(٦) الكشاف ٥/١٣١، والمحرر الوجيز ٤/٤٢٥، والبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٧١، والدر المصون ٩/٢٠١، وروح المعاني ٢١/١٥٦.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٣/١٥١.

وقوله: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْبُيُوتِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، قال النحاس: إن (حور) بدل وإن شئت كان نعتاً<sup>(١)</sup>. والراجح أنها بدل من (خيرات) في قوله ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حَسَنَاتٌ﴾ [الرحمن: ٧٠]، ومعنى خيرات النساء خيرات الأخلاق حسان الوجوه، ورجحت البدلية؛ لأن البدل يحل محل المبدل منه، فلو قلنا: فيهن حور حسان، لجاز. واعترض بجملة ﴿فَأَيُّ آيَاتِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٧١] بين البدل والمبدل منه لقصد التكرير في كل مكان يقتضيه.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣١٧.

## البدل والنعته (بعد اسم الإشارة)

قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]

هذه الآية يحث فيها الله - سبحانه وتعالى - على الإنفاق في سبيل الله بهذا الأسلوب الذي يستفزّ النفوس ويبسط الأكف، إذ بني الكلام على طريقة الاستفهام؛ لأن ذلك أدخل في الترغيب والحث على الفعل والمسارة به من ظاهر الأمر، ولا يقال من ذا الذي يفعل كذا إلا في الأمر العظيم<sup>(١)</sup>. واستدعاء القرض في هذه الآية إنما هو تأنيس وتقريب للأفهام، وتنبهًا على أن ذلك لا يضيع عند الله وسيجزون عليه، والقرض في حق الله محال؛ وذلك لأن القرض إنما يأخذه من يحتاج إليه لفقره والله غني عن العالمين، ولأن البدل في القرض المعتاد لا يكون إلا بالمثل وهنا يضاعف، ولأن المال الذي يأخذه المستقرض لا يكون ملكًا له وهنا المال المأخوذ ملك لله<sup>(٢)</sup>. وأضاف القرض إلى نفسه للتفضيل وللإستعطاف والترغيب في الصدقة.

واختلف العلماء في إعراب اسم الموصول (الذي)، فذكر النحاس في كتابه إعرابين، هما<sup>(٣)</sup>:

الأول: أن يكون (الذي) نعتًا لـ(ذا).

الثاني: أن يكون (الذي) بدلًا من (ذا).

وإليك تفصيل القول بهذين الرأيين:

الأول: أن تكون (مَنْ) اسم استفهام في محل رفع بالابتداء، واسم الإشارة (ذا) في محل رفع خبره، و(الذي) نعت لـ(ذا)، وجملة (يُقْرِضُ اللَّهُ) صلة الموصول. ولعل مَنْ قال

(١) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ٦٦٢، وتفسير المراغي ١/ ٢١١-٢١٢، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٢٢١.

(٢) الجواهر الحسان في تفسير القرآن ١/ ١٨٧، وتفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ٦٦٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٢٤.



هذا الرأي قد أخذ في الاعتبار أن الاسم الموصول يفيد في المعنى ما يفيد المشتق فيصحّ النعت به. ومنع أبو البقاء أن تكون (من) و(ذا) بمتزلة اسم واحد كما كانت (ما) مع (ذا) بقوله<sup>(١)</sup>: " لا يجوز أن تكون (من) و(ذَا) بمتزلة اسم واحد، كما كانت (ما ذا)؛ لأن (ما) أشدُّ إبهامًا من (مَنْ)؛ إذ كانت (مَنْ) لمن يعقل"، وقد سبقه في ذلك مكي بقوله<sup>(٢)</sup>: " ولا يحسن أن تكون (ذا) و(مَنْ) اسمًا كما كانت مع (ما)؛ لأن (ما) مبهمة وزيدت (ذا) معها؛ لأنها مبهمة مثلها وليس (مَنْ) كذلك في الإبهام". وخالفهما السمين الحلبي بقوله<sup>(٣)</sup>: "ولا معنى لهذا المنع بهذه العلة، والنحويون نصُّوا على أن حكم (مَنْ ذا) حكم (ماذا)". وأجاز هذا الرأي مكي<sup>(٤)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٥)</sup>، والنسفي<sup>(٦)</sup>، والقرطبي<sup>(٧)</sup>، وأبو حيان<sup>(٨)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٩)</sup>، وغيرهم<sup>(١٠)</sup>.

الثاني: أن تكون (مَنْ) اسم استفهام في محل رفع بالابتداء، واسم الإشارة (ذا) في محل رفع خبره، و(الذي) بدل من (ذا)، وجملة (يُقْرِضُ اللهُ) صلة الموصول. والتقدير: من الذي يُقْرِضُ اللهُ قَرْضًا حسنًا<sup>(١١)</sup>. وأجاز هذا الرأي مكي<sup>(١٢)</sup>، وأبو البقاء<sup>(١٣)</sup>،

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/١٩٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/١٣٣.

(٣) الدر المصون ٢/٥٠٨.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/١٣٣.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/١٩٣.

(٦) تفسير النسفي ١/٢٠٢.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٣٧.

(٨) البحر المحيط ٢/٢٦١.

(٩) الدر المصون ٢/٥٠٨.

(١٠) انظر تفسير البيضاوي ١/١٢٩، وتفسير الخطيب الشربيني ١/١٨٣، وتفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان

١/٦٦٢، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ١/٢٢١.

(١١) انظر فتح القدير ١/٣٢٩.

(١٢) مشكل إعراب القرآن ١/١٣٣.

(١٣) التبيان في إعراب القرآن ١/١٩٣.

والنسفي<sup>(١)</sup>، والقرطبي<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، وآخرون<sup>(٤)</sup>.

وأرى أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو أن تكون (مَنْ) اسم استفهام في محل رفع بالابتداء، واسم الإشارة (ذا) في محل رفع خبره، و(الذي) بدل من (ذا)، وذلك لعدة أسباب، وهي:

الأول: جاز إبدال اسم الموصول(الذي) وصلته من اسم الإشارة(ذا) للإيضاح؛ ولأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن المستفهم عنه هو المقرض لا القرض فالمعنى: مَنْ الذي يُقرض؟.

الثاني: لا يصح القول بأن اسم الموصول(الذي) عطف بيان؛ لأنه يجوز فيها إحلال (الذي) محل اسم الإشارة(ذا)، وعطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول.

الثالث: القول بأنه نعت بعيد؛ لأنه ليس بمشتق.

وهناك تراكيب تشابهها في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال النحاس في إعراب اسم الموصول (الذي)<sup>(٥)</sup>: " (مَنْ) رفع بالابتداء و(ذا) خبره و(الذي) نعت لـ(ذا)، وإن شئت بدل، ولا يجوز أن تكون (ذا) زائدة كما زيدت مع (ما)؛ لأن (ما) مبهمة فزيدت (ذا) معها لتشبهها بها ". والراجح أنه بدلٌ مثل الآية السابقة، والاستفهام بمعنى النفي، أي: لا يشفع أحد عنده إلا بأمره.

وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا...﴾ [الكهف: ٥٩] قال

(١) تفسير النسفي ١/ ٢٠٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٢٣٧.

(٣) البحر المحیط ٢/ ٢٦١.

(٤) الدر المنصون ٢/ ٥٠٨، وتفسير البيضاوي ١/ ١٢٩، و تفسير الخطيب الشربيني ١/ ١٨٣، وتفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ٦٦٢.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣٠.

النحاس<sup>(١)</sup>: " (تلك) في موضع رفع بالابتداء و(القرى) نعت أو بدل (أهلكتناهم) في موضع الجر محمول على المعنى لأن المعنى أهل القرى، ويجوز أن تكون (تلك) في موضع نصب على قول من قال: زيداً ضربته"، فكلمة (القرى) إما نعت أو بدل لاسم الإشارة (تلك)، والراجح أنها نعت؛ لأنَّ أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس فهي مبينة لها، وفي الكلام حذف مضاف، أي: وأهل القرى.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٦٣.

## المسألة السادسة: المعنى بين البدل والمبتدأ والخبر

قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٦ - ٩٧]

اختلف النحاة في تسويغ حركة الرفع في قوله: (مقام)، وذكر النحاس في ذلك ثلاثة آراء، وهي<sup>(١)</sup>:

الأول: أن يكون (مقام) مبتدأ خبره محذوف، أي: منها مقام إبراهيم.

الثاني: أن يكون (مقام) خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هن مقام إبراهيم.

الثالث: أن يكون (مقام) بدلاً من "آيات".

### واليك تفصيل هذه الآراء:

الأول: أن يكون (مقام) مبتدأ خبره محذوف مقدم، والتقدير: فيه آيات بينات منها مقام إبراهيم. وهذا رأي الأخفش<sup>(٢)</sup>، وأخذ به عدد من المفسرين مثل: الطبري<sup>(٣)</sup>، وابن أبي زمنين<sup>(٤)</sup>، والسمرقندي<sup>(٥)</sup>، ومكي<sup>(٦)</sup>، والواحدي<sup>(٧)</sup>.

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ٤١٥.

(٣) تفسير الطبري ٥ / ٦٠٠.

(٤) تفسير أبي زمنين ١ / ١٢٠.

هو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين المري الأندلسي، صاحب التصانيف الكثيرة في الفقه والحديث والزهد، توفي سنة ٣٩٩ هـ. ومن تصانيفه: المنتخب في الأحكام، ومختصر تفسير ابن سلام، وقدوة الغازي، وغيرها. انظر تاريخ الإسلام ٨ / ٨٠٧ - ٨٠٨، وشذرات الذهب ٤ / ٥٢١.

(٥) تفسير السمرقندي ١ / ٢٨٦.

هو أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، توفي سنة ٥٣٧٥ هـ. ومن مصنفاته: الفتاوي، وتنبية الغافلين، وتفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم. انظر تاريخ الإسلام ٨ / ٤٢٠ - ٤٢١.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١ / ١٦٩.

(٧) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١ / ٢٢٤.

هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسبوري، كان فقيهاً، عالماً في اللغة والنحو، وشاعراً، واماماً للتفسير في عصره، توفي سنة ٤٦٨ هـ. ومن مصنفاته: البسيط، والوجيز، وأسباب التزول، والمغازي، والإغراب في الإعراب، وشرح ديوان المتنبي وغيرها. انظر شذرات الذهب ٥ / ٢٩١ - ٢٩٢، وانباه الرواه ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤.

وغيرهم<sup>(١)</sup>. وأيد النحاس هذا الرأي بقوله<sup>(٢)</sup>: " وقول الأخفش معروفٌ في كلام العرب  
كما قال زهير: [البيسط]

لها متاعٌ وأعوانٌ غَدَوْنَ بها قَتَبٌ وَعَرَبٌ إذا ما أُفْرِغَ انسحقاً<sup>(٣)</sup>

وقول أبي العباس - المبرد -<sup>(٤)</sup>: إن مقاماً بمعنى مقامات لأنه مصدر. قال الله - عز  
وجل -: ﴿رَخِمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، وقال الشاعر: [البيسط]

إن العيون التي في طرفها مَرَضٌ قتلنا ثم لم يُحيين قتلانا<sup>(٥)</sup>

ويُقوي هذا الحديث المروي ( الحجُّ كله مقامٌ إبراهيم )<sup>(٦)</sup> .

الثاني: أن يكون ( مقامٌ ) بدلاً من "آيات"، على أن يكون مقامٌ إبراهيم الحرم  
كله، ففيه آيات كثيرة، ودليله: ﴿ومن دخله كان آمناً﴾، يريد الحرم بلا اختلاف. وقد  
ذكر هذا الرأي مكي<sup>(٧)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٨)</sup>، وأخذ به أبو حيان<sup>(٩)</sup>، والسمين

- 
- (١) زاد المسير في علم التفسير ١/ ٤٢٧، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٨١، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٣٩،  
وتفسير البيضاوي ١/ ١٧١، وتفسير الخطيب الشربيني ١/ ٢٦٨، وتفسير أبي السعود ٢/ ٦.
- (٢) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٩٥ - ٣٩٦.
- (٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٦٧، وانظر البيت في إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٩٥-٣٩٦، ومعاني  
القرآن للنحاس ٦/ ١٢٨، وتفسير القرطبي ٤/ ١٣٩، ولسان العرب (سحق).
- (٤) الكامل ٣/ ١٣.
- (٥) البيت لجرير من قصيدة (لن تدركوا المجد) يهجو بها الأخطل، والذي في الديوان: في طرفها حورٌ، انظر ديوان  
جرير ص ٧٥٣، والمقتضب ٢/ ١٧٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٩٥ - ٣٩٦.
- (٦) هذا من قول سعيد ابن جبير كما قال ابن كثير في تفسيره تفسير القرآن العظيم ١/ ٣٧٥. وروي هذا القول  
عن ابن عباس وعطاء ومجاهد انظر زاد المسير ١/ ٤٢٦.
- (٧) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٩.
- (٨) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٩٦.
- هو المنتجب بن أبي العز بن رشد ابويوسف الهمداني، كان مقرئاً ومجوداً. وكان رأساً في القراءات والعربية،  
توفي سنة ٦٤٣هـ. ومن مصنفاته: شرح المفصل، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، والدرة الفريدة  
في شرح القصيدة، وغيرها. انظر شذرات الذهب ٧/ ٣٩٣.
- (٩) تفسير البحر المحيط ٣/ ٩.

الحلبي<sup>(١)</sup>، والبيضاوي<sup>(٢)</sup>، والخطيب الشريبي<sup>(٣)</sup>، وأبو السعود<sup>(٤)</sup>. ووضح السمين الإشكال في هذا الرأي إذ قال<sup>(٥)</sup>: " إنَّ النحويين نصُّوا على أنه متى ذُكِرَ جمعٌ لا يُبدَلُ منه إلا ما يُوفِّي بالجمع، فإن لم يُوفَّ قالوا: وَجَبَ القَطْعُ عن البدلية: إمَّا إلى النصب بإضمارِ فعلٍ، وإمَّا إلى الرفعِ على مبتدأٍ محذوفٍ الخبر، وفي الآية الكريمة هنا لم يُذكر بعد الآيات إلا شيئان: المقامُ وأمنُ داخله، فكيف يكون بدلاً؟".

الثالث: أن يكون ( مقام ) خبراً لمبتدأ محذوف أي: فيه آيات بينات هن مقام إبراهيم. وهذا رأي الفراء<sup>(٦)</sup>، والزجاج<sup>(٧)</sup>، وأجازه المنتجب الهمداني<sup>(٨)</sup>، والخطيب الشريبي<sup>(٩)</sup>. وفي هذا الرأي أيضاً إشكال إذ كيف يُخبر عن الجمع باثنين؟.

ولحل المشكلات التي وقعت في الرأيين الأخيرين أجب عنها الزمخشري<sup>(١٠)</sup> بأربعة أوجه:

أحدها: أن يُجعلَ المقام وحدهُ بمتلة آيات كثيرة، لظهور شأنه، وقوة دلالاته على

- 
- (١) الدر المصون ٣ / ٣١٧ .  
(٢) تفسير البيضاوي ١ / ١٧١ .  
هو أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي ، ناصر الدين البيضاوي، قاض ، مفسر ، توفي سنة ٦٨٥ هـ . ومن تصانيفه: أنوار التنذيل وأسرار التأويل ، وطلائع الأنوار ، ولب اللباب في علم الإعراب ، ونظام التورخ . انظر الأعلام ٤ / ١١٠ .  
(٣) تفسير الخطيب الشريبي ١ / ٢٦٨ .  
(٤) تفسير أبي السعود ٢ / ٦ .  
(٥) الدر المصون ٣ / ٣١٧ - ٣١٨ .  
(٦) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٧ .  
(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٤٦ .  
(٨) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ٩٦ .  
(٩) تفسير الخطيب الشريبي ١ / ٢٦٨ .  
(١٠) الكشف ١ / ٥٨٦ - ٥٨٧ . وتبعه عدد من العلماء ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ٩٦ - ٩٧ ، والبحر المحيط ٣ / ٩ ، وتفسير البيضاوي ١ / ١٧١ ، وتفسير أبي السعود ٢ / ٦ ، وتفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢ / ٢١٤ - ٢١٥ .

قدرة الله - تعالى-، ونبوة إبراهيم - عليه السلام- من تأثير قدمه في حجرٍ صلدٍ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا﴾ [النحل: ١٢٠] حيث عبر عن إبراهيم وحده بلفظ الجمع.

الثاني: أن يجعلَ المقامَ جمعًا وإن كان لفظه مفردًا إذ إنه مشتملٌ على آيات؛ لأن أثر القدم في الصخرة الصماء آية، وغوصه فيها إلى الكعبين آية، وإلانة (من الليونة) بعض الصخرة دون بعض آية، وإبقاؤه دون سائر آيات الأنبياء - عليهم السلام- آية لإبراهيم - عليه السلام- خاصة، وحفظه مع كثرة أعدائه من المشركين وأهل الكتاب الملاحدة ألوفاً من السنين آية.

الثالث: أن يراد فيه آيات بينات مقام إبراهيم، وأمنٌ من دخله، وأمنٌ داخله، لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة.

الرابع: أن يكون هذا من باب الطي، وهو أن يُذكر جمعٌ ثم يُؤتى ببعضه ويُسكت على ذكر باقيه لغرضٍ للمتكلم ويسمى طياً، حيث ذكر الله - عز وجل- هاتين الآيتين وطوى ذكر غيرهما. دلالة على تكاثر الآيات، كأنه قيل: فيه آيات بينات مقام إبراهيم، وأمنٌ من دخله، وكثير سواهما. ونحوه في طي الذكر، كقول جرير<sup>(١)</sup>:  
صارت حنيفةً أثلاثاً فثلثهم  
من العبيد وثلث من مواليتها

وقوله عليه الصلاة والسلام: «حُبَّ إِلِيٍّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ: الطَّيْبُ وَالنِّسَاءُ، وَقُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup> ذكر اثنين وهما الطيب والنساء، وطوى ذكر الثالثة، ولا

(١) ديوان جرير ص . يقول جرير: كانت هذه القبيلة منقسمة أثلاثاً، فثلثها من العبيد الأرقاء، وثلثها من عتقى القبيلة أو من عتقى العبيد. وعليه فالإضافة على معنى (من) ولم يذكر الثلث الثالث؛ لأنه من المعلوم أنه لم يبق إلا السادة الأشراف، بدليل الحصر في الأثلاث، والترقي من العبيد إلى العتقى. وهذا يحتمل الدم، وأن ثلث القبيلة فقط كرام والباقي لاثام. ويحتمل المدح وأن خدمهم من العبيد كثير.

(٢) زاد المعاد ١/ ١٤٥.

يقال: إن الثالثة قوله: «وَقُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» لأنها ليست من ذُنْيَاهُمْ، إنما هي من الأمورِ الأخروية، وفائدةُ الطيّ عندهم تكثير ذلك الشيء.

ويؤيد ما قالوه أنه قرئ ( فيه آيةٌ بينةٌ مقامُ إبراهيمَ )<sup>(١)</sup> على التوحيد، حيث جعل مقام إبراهيم هو الآية ليس غير.

وبعد النظر في هذه الآراء أرى أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو أن يكون (مقامُ إبراهيمَ) مبتدأ وخبره محذوف مقدم لسببين، هما:

١- أن القول بأن (مقام) خبر لمبتدأ محذوف فيه نظر؛ لأن معناه عندها يكون فيه آيات بينات هن مقامُ إبراهيم وأمن من دخله وهذا فيه تقليل من البيئات وحصر لها، حيث إن الآيات والمعجزات كثيرة فمن آيات الحرم التي تقوم بها الحجة على الكفار ما ذكرها ابن عطية من أمر الفيل، ورمي طير الله عنه بججارة السجيل، وذلك أمر لم تختلف كافة العرب في نقله، ومن آياته كف الجبابرة عنه على وجه الدهر، ومن آياته حجر المقام، ومن آياته البيئات زمزم، ومن آياته أيضاً الأمانة الثابتة فيه على قديم الدهر، فالعرب كانت تغير بعضها على بعض ويتخطف الناس بالقتل، وأخذ الأموال وأنواع الظلم إلا في الحرم، وتركب على هذا أمن الحيوان فيه، وسلامة الشجر، ومن آياته كذلك كونه بواد غير ذي زرع، والأرزاق من كل قطر تجيء إليه عن قرب وعن بعد وغيرها. لذلك كان الأقرب أن يكون (مقامُ إبراهيمَ) مبتدأ وخبره محذوف مقدم أي فيه آيات بينات منها مقامُ إبراهيم وأمن من دخله على سبيل المثال لا الحصر، وذكر هاتين المعجزتين دون غيرهما من المعجزات والبيئات لعظمتهما، وأنهما تقوم بهما الحجة على الكفار، إذ هم مدركون لهاتين الآيتين بحواسهم.

(١) رويت هذه القراءة عن ابن عباس- رضي الله عنهما- في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢٧، وتفسير الطبري ٥/ ٥٩٨، وتفسير السمرقندي ١/ ٢٨٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٤٦، وأضيف مجاهد إليه في زاد المسير ١/ ٤٢٦، وأضاف السمين الحلبي في الدر المنصون إليهما أباي وعمرو وأبا جعفر المدني ٣/ ٣١٩.



٢- أن القول بأن (مقام) بدل لا يستقيم كذلك؛ لأن النحاة نصُّوا على أن المبدل منه إذا كان جمعاً، وكان البدل غيرَ وَاْفِ بالجمع تعيّن القطعُ.

وفي كتاب الله - عز وجل - نحو ذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَدِّمُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِيَعْيِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١١﴾ التَّائِبُونَ الْعَمِيدُونَ الْحَمِيدُونَ الْمُكْسِبُونَ الرَّاكِعُونَ السَّجِدُونَ الْغَائِبُونَ لِيُدْرِيَ اللَّهُ الَّذِينَ هُمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١١٢﴾ [التوبة: ١١١ - ١١٢] ذكر النحاس في إعراب كلمة (التائبون) ثلاثة إعرابات، وهي (١): أن يكون خبراً مبتدأً محذوف تقديره: هم التائبون على المدح، أو يكون بدلاً والمعنى يقاتل التائبون، أو يكون مبتدأً وخبره مضمرة والمعنى التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الأمرين بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله لهم الجنة أيضاً. كما ذكر أيضاً قراءة عبد الله (التائبين العابدين الحامدين) وفيها إعرابان إما أن يكون نعتاً للمؤمنين في موضع خفض، أو يكون منصوباً على المدح أي أعني التائبين العابدين. والراجح أن يكون مرفوعاً على إضمار مبتدأ أي هم التائبون.

وقوله: ﴿وَإِنْ جَهَرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [طه: ٨ - ٩]، وذكر النحاس في إعراب لفظ الجلالة (الله) ثلاثة إعرابات، وهي (٢): أن يكون بدلاً من الضمير في {يعلم} أي يعلم الله السرَّ، أو على إضمار مبتدأ أي هو الله لا إله إلا هو، أو على الابتداء. والراجح أن يكون (الله لا إله إلا هو) ابتداءً وخبر.

وقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بُدُوبَ عِبَادِهِ خَيْرًا ﴿٥٨﴾﴾ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٣٨.

(٢) المصدر السابق ٣/٣٣.

خَيْرًا ﴿ [الفرقان: ٥٨ - ٥٩]، ذكر النحاس في إعراب كلمة (الرحمن) عدة إعرابات، وهي<sup>(١)</sup>: أن يكون بدلاً من المضمرة الذي في (استوى)، أو أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو الرحمن، أو أن يكون مرفوعاً بالابتداء وخبره (فاسأل به خبيراً) والمعنى فاسأل عنه خبيراً، كما يجوز الخفض على النعت من (الحي) بمعنى وتوكل على الحي الذي لا يموت الرحمن، كما يجوز نصبه على المدح أي أعني الرحمن. والراجح أن يكون بدلاً من الضمير في (استوى)؛ لأنه أتى بقوله: (الرحمن) تبييناً للفاعل، والغرض من البدل البيان والتوضيح.

وقوله: ﴿ فَوَقَّهَ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِثَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿ غافر: ٤٥ - ٤٦ ]، وذكر النحاس في إعراب كلمة (النار) ست إعرابات، وهي<sup>(٢)</sup>: أن تكون (النار) بدلاً من (سوء العذاب)، أو أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي النار تفسيراً لسوء العذاب لمن سأل ما سوء العذاب، أو أن تكون مبتدأ وخبره (يُعرضون عليها)، أو أن تكون مرفوعة بالعائد، أو النصب لأن بعدها عائداً وقبلها ما اتصل به، أو الخفض على البدل من العذاب. والراجح أنها بدلاً من قوله: (سوء العذاب)؛ لأنه بين وفسر ما المقصود بسوء العذاب.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٦٥.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٣٤-٣٥.

## المسألة السابعة: المعنى بين البدل والخبر والفاعل

قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا

وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٧١]

ورد في كتاب الله تعالى آيتان على لغة من قال: (أكلوني البراغيث) أو لغة (يتعاقبون

فيكم ملائكة)، وهاتان الآيتان هما: قوله تعالى: ﴿فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ

ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾

[الأنبياء: ٣].

اختلف أهل العربية في إعراب كلمة (كثير)، وذكر النحاس ثلاثة من آرائهم،

هي<sup>(١)</sup>:

الأول: أن يكون ﴿كثيرٌ﴾ بدلاً من الواو في ﴿عَمُوا وَصَمُوا﴾ .

الثاني: أن يكون ﴿كثيرٌ﴾ مرفوعاً على إضمار مبتدأ، أي: العمي والصم كثير منهم.

الثالث: أن يكون ﴿كثيرٌ﴾ فاعلاً.

### وإليك تفصيل القول في هذه الآراء النحوية:

الأول: أن يكون (كثير) بدلاً من الواو في ﴿عَمُوا وَصَمُوا﴾، كأنه لما قال: (عموا

وصموا) أبدل الكثير منهم، أي عمي وصم كثير منهم، كما تقول: جاءني قومك

أكثرهم، وهذا رأي سيبويه<sup>(٢)</sup>، والأخفش<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، وأبي حيان<sup>(٥)</sup>، وجوزة أبو

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٣.

(٢) الكتاب ٢ / ٤١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٨٦.

(٤) الكشف ٢ / ٢٧٥.

(٥) البحر المحيط ٣ / ٥٤٣.

عبيدة بن المثني<sup>(١)</sup>، والزجاج<sup>(٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٤)</sup>، وتبعهم أكثر المفسرين منهم القرطبي<sup>(٥)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٦)</sup>، وأبو السعود<sup>(٧)</sup>، والنسفي<sup>(٨)</sup>، والألوسي<sup>(٩)</sup>. والمعنى في هذا الرأي أن (كثير) هو الفاعل الذي قام بالعمى والصمم، لكن الغاية من مجيئها هو التوضيح والتبيين لما في الضمير الفاعل المتصل بالفعل من إهمام، وهذا يشير إلى نوع من التوكيد.

ودافع الفخر الرازي عن هذا الرأي مبيناً الدلالة التي قدّمها البدل في الآية، وذلك في قوله<sup>(١٠)</sup>: " وهذا الإبدال ههنا في غاية الحسن؛ لأنه لو قالوا: عموا وصموا، لأوهم ذلك أن كلهم صاروا كذلك، فلما قال ﴿كثير منهم﴾ ، دلّ على أن ذلك حاصل للأكثر لا لكل " .

الثاني: أن يكون (كثير) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: العمى والصمم كثيرٌ منهم، وقيل التقدير: العمى والصمم منهم كثيرٌ، وهو رأي الزجاج، ولكنه قدره بتقديرٍ آخر هو: ذوو العمى والصمم كثيرٌ منهم<sup>(١١)</sup>

(١) مجاز القرآن ١ / ١٧٤ .

هو أبو عبيدة معمر بن المثني التميمي البصري اللغوي العلامة الإخباري صاحب التصانيف ، توفي سنة ٢١٠هـ . ومن مصنفاته: مجاز القرآن، وغريب القرآن، وغريب الحديث، ومأثر العرب، والأضداد وغيرها. انظر شذرات الذهب ٣/ ٥٠، وانباه الرواة ٣/ ٢٧٦-٢٨٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٩٥ .

(٣) المحرر الوجيز ٢ / ٢٢١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٥٣ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٢٤٨ .

(٦) التفسير الكبير ١١ / ٥٨ .

(٧) تفسير أبي السعود ٣ / ٦٥ .

(٨) تفسير النسفي ١ / ٤١٣ .

(٩) روح المعاني ٥ / ٢٠٦ .

(١٠) التفسير الكبير ١١ / ٥٨ .

(١١) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٩٦ .

والمعنى هنا أن العمى والصَّمَمَ يَصْدُرُ مِنْهُم كَثِيرًا<sup>(١)</sup>.

وقال السمين الحلبي للتفريق بين هذين التقديرين<sup>(٢)</sup>: " فعلى تقديره الأول يكون (كثير) صادقاً عليهم ومنهم صفةٌ لـ(كثير)، وعلى التقدير الثاني يكون (كثير) صادقاً على العمى والصَّمَمَ لا عليهم و(منهم) صفةٌ له بمعنى أنه صادرٌ منهم " فهناك فرقٌ في المعنى بين التقديرين، فالتقدير الأول يدلُّ على أن (كثير) خبرٌ عن اليهود، فكأنه: هم كثيرٌ، أما التقدير الثاني فيدلُّ على أن الفعل صادرٌ عنهم<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن يكون ﴿كثيرٌ﴾ مرفوعاً على لغة من قال: أكلوني البراغيث، أي: إن (كثير) فاعل، والواو علامة للجمع وليست ضميراً كـ(تاء) التانيث التي تلحق الفعل لتدل على تانيث الفاعل، نحو: قامت هند. وهذا الرأي أجازه أبو عبيد بن المشني<sup>(٤)</sup>، والأخفش<sup>(٥)</sup>، والزجاج<sup>(٦)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup>، وابن عطية<sup>(٨)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٩)</sup>، وتبعهم أغلب المفسرين منهم الفخر الرازي<sup>(١٠)</sup>، والقرطبي<sup>(١١)</sup>، والبيضاوي<sup>(١٢)</sup>، والألوسي<sup>(١٣)</sup>.

(١) البعد الدلالي في الخلافات النحوية، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الخامس، العدد الثالث، رجب- رمضان ١٤٢٤هـ، ص ٤٨.

(٢) الدر المصون ٤ / ٣٧١ - ٣٧٢.

(٣) البعد الدلالي في الخلافات النحوية، ص ٤٨.

(٤) مجاز القرآن ١ / ١٧٤.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٨٦.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٩٥ - ١٩٦.

(٧) الكشاف ٢ / ٢٧٥.

(٨) المحرر الوجيز ٢ / ٢٢١.

(٩) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٥٣.

(١٠) التفسير الكبير ١١ / ٥٨.

(١١) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٢٤٨.

(١٢) تفسير البيضاوي ١ / ٢٧٧.

(١٣) روح المعاني ٥ / ٢٠٦.

ورد أبو حيان هذا الرأي بقوله<sup>(١)</sup>: " وجوزوا أن يرتفع على الفاعل، والواو علامة للجمع، لا ضمير على لغة: أكلوني البراغيث، ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة".

وقال السمين الحلبي<sup>(٢)</sup>: " ويعبر النحاة عن هذه اللغة بلغة (أكلوني البراغيث) ولكن الأفصح ألاّ تلحق الفعل علامة، وفرق النحويون بين لحاقه علامة التانيث وعلامة التثنية والجمع بأن علامة التانيث أُلزِم؛ لأن التانيث في ذات الفاعل بخلاف التثنية والجمع فإنه غير لازم".

وهناك فرق بين المعاني التي ذكرها النحاس، ففي الرأي الأول (كثير) هو الفاعل في الدلالة، وفي الرأي الثالث هو الفاعل في الدلالة والإعراب، أما الرأي الثاني فالمعنى فيه مخالف لهذين الرأيين، فـ(كثير) يتعلق بمصدر الفعل، أي: العمى والصَّممُ صادرٌ عنهم بكثرة<sup>(٣)</sup>.

وأرى أن الرأي الثالث هو الأقرب إلى الصواب، فـ(كثير) فاعل وإن كان مخالفاً لما عليه جمهور النحاة؛ لأنهم مجمعون على أن الألف والواو والنون وياء المخاطبة إذا اتصلت بالأفعال فهي ضمائر، لها موقع من الإعراب، ويعضد هذا الرأي الذي رجحناه عدة أمور، وهي:

الأول: أن لغة أكلوني البراغيث لغة صحيحة فصيحة، وليست كما قال كثير من النحاة إنها ضعيفة أو شاذة، أو غير صحيحة، فهي منقولة عن عدة قبائل جاوز عددها العشر، مثل: طيء، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب، وتعتبر قبيلة طيء من القبائل التي يصح الاستشهاد بكلامها في اللغة العربية

(١) البحر المحيط ٣/ ٥٤٣.

(٢) الدر المصون ٤/ ٣٧١.

(٣) البعد الدلالي في الخلافات النحوية، ص ٥٠.

لقول الفارابي<sup>(١)</sup>: " والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، قيس وتميم وأسد... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين". وسيبويه حين تحدث عن هذه المسألة لم يصفها بالشذوذ أو الضعف، بل أثبتتها عن العرب مع وصفها بالقلّة، في قوله<sup>(٢)</sup>: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك.. وهي قليلة".

الثاني: ورود كثير من الأدلة السماعية على لغة أكلوني البراغيث، سواء في القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب. ومما جاء في القرآن الكريم الآية التي تناولتها بالتفصيل والتحليل، وقوله: ﴿وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣].

وأما ما جاء في الحديث النبوي الشريف على هذه اللغة فكثير، ومنه ما رواه البخاري<sup>(٣)</sup> ومسلم<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة<sup>(٥)</sup> - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: " يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ يَرْجُؤُا الَّذِينَ بَأْتُوا فِيكُمْ ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ كَيْفَ

(١) الاقتراح في أصول النحو، ٥٦ .

هو أبو نصر اسماعيل بن حمد الجوهري الفارابي، كان إماماً في علم اللغة والأدب، توفي سنة ٣٩٦هـ. ومن تصانيفه: عروض الورقة، والصحاح في اللغة، والمقدمة في النحو. انظر نزهة الألباء، ص ٢٥٢، ومعجم الأديباء ١٥١/٦-١٥٥ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤٠ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم المغيرة البخاري، كان من أوعية العلم، توفي سنة ٢٥٦هـ. ومن أشهر تصانيفه: الصحيح، والتاريخ. انظر تاريخ الإسلام ١٤٠/٦-١٤٣، وشذرات الذهب ٢٥٢/٣-٢٥٣ .

(٤) هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسبوري، كان ثقة من الحفاظ، توفي سنة ٢٦١هـ. ومن أشهر تصانيفه: المسند الصحيح، والأسامي والكنى، والعلل، والطبقات، وغيرها. انظر تاريخ الإسلام ٤٣٠/٩-٤٣٦ .

(٥) هو أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي كان أكثر الصحابة رواية للحديث ولي إمرة المدينة ، توفي سنة ٥٧هـ، وقيل: ٥٨هـ. انظر شذرات الذهب ٢٦١/١ .

تَرَكَتُمْ عِبَادِي فَيَقُولُونَ تَرَكَنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ " (١).

وكذلك كلام العرب على هذه اللغة كثير أيضاً، منه الشاعر (٢): [الطويل]

تولّى قتالَ المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

حيث وصل بالفعل ألف التشبية مع أن الفاعل اسم ظاهر.

وقوله (٣): [المتقارب]

يلوموني في اشتراءِ النخيلِ — لِ أهلي؛ فكُلُّهُمُ أَلومٌ

حيث وصل واو الجماعة بالفعل (يلوموني)، مع أن الفاعل (أهلي) اسم ظاهر مذكور بعد

الفعل. وقوله (٤): [الطويل]

رأينَ الغواني الشيبَ لاحَ بعارضي فأعرضنَ عني بالحدودِ النواضِرِ

حيث وصل الشاعر الفعل بنون النسوة في قوله (رأين) مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله (الغواني).

الثالث: القول بأن (كثير) بدل يخدم المعنى؛ لأن البدل في الحقيقة نوعٌ من التوكيد.

الرابع: القول بأن (كثير) خبر مبتدأ محذوف لا يستقيم؛ لأن فيه دعوى تقدير

---

(١) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم الحديث ٥٥٤، الجزء الأول؛ وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والحفاظة عليهما، رقم الحديث ٦٣٢، المجلد الأول.

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام انظر ديوانه ص ١٩٦، ومغني اللبيب ٢ / ٧٨٣، وشرح التصريح ٢ / ٢٦٨، والعيني ٢ / ٤٦١، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨١.

(٣) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨، ومغني اللبيب ٢ / ٧٧٩، وشرح التصريح ٢ / ٢٦٥، وهو بلا نسبة في الهمع ١ / ١٦٠ والعيني ٢ / ٤٦٠ وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٢، وهو لأحيحة في محاضرات الأدباء ٤ / ٥٠٩ برواية: كلهم يعدل.

(٤) البيت لأبن أبي ربيعة في ديوانه، ص ٢١١، ولحمد بن عبد الله العتيبي في العيني ٢ / ٤٧٣، وهو بلا نسبة في الأشموني ١ / ٣٩٢ وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٣، وهو لحمد بن أبي أمية في العقد الفريد ٢ / ٣٣٣.



محذوف لا حاجة إليه في الجملة من حيث معناها ومبناها، ومن المعلوم أنّ قولاً بغير تقدير وإضمار أولى مما فيه تقدير وإضمار. كما أننا إذا قدرنا مبتدأ (العميُّ والصمُّ كثيرٌ منهم) يصبح لدينا جملتان لا رابط بينهما، وهذا يجعل التركيب ركيكاً في معناه ونسجه اللغوي، وفيه إفساد للمعنى وللقيمة الدلالية في الآية كلها.

الخامس: القول بأن (كثير) مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر مقدم لا يستقيم أيضاً، لأن فيه دعوى للتقديم والتأخير.

## المسألة الثامنة: المعنى بين البدل والمبتدأ والنعته

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ﴾ [الحديد: ١٩]

ذكر النحاس في إعراب اسم الإشارة (أولئك) رأيين، هما<sup>(١)</sup>:

الأول: أن يكون مبتدأ ثانياً.

الثاني: أن يكون بدلاً من اسم الموصول (الذين).

### واليك تفصيل القول في هذين الرأيين:

الأول: أن يكون اسم الموصول (الذين) مبتدأ وجملة (آمنوا بالله ورسله) صلة الموصول، و(أولئك) مبتدأ ثانٍ، والضمير المنفصل (هم) مبتدأ ثالث و(الصادقون) خبر المبتدأ الثالث، والجملة الاسمية من المبتدأ الثالث وخبره خبر للمبتدأ الثاني(أولئك)، والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول (الذين). والمعنى بهذا الرأي أن المؤمنين بالله ورسله أولئك هم الصادقون أي أن الذين أقرؤا بوحداية الله وإرساله رسله، فصدّقوا الرسل وآمنوا بما جاء من عند الله هم بمرتبة الصادقين والشهداء فلهم مثل أجرهم<sup>(٢)</sup>. وهذا رأي الفراء<sup>(٣)</sup>، والطبري<sup>(٤)</sup>، والنحاس<sup>(٥)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، وجوزّه أبو البقاء<sup>(٨)</sup>.

الثاني: أن يكون اسم الموصول (الذين) مبتدأ وجملة (آمنوا بالله ورسله) صلة

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٦٠ - ٣٦١.

(٢) تفسير الطبري ٢٢ / ٤١٢، والكشاف ٦ / ٤٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣ / ١٣٥.

(٤) تفسير الطبري ٢٢ / ٤١٢.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٦٠ - ٣٦١.

(٦) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦ / ١٠٣.

(٧) الدر المصون ١٠ / ٢٤٩.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٠٩.

الموصول، و(أولئك) بدلاً من (الذين)، والضمير المنفصل (هم) مبتدأ ثاني و(الصدّيقون) خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ (الذين). والتقدير: أولئك المؤمنون بالله ورسله هم الصدّيقون. وهذا الرأي ذكره النحاس وجوّزه بقوله<sup>(١)</sup>: " (أولئك) يكون مبتدأ ثانياً، ويجوز أن يكون بدلاً من (الذين)، ولا يكون نعتاً؛ لأنّ المبهم لا يكون نعتاً لما فيه الألف واللام، لا يجوز ( مررتُ بالرجلِ هذا )، على النعت عند أحد علمته، ولو قلتُ: ( مررتُ بزیدِ هذا) على النعت لجاز، ..".

وهناك فرقٌ في المعنى بين الرأيين، فجعل اسم الإشارة (أولئك) مبتدأ وخبره الجملة الاسمية كأنه تعالى يُريد أن يشير إلى الناس المؤمنين بالله ورسله، إذن الجملة ليس فيها سوى الإخبار عن المؤمنين بالله ورسله وأجرهم عند الله، أما في الرأي الثاني ففيه تأكيد على صفة هؤلاء المؤمنين وأجرهم عند الله.

وما أراه أن اسم الإشارة (أولئك) هنا جيء به لربط الكلام أعني بذلك استمرار المتكلم بكلامه، وأرى أيضاً أنّ الإعراب الأول ينسجم مع معنى الآية فالله - عز وجل - يُريد أن يبشر عباده المؤمنين بأجرهم يوم القيامة؛ لذلك أرجح الرأي الأول.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٦٠ - ٣٦١.

## المسألة التاسعة: المعنى بين البدل والخبر والنعته

قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]

هذه سيدة آيات القرآن الكريم، ورد ذلك في الحديث وورد أنها تعدل ثلث القرآن، وأن من قرأها أول ليلة لم يقربه الشيطان، وكذلك من قرأها أول نهاره، وأشار النحاس في إعراب القرآن إلى خلاف النحاة في إعراب كلمتي (الحيُّ القيوم)؛ وذكر في هذا الخلاف أربعة آراء، وهي<sup>(١)</sup>:

الأول: أن يكونا نعتين لله عز وجل.

الثاني: أن يكونا بدلين من ( هو ).

الثالث: أن يكونا خبراً بعد خبر.

الرابع: أن يكونا خبراً على إضمار مبتدأ.

### وإليك تفصيل القول لهذه الآراء:

الأول: أن يكون ( الحيُّ القيومُ ) نعتين لله - عز وجل - ، ذكره النحاس وأجازه مكي<sup>(٢)</sup>، والقرطبي<sup>(٣)</sup>، واختاره أبو حيان<sup>(٤)</sup> بقوله: " وجوزوا رفع ( الحي ) على أنه صفة للمبتدأ الذي هو ( الله ) ، أو على أنه خبر بعد خبر ، ... ، وأجودها الوصف ، ويدل عليه قراءة من قرأ ( الحيُّ القيوم ) بالنصب ، فقطع على إضمار: أمدح ، فلو لم يكن وصفاً ما جاء فيه القطع ، ولا يقال في هذا الوجه الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بالخبر ، لأن ذلك جائزٌ حسن ، تقول: زيد قائم العاقل " . واتبعه السمين الحلبي<sup>(٥)</sup> . والمعنى في هذا الإعراب

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٣٠ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١ / ١٠٧ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٢٧١ .

(٤) البحر المحيط ٢ / ٢٨٧ .

(٥) الدرر المصون ٢ / ٥٣٩ .

يَبِينُ فَالْحَيِّ الْقِيَوْمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ - تَعَالَى - الْحَسَنَى وَصِفَاتِهِ.

الثاني: أن يكون ( الْحَيُّ الْقِيَوْمُ ) بدلين من ( هو ) والتقدير: اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الْحَيُّ الْقِيَوْمُ؛ لأن الْحَيِّ الْقِيَوْمِ بدل من (هو)، والضمير يعود إلى لفظ الجلالة. وهذا الرأي ذكره النحاس وأجازه مكي<sup>(١)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>. حيث قال الأخير: " أن يكون بدلاً من " هو " وحده، وهذا يبقى من باب إقامة الظاهر مقام المضمّر، لأنّ جملة النفي خبرٌ عن الجلالة، وإذا جعلته بدلاً حلَّ محلَّ الأولِ .."، وتبعهم جملة من المفسرين منهم القرطبي<sup>(٥)</sup>.

وإبدال الظاهر من المضمّر فيه تفصيل، وذلك أن البصريين<sup>(٦)</sup> يرون أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] - ( أن أذكره) بدل من الهاء في (أنسانيه) بدل اشتمال والمعنى: وما أنساني ذكره إلا الشيطان، ومثله قوله: ﴿وَرِثُهُ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٨٠]، وقول الشاعر<sup>(٧)</sup>: [الطويل]

على حالةٍ لو أنَّ في القوم حاتمًا      على جودهٍ لضعنَّ بالماء حاتم

- 
- (١) مشكل إعراب القرآن ١/١٠٧.
  - (٢) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٠٣.
  - (٣) البحر المحيط ٢/٢٨٧.
  - (٤) الدر المصون ٢/٥٣٩.
  - (٥) الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٧١.
  - (٦) المفصل علم العربية، ص ١٢٢، وشرح المفصل ٣/٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٩١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣/١٢٦-١٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/٢٦٠، وشرح شذور الذهب ص ٤١٢-٤١٤، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٠-٢٥٢.
  - (٧) البيت للفرزدق في ديوانه، ص ٨٤٢، وانظر شرح المفصل ٣/٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٩١، وشرح شذور الذهب، ص ٤١٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧/٣٣٩١. والشاهد فيه قوله: (حاتم) حيث جرّه على البدل من الضمير المتصل في (جوده).

وإن كان ضمير حاضر، فإن كان البدل بعضاً أو اشتمالاً جاز، نحو: "أعجبتني  
وجْهك" و "أعجبتني علمك" وقوله<sup>(١)</sup>: [الرجز]

أُوْعِدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي فَرَجُلِي شُنَّةُ الْمَنَاسِمِ

وقوله<sup>(٢)</sup>: [الوافر]

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

وإن كان بدل كل من كل فيما أن يدل على إحاطة أو لا، فإن دل عليها جاز نحو  
قوله تعالى: {تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا} [المائدة: ١١٤] —(أولنا) بدل من  
الضمير المجرور باللام - وهو "نا"-، وإن كان غير ذلك امتنع، نحو: "رَأَيْتَكَ زَيْدًا".  
وجوز ذلك الأخفش والكوفيون مستدلين بقوله<sup>(٣)</sup>: [البيسط]

(١) نسب البيت للعديل بن الفرخ، وكان قد هجا الحجاج بن يوسف الثقفي، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم، واستنجد بالقيصر، فحماه، فلما علم الحجاج بأمره بعث إلى القيصر يتهدده، فأرسله إليه، فلما مثل بين يديه استعطفه فأفرج عنه وأطلقه. انظر وشرح المفصل ٣/ ٧٠، وشرح شذور الذهب، ص ٤١٣، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٥١. أوعدي: تهددي بشر، والأدهم: جمع أدهم وهو القيد، وشنة: غليظة خشنة، المناسم: جمع منسم - بزنة مجلس- وأصله طرف البعير؛ فاستعمله في الإنسان وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف رجله بالقوة والجلادة والصبر على احتمال القيد. والشاهد فيه قوله: (رجلي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله (رجلي) من ضمير الحاضر، وهو ياء المتكلم في (أوعدي)، بدل بعض من كل.

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي في ديوانه، ص ٣٥، وانظر شرح المفصل ٣/ ٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٥، وشرح شذور الذهب، ص ٤١٤، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧/ ٣٣٩٩، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٥١، ونسب إلى رجل من بجيلة أو خثعم في كتاب سيبويه ١/ ٧٧.

ذريني: دعيني واركبني، ألفتني: وجدتي، مضاعاً: ذاهباً. فالشاعر يخاطب التي تعذله على اتلاف ماله والوجود به، فيقول لها: ذريني من عدلك فيني لن أطيع أمرك؛ لأن الحلم والتمييز والعقل يأمرني باتلافه في اكتساب الحمد وتحصيل المكارم. والشاهد فيه: (ألفتني حلمي) حيث أبدل الاسم الظاهر، وهو قوله (حلمي) من ضمير الحاضر، وهو ياء المتكلم التي وقعت مفعولاً أولاً لألفي، بدل اشتمال.

(٣) لم ينسب البيت إلى قائله. انظر توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٦٠ - ٢٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٤، وشرح شذور الذهب، ص ٤١٤، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧/ ٣٣٩٨. والشاهد فيه قوله: (بكم قريش) حيث أبدل الاسم الظاهر، وهو قوله: (قريش) من ضمير حاضر، وهو ضمير المخاطبين المجرور =

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلِّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

الثالث: أن يكون ( الحَيُّ الْقِيَوْمُ ) خبراً بعد خبر، ف ( الله لا إله إلا هو ) مبتدأ وخبر، وأجاز هذا الرأي مكي<sup>(١)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، وتبعهم القرطبي<sup>(٥)</sup>. والمعنى هنا الإخبار عن الله - تعالى - أنه حيّ قيوم، وهو ليس بدلاً منه يمكن أن يحل محله أو نعتاً له.

الرابع: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو الحَيُّ، وأجازه مكي<sup>(٦)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٧)</sup>، وأبو حيان<sup>(٨)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٩)</sup>، ووافقهم جملة من المفسرين منهم القرطبي<sup>(١٠)</sup>، والشوكاني<sup>(١١)</sup>. فالتقدير يصبح هنا: الله لا إله إلا هو هو الحَيُّ الْقِيَوْمُ، وكأنّ الجملة (هو الحَيُّ الْقِيَوْمُ) منفصلة عن الأخرى، ومعنى الإخبار في هذا الرأي بين.

---

=محلاً بالباء، بدل كل من كل. وستحدث عن مذهب الكوفيين والأخفش وأدلتهم السماعية والقياسية في المسألة الحادية عشرة.

- (١) مشكل إعراب القرآن ١/١٠٧.
- (٢) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٠٣.
- (٣) البحر المحيط ٢/٢٨٧.
- (٤) الدرر المصون ٢/٥٣٩.
- (٥) الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٧١.
- (٦) مشكل إعراب القرآن ١/١٠٧.
- (٧) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٠٣.
- (٨) البحر المحيط ٢/٢٨٧.
- (٩) الدرر المصون ٢/٥٣٩.
- (١٠) الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٧١.
- (١١) فتح القدير ١/٣٤٠.

هو محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، توفي سنة ١٢٥٠هـ، له ١٤ مؤلفاً، منها: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة وتحفة الذاكرين، ونيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، والدرر البهية في المسائل الفقهية. انظر الأعلام ٦/٢٩٨.

وبعد النظر في جميع هذه الآراء أرى أن الرأي الأول هو الأقرب إلى الصواب، فـ  
( الحَيُّ القَيُومُ ) نعتان لله - عز وجل -، ويعضد هذا الرأي أمران:

الأول: المعنى في هذا الرأي أن الله - تعالى - دائم البقاء، والقائم بتدبير سائر أمر خلقه في إنشائهم ورزقهم<sup>(١)</sup>، وبهذا المعنى يكون الإعراب الراجح هو النعت.

الثاني: قراءة ابن مسعود وعلقمة<sup>(٢)</sup> وإبراهيم النخعي<sup>(٣)</sup> والأعمش<sup>(٤)</sup> ( الحَيِّ القَيُومَ ) بالنصب على القطع<sup>(٥)</sup>.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٣٦.

(٢) علقمة بن قيس ابن عبد الله بن مالك بن علقمة بن سلامان بن كهيل بن بكر بن عوف ابن النخعي الكوفي، ويكنى أبا شبل، وكان راهباً أهل الكوفة عبادة وعلماً وفضلاً وفقهاً، توفي سنة ٦٢هـ. انظر الطبقات الكبرى ٦/٨٦-٩٢، والأنساب ١٣/٦٢-٦٣.

(٣) هو إبراهيم بن يزيد الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد ابن مالك بن النخع، ويكنى أبا عمران، وكان إماماً عالماً مشهوراً بالصلاح والزهد، وكان أعور، توفي سنة ٩٦هـ بالكوفة. انظر الطبقات الكبرى ٦/٢٧٠-٢٨٤.

(٤) هو أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي، الإمام العلم المقرئ الحافظ، وكان حجة باتفاق، وحديثه يقع عالياً في صحيح البخاري، لأنه يروى عن أبي نُعَيْم، وعن عبيد الله، توفي سنة ١٤٨هـ. انظر طبقات القراء للذهبي ١/١١٣-١١٦.

(٥) المحرر الوجيز ١/٣٤٠، والبحر المحيط ٢/٢٨٧.



## المسألة العاشرة: المعنى بين البدل والخبر واسم كان

قال تعالى: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾

[ النمل: ٥١ ]

في قوله: ﴿أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ ثلاث قراءات، الأولى بالكسر (إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ)، وهي قراءة الجمهور<sup>(١)</sup>، وذهب النحاة في إعرابه على الاستئناف<sup>(٢)</sup>، والمعنى: فانظر أي شيء كان عاقبة مكرهم، ثم فسر معنى الكلام فقال: إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ، فدل على أن العاقبة الدمار<sup>(٣)</sup>.  
والثانية قراءة الفتح، وهي قراءة الأعمش والحسن وابن أبي إسحاق والكوفيين وهم: عاصم<sup>(٤)</sup> وحمزة<sup>(٥)</sup> والكسائي ويعقوب وخلف<sup>(٦)</sup>، واختلف النحاة في موقع المصدر، فذكر النحاس خمسة آراء في إعراب المصدر (أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ)، وهي<sup>(٧)</sup>:

- (١) إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ١٥٦، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٤١، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/ ٢٦٦، والكثر في القراءات العشر، ص ٢١١.
- (٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٥١، والكشاف ٤/ ٤٦٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠١٠، والبحر المحييط ٧/ ٨٢، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢١٧.
- (٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٢٤.
- (٤) ذهب أبو بكر عاصم ابن أبي النجود السدي، إمام أهل الكوفة بالقراءات بعد شيخه أبي عبد الرحمن السلمي. وكان حسن الصوت في تلاوة القرآن، توفي سنة ١٢٧هـ، وقيل: ١٢٨هـ. انظر طبقات القراء الذهبي ١٠٥/١.
- (٥) هو أبو عمار حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي التيمي، أحد القراء السبعة، وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش، وكان إماما حجة ثقة ثبتاً، وعارفاً بالعربية، وحافظاً للحديث، توفي سنة ١٥٦هـ، وقيل: ١٥٨هـ. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٦١-٢٦٣.
- (٦) إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ١٥٦، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٤١، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/ ٢٦٦، والكثر في القراءات العشر، ص ٢١١، والبحر المحييط ٧/ ٨٢، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢١٧.
- (٧) هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب الأسدي البغدادي، كان أحد القراء العشرة، وكان يأخذ بمذهب حمزة إلا أنه خالفه في مائة وعشرين حرفاً، توفي سنة ٢٢٩هـ ببغداد. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٧٢-٢٧٤.
- (٧) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢١٥-٢١٦.

الأول: أن تكون (أنا دمرناهم) في موضع رفع بدلاً من عاقبة.

الثاني: أن تكون (أنا دمرناهم) في موضع رفع اسم كان.

الثالث: أن تكون (أنا دمرناهم) في موضع رفع على إضمار مبتدأ.

الرابع: أن تكون (أنا دمرناهم) في موضع نصب على خبر كان.

الخامس: أن تكون (أنا دمرناهم) في موضع نصب والتقدير: لأننا دمرناهم. وهذا الرأي والذي قبله لا علاقة لنا بهما؛ والسبب أننا نتناول موضعاً واحداً من الإعراب لا مواضع مختلفة، ونحن هنا في موضع الرفع، فالفصل الأول هو البديل المرفوع فلا يجوز أن يدخل المنصوب.

### واليك تفصيل هذه الآراء:

الأول: أن يكون المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها في موضع رفع بدل من (عاقبة) والتقدير: فانظر كيف كان تدميرنا إياهم، وجعل (كيف) خبر كان، و(عاقبة) اسمها. وهذا رأي الفراء<sup>(١)</sup>، والزجاج<sup>(٢)</sup>، ومكي<sup>(٣)</sup>، وأجازة الزمخشري<sup>(٤)</sup>، وابن عطية<sup>(٥)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٨)</sup>، وتبعهم جملة من المفسرين منهم القرطبي<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٦.
  - (٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٢٤.
  - (٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٥١.
  - (٤) الكشف ٤/ ٤٦٢.
  - (٥) المحرر الوجيز ٤/ ٢٦٤.
  - (٦) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠١٠.
  - (٧) البحر المحيط ٧/ ٨٢.
  - (٨) الدر المنصون ٨/ ٦٢٦.
  - (٩) الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢١٧.

قال الزجاج<sup>(١)</sup>: " .. ومن قرأ أنا دمرناهم - بالفتح - رفع العاقبة وإن شاء نصبها، والرفع أجود على معنى: فانظر كيف كان عاقبة أمرهم، وأضمر العاقبة " أنا دمرناهم " فيكون أنا في موضع رفعٍ على هذا التفسير، ... ".  
يجوز أن تكون " كان " تامة، و (أنا دمرناهم) بدلاً من (عاقبة)، و(كيف) في موضع الحال<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن يكون المصدر المؤول في موضع رفع اسم كان و (عاقبة) خبر كان مقدم والتقدير: فانظر كيف كان تدميرهم عاقبة مكرهم، وأجاز هذا الرأي الزجاج<sup>(٣)</sup>، ومكي<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> بل ورجحه، فقال<sup>(٦)</sup>: " بل كان هذا هو الأرجح، وكما كان النصب في قوله: {فما كان جواب قومه إلا أن قالوا} ونحوه أرجح لما تقدم من شبهه بالمضمر لتأويله بالمصدر، ... ".

الثالث: أن يكون المصدر المؤول (أنا دمرناهم) في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي تدميرهم، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، والمعنى كان عاقبة مكرهم هي تدميرنا إياهم. وأجاز هذا مكي<sup>(٧)</sup> والزمخشري<sup>(٨)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٩)</sup>، وأبو حيان<sup>(١٠)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١١)</sup>، والقرطبي<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٢٤.
  - (٢) مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٥١، والمحرر الوجيز ٤ / ٢٦٤.
  - (٣) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٢٤.
  - (٤) مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٥٢.
  - (٥) الدر المصون ٨ / ٦٢٧.
  - (٦) المصدر السابق ٨ / ٦٢٧.
  - (٧) مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٥٢.
  - (٨) الكشف ٤ / ٤٦٢.
  - (٩) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠١٠.
  - (١٠) البحر المحيط ٧ / ٨٢.
  - (١١) الدر المصون ٨ / ٦٢٦.
  - (١٢) الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٢١٧.

وقال محمد الأمين الشنقيطي<sup>(١)</sup>: " وهذان الوجهان - أي البدل من عاقبة مكرهم وأنها خبر مبتدأ محذوف تقديره هي: أي عاقبة مكرهم تدميرنا إياهم-، هما أقرب الأوجه عندي للصواب، ولذا تركنا غيرهما من الأوجه، والضمير في قوله: (مكرهم) وفي قوله: ﴿دمرناهم﴾ راجع إلى التسعة المذكورين، في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨] ."

القراءة الثالثة، هي قراءة أبي بن كعب " أن دمرناهم " وهي أن المصدرية التي تجوز أن تنصب المضارع، والكلام فيها كالكلام على " أنا دمرناهم " . فهذه تؤيد قراءة الفتح في (أنا)<sup>(٢)</sup> .

وأرى أن الأقرب إلى الصواب هو البدلية؛ لأن الغرض من البدل البيان أو التوكيد، وفي الآية إهمام في قوله: (عاقبة أمرهم)، فاحتاج إلى تبين، فجاء المصدر المؤول (أنا دمرناهم) لهذا. أما القول بأنه مصدر منصوب على تقدير حرف جر، أو القول بأنه خبر لمبتدأ مضمرة فبعيد؛ لأن هذين القولين يحتاجان إلى التقدير، والقول بدون تقدير أولى من الإضمار والتقدير.

(١) أضواء البيان ٦ / ٢٧٥ .

(٢) المحرر الوحيز ٤ / ٢٦٤، والبحر المحيط ٧ / ٨٢، والدر المصون ٨ / ٦٢٧، والجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٢١٧ .

## المسألة الحادية عشرة: المعنى بين البدل والمبتدأ والنداء

قال تعالى: ﴿ كُنَّبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢]

اختلف أهل العربية في إعراب (الذين)، وذكر النحاس ثلاثة آراء للنحاة، وهي<sup>(١)</sup>:

الأول: أن يكون (الذين) في موضع نصب على البدل من الكاف والميم .

الثاني: أن يكون (الذين) في موضع نصب على النداء .

الثالث: أن يكون (الذين) في موضع رفع بالابتداء وخبره (فهم لا يؤمنون).

وقبل مناقشة تلك الآراء وتوجيهها ومن ثم الترجيح، لابد أن أبين مذهب الكوفيين

والبصريين من مسألة إبدال الاسم الظاهر من الضمير المخاطب والمتكلم.

فمذهب الكوفيين والأخفش يميز الإبدال من الضمير المخاطب والمتكلم<sup>(٢)</sup>،

وأدلتهم سماعية وقياسية، فمن السماع الذي استدلوا به هذه الآية التي نحن بصدد

الحديث عنها، ومنه قول الشاعر: [ البسيط ]

بكم قريشٍ كُفِينَا كُلَّ مَعْضَلَةٍ وَأُمَّ نَهَجِ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا<sup>(٣)</sup>

حيث أبدل الاسم الظاهر " قريش " من ضمير الحاضر، وهو ضمير المخاطبين المجرور

محلا بالباء - بدل كل من كل - من غير أن بدل البدل على الإحاطة.

أما من جهة القياس فقد رأى الكوفيون أن النحاة باتفاق يميزون إبدال الاسم

الظاهر من ضمير الغائب، ولهذا فإنهم قاسوا مسألة إبدال الاسم من ضمير المتكلم

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٥٨ .

(٢) شرح المفصل ٣ / ٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٤، وشرح شذور الذهب، ص ٤١٤، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧ / ٣٣٩٧ - ٣٣٩٨، ٣٤٠٣ - ٣٤٠٥ .

(٣) البيت لم ينسب إلى قائل. انظر توضيح المقاصد والمسالك، ٣ / ٢٦٠ - ٢٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٤، وشرح شذور الذهب، ص ٤١٤، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧ / ٣٣٩٨ .

والمخاطب على جواز إبداله من ضمير الغائب<sup>(١)</sup>.

وجمهور البصريين يمنعون أن يأتي الاسم الظاهر بدلاً من ضمير المخاطب والمتكلم<sup>(٢)</sup>، وتبعهم في هذه المسألة جمهرة كبيرة من النحاة، منهم الزمخشري<sup>(٣)</sup>، وتبعه ابن يعيش إذ يقول<sup>(٤)</sup>: "واعلم أن المضمرة كلها لك أن تبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب، فلا يحسن البديل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين، لو قلت: مررت بك زيد، أو مررت بي زيد أو بي المسكين كان الأمر لم يجز شيء من ذلك لأن الغرض من البديل البيان وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح فلم يحتج إلى بيان".

وابن مالك في هذه المسألة لا يخرج على رأي البصريين، ولكنه يميز الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب إذا دلّ على إحاطة، أو كان البديل بدل اشتمال أو بدل بعض من كل، وقد أجاز ذلك في ألفيته:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا      تبدله إلا ما إحاطة جلا

أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً      كأنك ابتهاجك استمالاً<sup>(٥)</sup>

وتبعه في ذلك ابن هشام<sup>(٦)</sup>.

والأدلة التي اعتمد عليها البصريون وأشياهم أدلة قياسية في جملتها، وقد وضحتها النحاة المتأخرون منهم الرضي، فقد ذكر أن الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب يؤدي إلى نقص في البديل في قوله: "فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين أي المتكلم والمخاطب، وهما أعرف المعارف، كان البديل أنقص في التعريف من المبدل منه، فيكون

(١) همع الهوامع ٢ / ١٢٧.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ٢٦٠.

(٣) المفصل في علم العربية، ص ١٢٢.

(٤) شرح المفصل ٣ / ٧٠.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٥٠.

(٦) شرح شذور الذهب، ص ٤١٣ - ٤١٤.

أنقص في الإفادة منه، إذ المدلولان واحد وفي الأول زيادة تعريف" (١).

### واليك تفصيل القول في هذه الآراء النحوية:

الأول: أن يكون (الذين) في موضع نصب على البدل من الكاف والميم، وهذا رأي الأخفش<sup>(٢)</sup>، والمعنى كما قال القرطبي: إنه ليجمعن المشركين الذين خسروا أنفسهم<sup>(٣)</sup>. وردّ هذا الرأي كثير من النحاة، وعلتهم في ذلك أنه لا يجوز كما لا يجوز مررت بك زيد فخطأه المبرد<sup>(٤)</sup>، وتابعه في ذلك مكّي بن أبي طالب<sup>(٥)</sup> وأبو البقاء<sup>(٦)</sup> فوصفا قول الأخفش بالبعيد؛ لأن المخاطب لا يبدل منه غير مخاطب، وعلل ابن عطية ذلك بقوله<sup>(٧)</sup>: "لا تقول: رأيتك زيدا، على البدل؛ للإشكال" وعلله أبو البقاء بقوله<sup>(٨)</sup>: "لأن ضمير المتكلم والمخاطب لا يُبدل منهما لوضوحهما غاية الوضوح، وغيرهما دونهما في ذلك". وردّ ابن عطية على هؤلاء بقوله<sup>(٩)</sup>: "وقوله في الآية (ليجمعنكم) مخالف لهذا المثال لأن الفائدة في البدل مترقبة من الثاني وإذا قلت: مررت بك زيد فلا فائدة في الثاني، وقوله: ﴿ليجمعنكم﴾ يصلح لمخاطبة الناس كافة فيفيدنا إبدال ﴿الذين﴾ من الضمير أنهم هم المختصون بالمخاطب هنا، وخصوا على جهة الوعيد، ويتضح فيها الوعيد إذا جعلنا اللام للقسم وهو القول الصحيح، ويجيء هذا بدل البعض من الكل".

(١) شرح الكافية ٢ / ٤٠٩.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ٤٨٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٩٦.

(٤) المقتضب ٣ / ٢٧٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٥٨.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٨٣.

(٧) المحرر الوجيز ٢ / ٢٧٢.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٨٣.

(٩) المحرر الوجيز ٢ / ٢٧٢.

فردّ علي ابن عطية أبو حيان بقوله<sup>(١)</sup>: " وما ذكره ابن عطية في هذا الرد ليس بجيد. لأنه إذا جعلنا (ليجمعنكم) يصلح لمخاطبة الناس كافة كان (الذين) بدل بعض من كل، ويحتاج إذ ذاك إلى ضمير، ويقدر ﴿الذين خسروا أنفسهم منهم﴾ وقوله: فيفيدنا إبدال (الذين) من الضمير أنهم هم المختصون بالخطاب وخصوا على جهة الوعيد وهذا يقتضي أن يكون بدل كل من كل فتناقض أول كلامه مع آخره؛ لأنه من حيث الصلاحية يكون بدل بعض من كل، ومن حيث اختصاص الخطاب بهم يكون بدل كل من كل، والمبدل منه متكلم أو مخاطب في جوازه خلاف، فذهب الكوفيين والأخفش أنه يجوز، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز، وهذا إذا لم يكن البدل يفيد معنى التوكيد، فإنه إذ ذاك يجوز وهذا كله مقرر في علم النحو".

وردّ علي أبي حيان السمين الحلبي بأنه ليس هناك تناقض<sup>(٢)</sup>: " ما أبعدّه عن التناقض؛ لأن بدل البعض من الكل من جملة المخصّصات. كالتخصّص بالصفة والغاية والشرط، نصّ أهل العلم على ذلك، فإذا تقرر هذا فالمبدل منه بالنسبة إلى اللفظ في الظاهر عام، وفي المعنى ليس المراد به إلا ما أراده المتكلم فإذا ورد " اقتلوا المشركين بني فلان" مثلاً فالمشركون صالح لكل مشرك من حيث اللفظ، ولكن المراد به بنو فلان، فالعموم في اللفظ والخصوص في المعنى، فكذا قول أبي محمد - أي ابن عطية - يصلح لمخاطبة الناس، معناه أنه يعمّم لفظاً. وقوله " فيفيدنا إبدال الضمير إلى آخره " هذا هو المخصّص فلا يجيء تناقض البتة، وهذا مقرر في علم أصول الفقه".

الثاني: أن يكون (الذين) في موضوع نصب على النداء، نداء مفرد، ذكره النحاس<sup>(٣)</sup>، والقرطبي<sup>(٤)</sup>، وقال فيه ابن عطية<sup>(٥)</sup>: "وهو فاسد؛ لأن حرف النداء لا يسقط

(١) البحر المحيط ٨٧/٤.

(٢) الدر المصون ٥٥٢/٤.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٥٨/٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٦/٣٩٦.

(٥) المحرر الوجيز ٢/٢٧٢.



مع المبهمات "، وتقديره: يا أيها الذين خسروا أنفسهم .

الثالث: أن يكون (الذين) في موضع رفع الابتداء وخبره (فهم لا يؤمنون) ودخلت الفاء لما فيه من معنى الشرط، وهذا رأي مكّي<sup>(١)</sup>، وأبي البقاء<sup>(٢)</sup>، وقال ابن عطية<sup>(٣)</sup>: "وهذا قول حسن"، وقال القرطبي<sup>(٤)</sup>: "وهو أجود ما قيل فيه". كما استحسنته النحاس بقوله: "وقيل قول ثالث وهو أجودها يكون (الذين) في موضوع رفع بالابتداء وخبره (فهم لا يؤمنون)<sup>(٥)</sup>".

وأرى أن الرأي الأقرب للصواب هو ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الاسم الظاهر لا يبدل من الضمير المخاطب أو المتكلم وذلك لعدة أسباب، هي:

أولاً: أنه جاء في القرآن بدل الغائب من المخاطب بإعادة العامل، وهو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ﴾ [المتحنة: ٦] ثم أبدل من الكاف والميم بإعادة الخافض، فقال: ﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾

ثانياً: لم يرد في القرآن الكريم نص واضح صريح جاء فيه الاسم الظاهر بدلاً من ضمير المخاطب أو المتكلم، أما هذه الآية الكريمة التي تناولتها بالحديث فهي متأولة، ثم هي أقرب إلى الاستثناء من البدل.

ثالثاً: إن ضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح، والغرض من البدل البيان، فإذا كانا يفيدان هذا المعنى فلا حاجة إلى إبدال الاسم الظاهر منهما.

رابعاً: إن الآية تفيد لا تفيد البديلية بل تفيد الإخبار والتهديد.

(١) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٥٨.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٨٣.

(٣) المحرر الوجيز ٢ / ٢٧٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٩٦.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٥٨.

## المسألة الثانية عشرة: المعنى بين البدل والمبتدأ والتوكيد

قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُكَادِرُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَآتَى لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴾ [ التوبة: ٦٣ ]

اختلف النحاة في موضع ( فأن )، وذكر النحاس أربعة آراء للنحاة، وهي<sup>(١)</sup>:

الأول: أن تكون ( أن ) الثانية مُبدلةً من الأولى، وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

الثاني: أن تكون ( أن ) الثانية مكرره للتوكيد.

الثالث: أن تكون ( أن ) مبتدأ والخبر محذوف، والمعنى فوجوب النار له، وهذا رأي الأخفش.

الرابع: أن تكون ( أن ) خبراً لمبتدأ محذوف؛ والمعنى فالواجب أن له نار جهنم.

### وإليك تفصيل القول لهذه الآراء:

الأول: أن تكون ( أن ) بدلاً من الأولى، وهذا رأي الخليل<sup>(٢)</sup> وسيبويه<sup>(٣)</sup>.

ورد هذا الرأي كثير من النحاة منهم أبو البقاء بقوله<sup>(٤)</sup>: " وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أن الفاء التي معها تمنع من ذلك، والحكم بزيادتها ضعيف. والثاني: أن جعلها بدلاً يُوجبُ سقوطَ جواب " مَن " من الكلام ". كما تابعهم في ذلك المفسرون منهم مكي<sup>(٥)</sup>، بقوله: " ويلزم في القولين جَوَازَ البَدَلِ والتأكيد قبل تمام المُبدل مِنْهُ وَقَبْلَ تمام المُؤكِّد فالقولان عند أهل النظر ناقضان لِأَنَّ (أن) من قوله: ﴿ الميعلما أنه ﴾ لم يتم قبل

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفواهيدي الأزدي، واضع علم العروض والقافية، وأول من دون معجماً في اللغة وهو معجم العين، توفي سنة ١٧٣ هـ. ومن مصنفاته: العين، ومعاني الحروف، وتفسير حروف اللغة، والعروض، والنغم، والنقط والشكل. انظر الأعلام ٢ / ٣٦٣.

(٣) الكتاب ١ / ٤٦٧.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٤٩.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٦٦ - ٣٦٧.

الفاء فكيف تبدل مِنْهَا أو تؤكد قبل تمامها وتمامها هُوَ الشَّرْطُ وَجَوَابُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَجَوَابَهُ خَيْرٌ "أَنَّ" وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَمَامِ خَيْرِهَا". وكذلك عارضه ابن عطية بقوله<sup>(١)</sup>: " وهذا معترض بأن الشيء لا يبدل منه حتى يستوفي، والأولى في هذا الموضع لم يأت خبرها بعد إذ لم يتم جواب الشرط، وتلك الجملة هي الخبر، وأيضاً فإن الفاء تمنع البدل، وأيضاً فهي في معنى آخر غير الأول فيقلق البدل، وإذا تلطف للبدل فهو بدل الاشتمال".

الثاني: أن تكون ( أن ) الثانية مكرره للتوكيد؛ لأن الكلام قد تم، وهذا الرأي لأبي عمر الجرمي<sup>(٢)</sup> واختاره الزجاج<sup>(٣)</sup> بقوله: " ومن قال فَأَنَّ لَهُ، فَإِنَّمَا أَعَادَ " فَأَنَّ " توكيداً؛ لأنه لما طال الكلام كان إعادتها أوكد"، وجوزّه أبو البقاء وشبهها بآية أخرى بقوله<sup>(٤)</sup>: " أنها كررت توكيداً؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا أَلْسُوءَ بِجَهَنَّمَ﴾ [ النحل: ١١٩ ]، ثم قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا﴾؛ والفاء على هذا جواب الشرط".

وهناك فرقٌ بين البدل والتوكيد، فالمقصود بالحكم في التوكيد هو المتبوع، والتابع مكمل للحكم أي موضح وكاشف عن المراد منه، أما في البدل فالمقصود بالحكم هو البدل نفسه وليس ما قبله (المبدل منه)، فالرأي الأول يركز على الجزاء والمعنى: ألم يعلموا أن لمن يحادد الله ورسوله نار جهنم، أما الرأي الثاني فكُرِّرَتِ الثانيةُ توكيداً، ليس المراد بها إلا ما أريد بالأولى وهو التوكيد على أنه مَنْ يحادد الله ورسوله فَإِنَّ لَهُ نار جهنم.

الثالث: أن تكون ( أن ) في موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف، وهذا رأي

(١) المحرر الوجيز ٣ / ٥٤.

(٢) المسائل المنتهية، ص ١٩٣.

أبو عمر الجرمي هو صالح بن إسحاق الجرمي، توفي سنة ٢٢٥هـ. ومن مؤلفاته: الفرخ، والأبنية، والعروض، ومختصر نحو المتعلمين، وغريب سيبويه. انظر انباه الرواة ٢ / ٨٠ - ٨٢، وشذرات الذهب ٣ / ١١٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٥٩.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٤٩.

الأخفش<sup>(١)</sup> وعلل رأيه بقوله: هي في موضع رفع؛ لأن الفاء قطعت ما قبلها مما بعدها، تقديره: فوجوب النار له. وأجازه جملة من النحاة منهم أبو البقاء<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أن تكون ( أن ) خبراً لمبتدأ محذوف، والمعنى فالواجب أن له نار جهنم، فالفاء في هذا القول والذي سبقه جواب الشرط، والجملة خبر ( أن )<sup>(٣)</sup>. وجوز هذا الرأي أبو البقاء<sup>(٤)</sup>.

والرأي الأقرب إلى الصواب هو أن يكون العلم على بابه فتسد ( أن ) مسد مفعولين، و( من ) شرطية، و ( فأن له نار ) جوابها، والجملة الشرطية في محل رفع خبر ( أن ) الأولى، وهذا ما قاله السمين، مع استغرابه من آراء النحاة الكثيرة في قوله: " وهذا تخريج واضح وقد عدل عن هذا الواضح جماعة إلى وجوه أخر"<sup>(٥)</sup>. ومن هنا كان من باب أولى اختيار الأقرب من غير تأويل ولا تقدير القراء.

الثانية بالكسر ﴿فإن له نار جهنم﴾، وهي قراءة ابن أبي عبلة، ووجهها في العربية قوي؛ لأن الفاء تقتضي القطع والاستئناف، والكسر مختار لأنه لا يحتاج إلى إضمار بخلاف الفتح<sup>(٦)</sup>. وأجاز الخليل وسيبويه فإن له نار جهنم بالكسر. قال سيبويه: هو جيد وأنشد<sup>(٧)</sup>: [الطويل]

وَعَلِمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ      قَلَائِصُ تُخَدِي فِي طَرِيقِ طَلَائِحِ  
وَأَنِّي إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي مَنَاخَهَا      فَإِنِّي عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِحُ

(١) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٥٧.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٤٩.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٦٧.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٤٩.

(٥) المصدر السابق ٦ / ٧٧.

(٦) المحرر الوجيز ٣ / ٥٤، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٤٩، والبحر المحيظ ٥ / ٦٦.

(٧) الببتان لابن مقبل في ديوانه، ص ٤٥ - ٤٦، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ص ٥٠.



**الفصل الثاني**  
**معاني البدل**  
**المنصوب مع غيره**

## المسألة الأولى: المعنى بين البدل والمفعول به

قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُم بَيْنَ وَبَيْنَ يَغْيِرَ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٠]

هذه الآية معطوفة على الجملة التي قبلها، فالضمير المرفوع في (جعلوا) عائد إلى (قومك) من قوله: (وكذب به قومك) . وهذا انتقال إلى ذكر شرك آخر من شرك العرب، وهو جعلهم الجن شركاء لله في عبادتهم كما جعلوا الأصنام شركاء له في ذلك . وقد كان دين العرب في الجاهلية خليطاً من عبادة الأصنام وعبادة الكواكب وعبادة الشياطين، كما كان لديهم اعتقادات باطلة، كاعتقاد سلطة الجن والشياطين ونحو ذلك<sup>(١)</sup> .

واختلف النحاة في إعراب كلمة ( الجن ) في هذه الآية الكريمة، فذكر النحاس

رأين للنحاة، هما<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يكون " الجن " هو المفعول الأول، و " شركاء " مفعول ثانٍ، والتقدير: وجعلوا لله الجن شركاء.

الثاني: أن يكون " الجن " بدلاً من شركاء، والمفعول الثاني لله.

### واليك تفصيل القول في هذه الرأيين:

الأول: أن يكون الجعل هنا بمعنى التصيير، و " الجن " هو المفعول الأول، والثاني هو " شركاء "؛ لأن الجن هو المقصود من السياق لا مطلق الشركاء. وقدم ثانيهما على الأول لأنهم يقدمون الأهم الذي هم بشأنه أعنى كما قال سيبويه<sup>(٣)</sup>، فتقدير المعنى في هذا الوجه: وصيروا الجن شركاء، فالجن شركاء لله، وفائدة هذا التقديم

(١) التحرير والتنوير ٧ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٨٧ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٤ .

استعظام أن يتخذ الله شريك من كان ملكاً، أو جنياً، أو إنسياً، أو غير ذلك<sup>(١)</sup>.  
والمعنى أنهم أطاعوا الجن فيما سولت لهم من شركهم فجعلوهم شركاء لله. وهذا  
رأي النحاس<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٣)</sup>، وأخذ به ابن عطية<sup>(٤)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٥)</sup>،  
والسمين الحلبي<sup>(٦)</sup>، وابن عاشور<sup>(٧)</sup>.

الثاني: أن يكون " شركاء " مفعولاً أول و " لله " متعلق بمحذوف على أنه المفعول الثاني، و " الجن " بدل من " شركاء "، وهذا رأي الفراء<sup>(٨)</sup>، وأجاز ذلك النحاس<sup>(٩)</sup>،  
والزمخشري<sup>(١٠)</sup>، ومكي بن أبي طالب<sup>(١١)</sup>، وابن عطية<sup>(١٢)</sup>، وأبو البقاء<sup>(١٣)</sup>، إلا أن  
مكيًا لما ذكر هذا الوجه جعل اللام من " لله " متعلقة بجعل.

وقد رد أبو حيان على هذا الرأي في قوله<sup>(١٤)</sup>: " وما أجازوه - يعني الزمخشري  
ومن معه - لا يجوز؛ لأنه يصح للبدل أن يحل محل المبدل منه، فيكون الكلام منتظماً، لو  
قلت: وجعلوا لله الجن، لم يصح وشرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر  
القولين، أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول. وهذا لا يصح هنا البتة كما ذكرنا".

(١) الكشاف / ٢ / ٣٨٠، والتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ١٣ / ١٢٠.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٨٧.

(٣) الكشاف / ٢ / ٣٨٠.

(٤) المحرر الوجيز / ٢ / ٣٢٩.

(٥) التفسير الكبير ١٣ / ١٢٠.

(٦) الدر المصون ٥ / ٨٣.

(٧) التحرير والتنوير ٧ / ٤٠٥ - ٤٠٦.

(٨) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٤٨.

(٩) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٨٧.

(١٠) الكشاف / ٢ / ٣٨٠.

(١١) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٨٢.

(١٢) المحرر الوجيز / ٢ / ٣٢٩.

(١٣) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٢٦.

(١٤) البحر المحيط ٤ / ١٩٦.

وقال الفخر الرازي<sup>(١)</sup>: " وهذا ضعيف لأن البدل ما يقوم مقام المبدل، فلو قيل: وجعلوا لله الجن لم يكن كلاماً مفهوماً بل الأولى جعله عطف بيان".

وقال السمين الحلبي<sup>(٢)</sup>: " قلت بعد أن جعل " لله " مفعولاً ثانياً كيف يُتصوّر أن يجعل اللام متعلقة بالجعل؟ هذا ما لا يجوز لأنه لما صار مفعولاً ثانياً تعيّن تعلقه بمحذوف على ما عرفته غير مرة".

ويُلاحظ أن هذه الردود اعتمدت على الصناعة النحوية من حيث قولهم في البدل إنه يحل محلّ المبدل منه، ومن حيث تعلق اللام بالجعل عند السمين الحلبي، واعتمدت أيضاً على المعنى، فاستناداً إلى القاعدة النحوية السابقة فالمعنى غير مقبول إذا جعلت البدل مكان المبدل منه وقلت: وجعلوا لله الجن. وقد بيّن ابن عادل<sup>(٣)</sup> سبب موافقة النحاس والزمخشري وغيرهما على هذا الرأي ما دامت الصناعة والمعنى يرفضه من خلال إجابته على أبي حيان والسمين الحلبي في قوله<sup>(٤)</sup>: " فإنهما أجازا أن يكونا مفعولين قدم ثانيهما على الأول، وأجازا أن يكون (الجنّ) بدلاً من (الشركاء) ومفسراً للشركاء هذا نص عبارتهم، وهو معنى صحيح أعني كون البدل مفسراً، فلا معنى لرد هذا القول، وأيضاً فقد ردّ على الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا﴾ [المائدة: ١١٧] فإنه لا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه، قال: " ألا ترى إلى تجويز النحويين (زيد مررت به أبي عبد الله) ولو قلت: (زيد مررت بأبي عبد الله) لم يجز إلا على رأي الأخفش، وقد سبق هذا في (المائدة) فقد قرّر هو أنه لا يلزم حُلُول البدل محلّ المبدل من، فكيف يرُدُّ به هنا؟".

(١) التفسير الكبير ١٣ / ١٢٠.

(٢) الدر المصون ٥ / ٨٣.

(٣) هو أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، كان مفسراً، توفي سنة ٨٨٠هـ. ومن مصنفاته: اللباب في علوم الكتاب. انظر معجم المؤلفين ٧ / ٣٠٠.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٨ / ٣٣٥.



وقرأ شعيب بن أبي حمزة<sup>(١)</sup> ويزيد بن قطيب وأبو حيوة رواية عنهما أيضاً "شركاء الجن" بخص النون على الإضافة التي للتيين، والمعنى: أشركوهم في عبادته لأنهم أطاعوهم كما يطاع الله. وقال أبو حيان<sup>(٢)</sup>: " ولا يتضح معنى هذه القراءة، إذ التقدير: " وجعلوا شركاء الجن لله". وهذا معنى لا يظهر. ورد عليه السمين الحلبي فقال<sup>(٣)</sup>: " قلت: معناها واضح بما فسره الزمخشري في قوله، والمعنى: أشركوهم في عبادته إلى آخره ولذلك سمّاها إضافة تبيين، أي إنه بين الشركاء كأنه قيل: الشركاء المطيعين للجن"<sup>(٤)</sup>.

والفرق بين الرأيين بين، فلا يقدم الخبر على المبتدأ إلا لغاية في المعنى، وسيبويه يقول: كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهملانهم ويعنيانهم، فهناك فرقٌ بين قولك: ( جعلوا لله الجن شركاء) و(جعلوا لله شركاء الجن) أما الجملة الأولى فهي تحمل معنى الإخبار عن الجن بكونهم شركاء، وأنهم صاروا شركاء لله، إذ إن المفعول الأول هو المبتدأ في الأصل والثاني خبر في الأصل، والخبر هو الجزء المتمم والمكمل للفائدة، وأما الرأي الثاني فالمعنى فيه أن الجن لله، و التركيز فيه على البدل لا المبدل منه؛ لأنّه هو المقصود من السياق لا مطلق الشركاء، والمبدل منه كأنه محذوف.

ولو أن تركيب الآية جاء على نحو آخر، مثل: ( وجعلوا الجن شركاء لله) لكان ذلك - كما قلنا سابقاً- مجرد إخبار بأن أناساً أو بعضاً من الناس قد أشركوا الجن مع الله، أو أن الذين أشركوا الجن مع الله هم من الناس. والأمر هكذا معروف عند الذين

(١) هو شعيب بن أبي حمزة دينار الحمصي الأموي، حافظ للحديث ثقة، ولي الكتابة لهشام بن عبد الملك، توفي سنة ١٦٢هـ. انظر الأعلام ٣/ ١٦٦.

(٢) البحر المحيط ٤/ ١٩٦.

(٣) الدر المصون ٥/ ٨٦.

(٤) المحرر الوجيز ٢/ ٣٢٩، والتفسير الكبير ١٣/ ١٢٠، والبحر المحيط ٤/ ١٩٦، والدر المصون ٥/ ٨٥ -

قالوا بالشريك وعند الذين أتبعوهم عليه، وهذا لا يستدعي الإنكار ولا الاستهجان!..  
أما أن يأتي تركيب الألفاظ على الشكل الذي ورد في الآية الكريمة، فإنَّ الوضع  
يختلف عندئذٍ تماماً؛ لأنه يُبين هَوْلَ الصورة التي أراد الله سبحانه أن يرسمها في الأذهان  
عن شرك المشركين، وهو نَبأٌ عظيم من مُوجدِهِم وخالقِهِم ورازقِهِم، إلا أنهم من ذلك  
الوجود والخلق والرزق، استكبروا وأشركوا معه في الألوهية والقدرة غيره!.. فكان لا  
بُدَّ لكي تظهر تلك الصورة على فظاعتها، من تقديم لفظة "شركاء" للاستهجان من  
الشرك أولاً، ثم للتبويه الساخر بالشريك المجمعول الذي هو خلقٌ ضعيف أمام ألوهية الله  
الخالق. وهكذا كان لتقديم لفظ "شركاء" على لفظ "الجن" أهمية كبرى، إذ أوضح  
فظاعة الشرك وقبحه، ودلَّ على إنكار الله - سبحانه - لذلك الشرك إنكاراً عظيماً، لأنه  
يُعتبر ظلماً شديداً لقدسيتها ربوبيته - وهو لا يغفر أن يُشرك به - ثم ثنى بلفظة "الجن"  
لاستثبات ضعف الجن المخلوق أمام الله الخالق.

إذا فقد جاءت الآية الكريمة تبين أهمية الموضوع المخبر عنه. وليس غيرها أبداً،  
بقادر على أن ينقلنا إلى جوِّ تلك الصورة المستنكرة للشرك بما فيها من هولٍ مليءٍ  
بالسخرية والاستهجان. وهي في الوقت نفسه لا تتخلَّى عن روعة التعبير، وبلاغة  
السبك، اللتين لولاهما لما هزَّت المفاجأة الشاعر، ولا حرَّكت الأحاسيس لِتُشيع نور  
الألوهية الحققة في القلوب الموحدّة المؤمنة التي تُنزّه الخالق - سبحانه وتعالى - عن كل  
شريكٍ وندٍ<sup>(١)</sup>.

وبعد النظر في آراء النحاة وأدلتهم، يتبين أن الرأي الأول هو الأقرب إلى  
الصواب؛ لخلوه من الحذف والتقدير. أما الرأي الثاني وهو كون الجن بدلاً من شركاء  
فبعيد؛ لأنَّ البديل يحل محل المبدل منه، فلو قيل: وجعلوا لله الجن، لم يكن كلاماً مفهوماً،

(١) الإعراب في القرآن الكريم، ص ٥٦ - ٥٧.

لذلك لا يصح أن يعرب الجن بدلاً من شركاء.

وقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا

يَسْتَطِيعُونَ﴾ [سورة النحل: ٧٣]

هذه آية تقريع للكفار وتوبيخ على عبادتهم من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات بإنزال المطر لإحياء موتان الأرض، ولا من الأرض بإخراج شيء من نباتها وثمارها لهم. وتأكيد عجز معبوداتهم عن ذلك بأنهم لا يستطيعون، أي لا يملكون أن يرزقوا. والاستطاعة منفية عنهم أصلاً؛ لأنهم جماد ليس فيه قابلية استطاعة شيء<sup>(١)</sup>.

واختلف النحاة في إعراب كلمة "شيئاً"، وذكر النحاس من آرائهم رأيين، هما<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن قوله "رزقاً" مصدر، و"شيئاً" مفعول به لهذا المصدر؛ والمعنى في هذا الرأي: ويعبدون من دون الله ما لا يملك أن يرزقهم شيئاً من الرزق. وهذا ما ذهب إليه الكوفيون وأبو علي معهم. ونظير هذا الإعراب قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥ - ٢٦] فـ(كفاتا) مصدر منصوب به (أحياء) أي تكفت الأحياء والأموات. ومثله قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾

[البلد: ١٤ - ١٥] فقوله: (يتيمًا) مفعول به للمصدر الذي هو إطعام؛ أي أن يطعم يتيمًا ذا مقربة. وقد نقل مكّي أن اسم المصدر لا يعمل عند البصريين إلا في شعر<sup>(٣)</sup>. وقال السمين الحلبي<sup>(٤)</sup>: "قلت: وقد اختلفت النقلة عن البصريين: فمنهم من نقل المنع، ومنهم من نقل الجواز. وقد ذكر الفارسي انتصابه "رزقاً" كما تقدم، والمصدر إنما هو

(١) تفسير الطبري ١٤ / ٣٠٥، والحرر الوجيز ٣ / ٤٠٩، والتحرير والتنوير ١٤ / ٢٢١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٠٣.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٩ - ٢٠.

(٤) الدر المصون ٧ / ٢٦٦ - ٢٦٧.

الرَّزْقَ بفتح الراء كالرَّعِي والطَّحْن. وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ<sup>(١)</sup>: بَأَنَّ الرَّزْقَ اسْمُ الْمَرْزُوقِ كَالرَّعِي وَالطَّحْن. وَرُدَّ عَلَى ابْنِ الطَّرَاوَةِ: بَأَنَّ الرَّزْقَ بِالْكَسْرِ أَيْضاً مُصَدِّراً كَالْعَلَمِ، وَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ فِيهِ، فَصَحَّ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْمَفْعُولِ، وَقِيلَ: هُوَ اسْمُ مُصَدِّرٍ وَالْكَوْفِيُّ يَجُوزُ عَمَلُهُ فِي الْمَفْعُولِ - فَشَيْئاً - مَفْعُولُهُ عَلَى رَأْيِهِمْ، وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مَرْزُوقٍ وَ(شَيْئاً) بَدَلَ مِنْهُ عَلَى أَيِّ لَا يَمْلِكُ لَهُمْ شَيْئاً".

وقال النحاس<sup>(٢)</sup>: " وقال غيره: لا يجوز أن يكون منصوباً برزق لأنه اسم ليس بمصدر كما لا يجوز: (عَجِبْتُ مِنْ دُهْنٍ زَيْدٍ لِحَيْتِهِ)، حتى يقول من دَهْنٍ ".  
الثاني: أن قوله ( شَيْئاً ) بَدَلَ مِنْ قَوْلِهِ ( رَزْقاً )، والمعنى: لا يملكون لهم رزقاً لا قليلاً ولا كثيراً، وهذا رأي الأخفش والبصريين<sup>(٣)</sup>.

ورد على هذا الرأي أبو حيان والسمين الحلبي بأنه غير مفيد؛ إذ من المعلوم أن الرزق شيء من الأشياء، ويؤيد ذلك: أن البديل يأتي لأحد معنيين: البيان أو التأكيد، وهذا ليس فيه بيان؛ لأنه أعم، ولا تأكيد؛ لأنه لعمومه ليس مرادفاً<sup>(٤)</sup>.  
وأجيب بأن تنوين (شئنا) للتقليل والتحقيق فإن كان تنوين (رزقاً) كذلك فهو مؤكد وإلا فمبين وحينئذ فيصح فيه أن يكون بدل بعض أو كل ولا إشكال<sup>(٥)</sup>.

وهناك فرق في المعنى بين الرأيين، فالرأي الأول فيه إخبار بعدم استطاعة معبوداتهم القيام بالأرزاق، والمعنى: ويعبدون من دون الله ما لا يملك أن يرزقهم شيئاً من الرزق.

---

(١) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي الملقب النحوي، المعروف بابن الطراوة، كان عالم الأندلس في زمانه بالنحو، وعنه أخذ أئمة العربية بالأندلس، توفي سنة ٥٢٨هـ، وقد صنف المقدمات على كتاب سيبويه. انظر تاريخ الإسلام ٤٧٤/١١.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤٠٣/٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٦٠٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٠٣/٢، وأضواء البيان ٢٤٣/٣.

(٤) البحر المحيط ٥٠١/٥، والدر المصون ٢٦٦/٧.

(٥) البحر المحيط ٥٠١/٥، والدر المصون ٢٦٦/٧، وروح المعاني ١٩٣/١٤.

والمعنى في الرأي الثاني أنَّ الشيء هو المقصود بالرزق، وقد ذكرنا رد أبي حيان والسمين الحلبي على هذا المعنى بأنه غير مفيد؛ إذ من المعلوم أن الرزق شيء من الأشياء، ويؤيد ذلك: أن البدل يأتي لأحد معنيين: البيان أو التأكيد، وهذا ليس فيه بيان؛ لأنه أعم، ولا تأكيد؛ لأنه لعمومه ليس مرادفاً.

بعد النظر في آراء النحاة وأدلتهم، يتبين أن مذهب الكوفيين وأبا علي الفارسي هو الأقرب إلى الصواب، فـ(شيئاً) مفعول به للمصدر (رزقاً)، ويعضد هذا الرأي عدة أمور:

الأول: المصدر يعمل عمل الفعل إذا كان نائباً مناب الفعل، نحو: "ضرباً زيداً" فـ(فزيد) منصوب بـ(ضرباً) لنيابته مناب "اضرب" وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في اضرب، وإذا كان مقدراً بـ(أن) والفعل، أو بـ(ما) والفعل، فيقدر بـ(أن) إذا أريد المضى أو الاستقبال، نحو: "عجبت من ضربك زيداً أمس أو غداً" والتقدير: من أن ضربت زيداً أمس، أو من أن تضرب زيداً غداً، وكذلك الآية التي تناولناها بالحديث قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣] و التقدير يعبدون من دون الله ما لا يملك أن يرزقهم شيئاً من الرزق، ويقدر بـ(ما) إذا أريد به الحال، نحو: "عجبت من ضربك زيداً الآن" التقدير: مما تضرب زيداً الآن.

الثاني: خلوه من الحذف والتقدير، والشواهد التي استدل بها الكوفيون تؤيد مذهبهم، وهي كثيرة، ولا تحتاج إلى تقدير ولا تأويل. ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر: [الطويل]

فإنك والتأبين عروة بعدما دَعَاكَ وأيدينا إليه شَوَارِعُ<sup>(١)</sup>

(١) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٣ / ٩٦، والعيبي ٣ / ٥٢٤، والأشعري ٢ / ٢٠٠. والشاهد فيه قوله: (والتأبين عروة) حيث نصب المصدر المقترن بـ(أل) مفعولاً به.

وقوله:

لقد عَلِمْتَ أُولَى المَغِيرَةِ أَنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا<sup>(١)</sup>

الثالث: أن الآية لا تفيد البدل؛ لأن الغرض من البدل البيان والتوكيد، والآية ليس فيها بيان أو توكيد.

وفي كتاب الله - تعالى - آيات مشابهة لهما في التركيب، وهي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَدَدٍ أَمْنَةً نُعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤] قال النحاس<sup>(٢)</sup>: " (أمنة) منصوبة بأنزل و(نعاس) بدل منها، ويجوز أن يكون (أمنة) مفعولاً من أجله و(نعاساً) بأنزل"، والراجع أنها بدل من (أمنة)؛ إذ هي من سببه.

وقوله ﴿وَجَعَلَنِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِ هَرُونَ أَخِي﴾ [طه: ٢٩ - ٣٠] قال النحاس<sup>(٣)</sup>: " يكون على التقديم والتأخير، ويكونان مفعولين، والأخ نعت، والتقدير واجعل هارون أخي وزيراً لي، ويجوز أن يكون هارون بدلاً من وزير لأن المعرفة تبدل من النكرة، ويجوز الرفع". والراجع أن (هارون) بدل من (وزيراً)، و(أخي) عطف بيان لـ(هارون).

وقوله: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [الطلاق: ١٠] قال النحاس<sup>(٤)</sup>: "الذكر القرآن والرسول محمد - صلى الله عليه وسلم- والتقدير في العربية على هذا ذكراً ذا رسول ثم حذف مثل ﴿وسئل القرية﴾، ويجوز أن يكون رسول بمعنى رسالة مثل ﴿أنا رسول ربك﴾ فيكون رسولاً بدلاً من ذكر، ويجوز أن يكون التقدير

(١) البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ١٦٩ وكتاب سيبويه ١ / ٩٩، وهو للمرار أو مالك بن زغبة في العيني ٤٠ / ٣ وشرح المفصل ٦ / ٦٤، وهو لمالك بن زغبة في الخزانة ٣ / ٤٣٩، وهو بلا نسبة في الأشموني ٢ / ١٠٠ وشرح ابن عقيل ٣ / ٩٧ والهمع ٢ / ١٢٥. والشاهد فيه قوله: (الضرب مسمعا) حيث أعمل المصدر المحلى بأل، وهو قوله: (الضرب) عمل الفعل، فنصب المفعول به وهو قوله: (مسمعا).

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤١٣.

(٣) المصدر السابق ٣ / ٣٨.

(٤) المصدر السابق ٤ / ٤٥٥ - ٤٥٦.

أرسلنا رسولاً فدلّ على المضمّر ما تقدم من الكلام، ويجوز في غير القرآن رفع رسول؛ لأن قوله "ذكرًا" رأس آية، والاستئناف بعد مثل هذا أحسن، كما قال جل وعز: ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ ضُمُّ بَيْكُمُ عُمِّي ﴿﴾ [البقرة: ١٧-١٨]". والراجح أن (رسولاً) بدلٌ من (ذكرًا)؛ لأن المقصود بالذكر هنا هو الرسول - عليه الصلاة والسلام-، ويدل على هذا المعنى قراءة من قرأ ( قد أنزل الله إليكم ذكرا رسولاً ) بالرفع على إضمار "هو".

## المسألة الثانية: المعنى بين البدل ونزع الخافض

قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ [البقرة: ١١٤]

اختلف العلماء في إعراب المصدر المؤول ( أن يُذكَرَ )، وذكر النحاس في إعرابه رأيين، هما<sup>(١)</sup>:

الأول: أن يكون المصدر ( أن يُذكَرَ ) في موضع نصب على البدل من مساجد.

الثاني: أن يكون المصدر ( أن يُذكَرَ ) في موضع نصب على نزع الخافض والتقدير: من أن يُذكَرَ.

## وإليك تفصيل القول في هذين الرأيين:

الأول: أن يكون المصدر المؤول ( أن يُذكَرَ ) في موضع نصب على البدل من مساجد بدل اشتمال. والتقدير: ومن أظلم ممن منع أن يُذكَرَ في مساجد الله اسمه<sup>(٢)</sup>، فذكر الله هو المقصود بالمنع لا المساجد، فهم لا يمنعون بناء المساجد بحمد ذاتها، وإنما يمنعون الأمور التي تكون في المساجد مثل الصلوات وقراءة القرآن وغيرها<sup>(٣)</sup>. وهذا رأي الأخفش<sup>(٤)</sup>، والطبري<sup>(٥)</sup>، ومكي<sup>(٦)</sup>، وابن عطية<sup>(٧)</sup>، وأجازه أبو البقاء<sup>(٨)</sup>،

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٥٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٩٦.

(٣) البعد الدلالي في الخلافات النحوية، مجلة الدراسات اللغوية، ص ٥٨.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٣٢.

(٥) تفسير الطبري ٢ / ٤٤١-٤٤٢.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١ / ١٠٩.

(٧) المحرر الوجيز ١ / ١٩٩.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٠٧.



والقرطبي<sup>(١)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، والألوسي<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن يكون المصدر المؤول ( أن يُذكرَ ) في موضع نصب على نزع الخافض أو يبقى مجروراً على رأي من يقول إذا حُذِف حرفُ الجرِّ مع (أن) بقي الجر والتقدير: من أن يُذكر فيها اسمه، وحروف الجر تحذف مع (أن) لطول الكلام؛ أو لأن المعنى في الفعل بعدها يتبيّن<sup>(٥)</sup>. وهذا رأي الأخفش<sup>(٦)</sup>، والطبري<sup>(٧)</sup>، والجرجاني<sup>(٨)</sup>. وأجازته الثعلبي<sup>(٩)</sup>، والزمخشري<sup>(١٠)</sup>، وابن عطية<sup>(١١)</sup>، وأبو البقاء<sup>(١٢)</sup>، والنسفي<sup>(١٣)</sup>، والقرطبي<sup>(١٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(١٥)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١٦)</sup>.

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٧٦.

(٢) البحر المحيط ١ / ٥٢٧.

(٣) الدر المصون ٢ / ٧٨.

(٤) روح المعاني ١ / ٣٦٤.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٥٧.

(٦) معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٣٢.

(٧) تفسير الطبري ٢ / ٤٤١.

(٨) درر الدرر ١ / ٢٢٩.

هو أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني، كان من أكابر النحويين، عالماً بالنحو والبلاغة، توفي سنة

٤٧١هـ. ومن تصانيفه: المقتصد والمغني في شرح الإيضاح، وإعجاز القرآن، والجمل، وغيرها. انظر نزهة

الألباء ص ٢٦٤-٢٦٥، وانباه الرواة ٢ / ١٨٨-١٨٩.

(٩) تفسير الثعلبي ١ / ١٧٩.

(١٠) الكشاف ١ / ٣١٢.

(١١) المحرر الوجيز ١ / ١٩٩.

(١٢) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٠٧.

(١٣) تفسير النسفي ١ / ١٢٢.

(١٤) الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٧٦.

(١٥) البحر المحيط ١ / ٥٢٧.

(١٦) الدر المصون ٢ / ٧٨.

وابن عطية<sup>(١)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٢)</sup>، وآخرون<sup>(٣)</sup>.

وأرى أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو البديلة لسبيين، هما:

- ١- أنه يُوافق ما ذكره المفسرون من معنى لهذه الآية دون الحاجة إلى تقديرٍ أو تأويلٍ.
- ٢- أنه لما قال ( ممن منع مساجد الله ) لم يُعرف ما هو الممنوع هل المنع على بناء المساجد أم الممنوع هو أداء الشعائر في المساجد، فأتى قوله ( أن يُذكر فيها اسمه ) فبيّن ما المقصود بالمنع؛ فلذلك قلت إنه بدل؛ لأن الغرض من البدل إما البيان أو التوكيد، وهنا بيّن ما المقصود بالمنع.

وفي كتاب الله عز وجل - آيات تشابه هذه الآية في الإعراب، نحو قوله تعالى:  
﴿ وَأَن أَحْكَم بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ .. ﴾ [ المائدة: ٤٩ ] وأشار النحاس إلى الخلاف بين النحاة في موقع المصدر (أن يفتنوك)، وذكر رأيين، هما: البدل من الضمير في (احذرهم) والمعنى: احذر فتنهم، والنصب على تقدير حرف جر والمعنى: من أن يفتنوك<sup>(٤)</sup>. والراجع أنه بدل.

وقوله: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ عَلَىٰ شَيْئًا وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَلَا تُولَدِينَ إِحْسَنًا .. ﴾ [ الأنعام: ١٥١ ] قال النحاس: " ويجوز أن تكون (أن) في موضع نصب بدلاً من (ما) أي أتْلُ عليكم تحريم الإِشْرَاك، ويجوز أن يكون في موضع نصب بمعنى كراهة أن تُشْرِكُوا ويكون المتلو عليهم (قل لا أَجِدُ فيما أُوحِيَ إِلَيَّ محرماً) الآية، ويجوز أن يكون في موضع رفع بمعنى هو أن لا تشرِكُوا به شيئاً"<sup>(٥)</sup>.

(١) المحرر الوجيز ١/ ١٩٩.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠٧.

(٣) تفسير النسفي ١/ ١٢٢، والجامع لأحكام القرآن ٢/ ٧٦، والبحر المحيط ١/ ٥٢٧، والدر المصون ٢/ ٧٨، وروح المعاني ١/ ٣٦٣-٣٦٤.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٤-٢٥.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٠٦.

وقوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَتُولَاءِ مَقْطُوعٌ...﴾ [الحجر: ٦٦] ذكر النحاس أن (أن) في موضع نصب على البدل من الأمر، أو موضع نصب بحذف الخافض أي قضينا إليه ذلك الأمر بهذا، وقرأ عبد الله (وقلنا إن دابر هؤلاء) ولو قرأ قارئ على هذا بكسر إن لجاز<sup>(١)</sup>.

وقوله: ﴿... وَأَمْرَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ...﴾ [الأحزاب: ٥٠] قال النحاس<sup>(٢)</sup>: " قال أبو إسحاق: إن وهبت نفسها للنبي حلت له. وقرأ الحسن (أن وهبت) بفتح الهمزة، و(إن) في موضع نصب. قال أبو إسحاق: فهي لأن وهبت، وقال غيره: أن وهبت بدل الاشتمال من امرأة ".  
 وقوله: ﴿قَالُوا يَنْقُومَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ [الأحقاف: ٣٠] قال النحاس<sup>(٣)</sup>: " (يهدي) في موضع نصب؛ لأنه نعت لكتاب، ويجوز أن يكون منصوبًا على الحال، وهو مرفوع؛ لأنه فعلٌ مستقبلٌ".

وقوله: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ ﴿٢٤﴾ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾ [عبس: ٢٤-٢٥] ذكر النحاس أنه بمعنى لأننا صببنا الماء صبًّا على حذف حرف الجر، واستبعد أن يكون بدلاً من طعام على ما تأوله أبو عبيد؛ لأن وجوه البدل قد بينها النحويون ولا يدخل فيها هذا<sup>(٤)</sup>.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٨٦.

(٢) المصدر السابق ٣ / ٣٢٠.

(٣) المصدر السابق ٤ / ١٧٣.

(٤) المصدر السابق ٥ / ١٥٣.

### المسألة الثالثة: المعنى بين البدل والحال

قال تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ۱۳۳]

اختلف النحاة في إعراب كلمة ( إلهًا )، وذكر النحاس في كتابه إعرابين لها، وهما<sup>(١)</sup>:

الأول: أن يكون منصوبًا على الحال.

الثاني: أن يكون منصوبًا على البدل.

#### وإليك تفصيل القول في هذين الرأيين:

الأول: أن يكون ( إلهًا ) منصوبًا على الحال من قوله ( إلهك )، والعامل فيه "نعبد"، وأتى بالحال توطئة للوصف، فالمقصود إنما هو الوصف، وهو ﴿واحدًا﴾ أي نعبده منفردًا، ويكون المعنى في هذا الرأي كما قال الزجاج<sup>(٢)</sup>: " كأهم قالوا: نعبد إلهك في حال وحدانيته". وهذا رأي الأخفش<sup>(٣)</sup>، والطبري<sup>(٤)</sup>، وابن أبي زمنين<sup>(٥)</sup>، وأجازه مكّي<sup>(٦)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٧)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١٠)</sup>.

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٦٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٢١٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٣٩.

(٤) تفسير الطبري ٢ / ٥٨٨.

(٥) تفسير ابن أبي زمنين ١ / ٥٠.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١ / ١١٢.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١١٩.

(٨) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٩) البحر المحيط ١ / ٥٧٤.

(١٠) الدرر المصون ٢ / ١٣٢.

واستحسن ابن عطية هذا الرأي بقوله<sup>(١)</sup>: " وقيل: ﴿إِلَهًا﴾ حال، وهذا قول حسن، لأن الغرض إثبات حال الوجدانية".

الثاني: أن يكون (إِلَهًا) منصوبًا على البديل من (إِهْلِكَ)، وهو بدل نكرة موصوفة من معرفة، وآخرون جعلوه بدلًا من قوله: ﴿إِلَهَ آبَائِكَ﴾<sup>(٢)</sup>، وتكون الفائدة من هذا البديل ذكر التوحيد والتصريح به، فيكون المعنى نعبد إلهًا واحدًا<sup>(٣)</sup>، أي كرهه لفائدة الصفة بالوجدانية ليس غير<sup>(٤)</sup>. وهذا رأي مكّي<sup>(٥)</sup>، وابن عطية<sup>(٦)</sup>، وأبي البقاء<sup>(٧)</sup>، وآخرين<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو حيان<sup>(٩)</sup>: " وفائدة هذه الحال والبديل هو التنصيص على أن معبودهم واحد فرد، إذ قد توهم إضافة الشيء إلى كثيرين تعداد ذلك المضاف، فنهض بهذه الحال أو البديل على نفي ذلك الإيهام".

وبعد النظر في هذين الرأيين أرى أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو الرأي الأول، وهو أن يكون (إِلَهًا) منصوبًا على الحالية لسببين، هما:

١- أن الحال وصف فضلة، يمكن الاستغناء عنه، فلو قلنا: نَعْبُدُ إِهْلَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ جاز.

٢- القول بأنه بدلٌ يجوز هنا لأن المعنى يكون نعبد إلهًا واحدًا، ولكن الأفضل والأحسن

- 
- (١) المحرر الوجيز ١ / ٢١٤.
  - (٢) الكشاف ١ / ٣٣٣، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٣٩٢، وتفسير البيضاوي ١ / ٨٩، وتفسير الخطيب الشربيني ١ / ١٠٩، والتفسير الكبير ٤ / ٧٧، وتفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١ / ٤٠٩.
  - (٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٢١٢.
  - (٤) المحرر الوجيز، ١ / ٢١٤، والجامع لأحكام القرآن ٢ / ١٣٨.
  - (٥) مشكل إعراب القرآن ١ / ١١٢.
  - (٦) المحرر الوجيز ١ / ٢١٤.
  - (٧) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١١٩.
  - (٨) التفسير الكبير ٤ / ٧٧، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٣٩٢، والجامع لأحكام القرآن ٢ / ١٣٨، وتفسير البيضاوي ١ / ٨٩، والبحر المحييط ١ / ٥٧٤، والدر المصون ٢ / ١٣١ - ١٣٢.
  - (٩) البحر المحييط ١ / ٥٧٤.

أن يكون حالاً؛ لأن المعنى في الآية يشير إلى . كذا وكذا...

وفي كتاب الله الكريم آية مثلها في التركيب وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ

وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾

[آل عمران: ٣٣-٣٤]، ذكر النحاس في إعراب كلمة ( ذرية ) ثلاثة إعرابات، وهي<sup>(١)</sup>:

أن تكون منصوبة على الحال، أو أن تكون منصوبة على القطع، أو أن تكون منصوبة

على البدل من قوله: ﴿وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ﴾.

وهناك فرق في المعنى في كل إعراب، فالمعنى إذا كانت حالاً تكون اصطفاهم في

حال كون بعضهم من بعض، وإذا كانت بدلاً فالمعنى يكون اصطفاً ذرية بعضها من

بعض، وإذا كانت منصوبة على القطع فالمعنى يكون تلك ذرية. والرأي الأقرب إلى

الصواب هو الرأي الثاني أي البدلية.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٦٩.

## المسألة الرابعة: المعنى بين البدل والتوكيد

قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]

في قوله: ﴿كله﴾ قراءتان، الأولى بالرفع "إن الأمر كله لله"، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء<sup>(١)</sup>، وذهب النحاة في إعرابه مذاهب، فأكثرهم يرى أن (كل) مبتدأ، وشبه الجملة من الجار والمجرور (لله) متعلقان بخبر محذوف تقديره: كائن أو يكون، والأولى أن يُقَدَّرَ الفعل، والجملة الاسمية في محل رفع خبر إن أي كل الأمر كائن لله<sup>(٢)</sup>، ومنهم من قال إنه توكيد للأمر على الموضع فاسم إن في الأصل مرفوع بالابتداء، و(لله) خبر إن<sup>(٣)</sup>.

والثانية قراءة النصب، وهي قراءة الجمهور<sup>(٤)</sup>، واختلف العلماء في إعراب كلمة (كل)، وذكر النحاس رأيين في إعرابه، هما<sup>(٥)</sup>:

الأول: أن يكون (الأمر) اسم إن، و(كله) توكيد له، و(لله) خبره.

الثاني: أن يكون (الأمر) اسم إن، و(كله) بدل منه، و(لله) خبره.

### واليك تفصيل القول بهذين الرأيين:

الأول: أن يكون (الأمر) اسم إن، و(كله) توكيد له، والجار والمجرور (لله) متعلقان

(١) نسبت إلى أبي عمرو بن العلاء فقط عند ابن عطية في المحرر الوجيز ١ / ٥٢٨ وأبي حيان في البحر المحيط ٣ / ٩٥ والسمين الحلبي في الدر المصون ٣ / ٤٤٩ والفخر الرازي في التفسير الكبير ٩ / ٤٧، وزاد الثعلبي في الكشف والبيان ٢ / ١٧٠ والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٤ / ٢٤٢ يعقوب، ونسبها الطبري إلى بعض قراء أهل البصرة في تفسير الطبري ٦ / ١٦٨ وتبعه في ذلك البغوي في تفسير البغوي ١ / ٣٦٤ والنسفي في تفسير النسفي ١ / ٣٠٣.

(٢) الكشف والبيان ٢ / ١٧٠ - ١٧١.

(٣) البحر المحيط ٣ / ٩٥، والدر المصون ٣ / ٤٤٩.

(٤) تفسير الطبري ٦ / ١٦٨، وتفسير البغوي ١ / ٣٦٤، والمحرر الوجيز ١ / ٥٢٨، والجامع لأحكام القرآن ٤ / ٢٤٢، والبحر المحيط ٣ / ٩٥، والدر المصون ٣ / ٤٤٩، والتفسير الكبير ٩ / ٤٧.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤١٣.

بخبير محذوف تقديره: كائن أو يكون، والأولى أن يُقَدَّرَ الفعلُ، والجملة الاسمية في محل رفع خبر إنَّ (الله)، والمعنى أن النصر والشهادة والقدر والقضاء بيد الله - تعالى-، قال الزجاج<sup>(١)</sup>: "ومعنى (الأمر كله لله) أي النصر وما يلقي من الرعب في القلوب لله، أي كل ذلك لله". وهذا رأي الزجاج<sup>(٢)</sup>، ومكي<sup>(٣)</sup>، وابن عطية<sup>(٤)</sup>، والنسفي<sup>(٥)</sup>، وأبي حيان<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>. وأجازه أبو البقاء<sup>(٨)</sup>.

ورجح الأخفش هذا الرأي بقوله<sup>(٩)</sup>: "وتقول (إنَّ الأمر كله لله) على التوكيد أجود وبه نقراً".

وقال القرطبي<sup>(١٠)</sup>: "والباقون بالنصب؛ كما تقول: إنَّ الأمر أجمع لله. فهو توكيد، وهو بمعنى أجمع في الإحاطة والعموم، وأجمع لا يكون إلا توكيد". وقال مثل ذلك الفخر الرازي بقوله<sup>(١١)</sup>: "أما النصب فلأنَّ لفظة "كل" للتأكيد، فكانت كلفظة أجمع، ولو قيل: إنَّ الأمر أجمع، لم يكن إلا النصب، فهكذا إذا قال (كله)".

الثاني: أن يكون (الأمر) اسم إنَّ، و(كله) بدل منه، والجار والمجرور (الله) متعلقان بخبير محذوف تقديره: إنَّ كل الأمور تكون لله. وهذا رأي الثعلبي<sup>(١٢)</sup>،

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٨٠.

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٨٠.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١ / ١٧٧.

(٤) المحرر الوجيز ١ / ٥٢٨.

(٥) تفسير النسفي ١ / ٣٠٣.

(٦) البحر المحيط ٣ / ٩٥.

(٧) الدر المصون ٣ / ٤٤٩.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٠٣.

(٩) معاني القرآن للأخفش ١ / ٤٢٥.

(١٠) الجامع لأحكام القرآن ٤ / ٢٤٢.

(١١) التفسير الكبير ٩ / ٤٧.

(١٢) الكشف والبيان ٢ / ١٧١.



والبغوي<sup>(١)</sup>، وأجازه الطبري<sup>(٢)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٣)</sup>. واستبعده السمين بقوله<sup>(٤)</sup>: "وليس بواضح".

وهناك فرق في المعنى بين الرأيين، فالمعنى في البديل هو إنَّ كلَّ الأمور من النصر والغلبة والقضاء والقدر تكون بإرادة الله - جلَّ شأنه-، أما المعنى في الرأي الآخر تأكيد أن النصر من عند الله، فالبديل إيضاح وبيان، والرأي الأقرب إلى الصواب هو التوكيد؛ وذلك لسببين، هما:

١- أن التأكيد هنا جاء لتقرير شمول النسبة، وهو بأن يكرر من حيث المعنى، ما فهم من المتبوع تضمنًا، وذلك بكلِّ.

٢- أن الغرض من التأكيد هو أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوُّزًا في كونها شاملة عامة له، فالفاظ الشمول تقرّر ما يتعلق بالمتبوع، من اتصافه بكون ما نسب إليه عامًّا لأجزائه شاملاً، فهو نسب جميع الأمور من القضاء والقدر والنصر والغلبة... إلى الله - عز وجل - وحده.

---

(١) تفسير البغوي ١ / ٣٦٤.

(٢) تفسير الطبري ٦ / ١٦٨.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٠٣.

(٤) الدر المصون ٣ / ٤٤٩.

## المسألة الخامسة : المعنى بين البدل والنعته

قال تعالى: ﴿ اذْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَلْقِينَ ﴿١٢٥﴾ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ ﴾

[الصفات: ١٢٥ - ١٢٦]

في قوله: (اللَّهُ رَبُّكُمْ) قراءتان، الأولى بالنصب (اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ)، وهي قراءة حمزة، والكسائي، وحفص<sup>(١)</sup> عن عاصم، وخلف، ويعقوب، والأعمش، ويحيى بن وثاب<sup>(٢)</sup>، وابن أبي إسحاق والحسن، والربيع بن خثيم<sup>(٣)</sup>، وإليها يذهب أبو عبيد وحاتم<sup>(٤)</sup>. واختلف العلماء في إعراب لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ وذكر النحاس في إعراب لفظ الجلالة إعرابين، وهما<sup>(٥)</sup>:

الأول: أن يكون لفظ الجلالة (اللَّهُ) منصوبًا على النعت.

الثاني: أن يكون لفظ الجلالة (اللَّهُ) منصوبًا على البدل.

## وإليك تفصيل القول بهذين الرأيين:

الأول: أن يكون لفظ الجلالة (اللَّهُ) منصوبًا على النعت لـ (أحسن الخالقين) والمعنى وتذرون أحسن الخالقين اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ. وهذا رأي الزجاج<sup>(٦)</sup>،

(١) هو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، تلميذ عاصم، توفي سنة ١٨٠هـ. انظر طبقات القراء للذهبي ١٥٦/١-١٥٧.

(٢) هو يحيى بن وثاب مولى لبني كاهل من بني أسد بن خزيمه، وكان ثقة، قليل الحديث، توفي بالكوفة سنة ١٠٣هـ في خلافة يزيد بن عبد الملك. انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٩/٦.

(٣) هو أبو يزيد الربيع بن خثيم الكوفي الثوري، تابعي جليل، توفي في ولاية عبيد الله بن زياد يعني قبل سنة ٩٠هـ. انظر غاية النهاية ٢٨٣/١.

(٤) كتاب تحبير التيسير في القراءات العشر، ص ٥٢٩، والكثر في القراءات العشر، ص ٢٢٧، وحجة القراءات، ص ٦١٠.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٣٦.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣١٢.

وحكاة النحاس عن أبي عبيد<sup>(١)</sup>، وأخذ به أيضاً السمرقندي<sup>(٢)</sup>، وابن أبي زمنين<sup>(٣)</sup>.  
 وغلّطه النحاس بقوله<sup>(٤)</sup>: " وهذا غلط، وإنما هو على البدل، ولا يجوز النعت ها  
 هنا، لأنه ليس بتحلية".

الثاني: أن يكون لفظ الجلالة (الله) منصوباً على البدل من قوله: ﴿أحسن الخالقين﴾  
 و(ربّكم) نعت للفظ الجلالة وربّ عطف عليه، والمعنى أتدعون بعلاً وتذرون الله ربّكم  
 وربّ آبائكم الأولين. وهذا رأي الطبري<sup>(٥)</sup>، الثعلبي<sup>(٦)</sup>، ومكي<sup>(٧)</sup>، والزمخشري<sup>(٨)</sup>، وابن  
 عطية<sup>(٩)</sup>، وأبي البركات الأنباري<sup>(١٠)</sup>، وأبي البقاء<sup>(١١)</sup>، والمنتجب الهمذاني<sup>(١٢)</sup>،  
 والنسفي<sup>(١٣)</sup>، وأبي حيان<sup>(١٤)</sup>، وغيرهم<sup>(١٥)</sup>. وأجازه السمين الحلبي<sup>(١٦)</sup>، والخطيب  
 الشربيني<sup>(١٧)</sup>.

- 
- (١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٣٦.  
 (٢) تفسير السمرقندي ٣ / ١٢٣.  
 (٣) تفسير ابن أبي زمنين ٢ / ٢١٦.  
 (٤) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٣٦.  
 (٥) تفسير الطبري ١٩ / ٦١٨.  
 (٦) الكشف والبيان ٥ / ٢٣٧.  
 (٧) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦١٩.  
 (٨) الكشف ٥ / ٢٢٩.  
 (٩) المحرر الوجيز ٤ / ٤٨٥.  
 (١٠) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٠٧.  
 (١١) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٩٣.  
 (١٢) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥ / ٣٩٤.  
 (١٣) تفسير النسفي ٣ / ١٣٥.  
 (١٤) البحر المحيط ٧ / ٣٥٨.  
 (١٥) التفسير الكبير ٢٦ / ١٦٣، ونظم الدر ٦ / ٣٣٨، وتفسير البيضاوي ٢ / ٣٠١، وروح المعاني ٢٣ / ١٤١.  
 (١٦) الدر المصون ٩ / ٣٢٧.  
 (١٧) تفسير الخطيب الشربيني ٣ / ٤٧٥.

والقراءة الثانية بالرفع (الله ربكم)، وهي قراءة أبي جعفر<sup>(١)</sup>، وشيبة<sup>(٢)</sup>، ونافع، وابن كثير<sup>(٣)</sup>، وأبي عمرو، وابن عامر<sup>(٤)</sup>، وأبي بكر<sup>(٥)</sup> عن عاصم<sup>(٦)</sup>، وذهب النحاة والمفسرون في إعرابه إلى أنه مرفوع على القطع والاستئناف ولكنهم انقسموا إلى مذهبين، فأكثرهم يرى أن لفظ الجلالة (الله) مبتدأ وخبره (ربكم)<sup>(٧)</sup>، وهذا رأي جيد لتمام الكلام الأول

(١) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، أحد القراء العشرة، قرأ القرآن على موله عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي وفاقاً. وذكر أنه قرأ أيضاً على أبي هريرة وابن عباس، عن قراءتهم على أبي. وهو قليل الحديث، ثقة. واختلف في تاريخ وفاته فقيل: سنة ١٣١هـ، وقيل: ١٣٢هـ، وقيل: ١٣٣هـ. انظر طبقات القراء للذهبي ١/٨٦.

(٢) هو أبو ميمونة شيبة ابن نصَّاح بن سرجس بن يعقوب المدني المقرئ، مولى أم المؤمنين أم سلمة. وهو صدوق ثقة، بعيد الصيت في القراءة، توفي سنة ١٣٠هـ. انظر طبقات القراء للذهبي ١/٩١-٩٢.

(٣) هو أبو مَعْبُد عبد الله بن كثير بن عبد المطلب القرشي المكي، إمام أهل مكة في القراءة، وأخذ القراءة عن عبد الله بن السائب المخزومي ومجاهد بن جبر، ودرباس مولى ابن عباس، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وسفيان بن عيينة وطائفة. ولم يزل عبد الله هو الإمام المجتمع عليه في القراءة بمكة، حتى مات سنة ١٢٠هـ. انظر معرفة القراء الكبار ١/٨٦-٨٨، وغاية النهاية ١/٤٤٣-٤٤٥.

(٤) هو أبو عمران عبد الله ابن عامر ابن يزيد ابن تميم ابن ربيعة اليحصبي الدمشقي، إمام الشاميين في القراءة، توفي سنة ١١٨هـ. انظر طبقات القراء للذهبي ١/٩٤-١٠١.

(٥) هو أبو بكر بن عيَّاش ابن سالم الأسدي الكوفي، أحد الأئمة العلام مولى واصل الأحذب، وقرأ القرآن ثلاث مرات وجوّده على عاصم، كان إماماً ثقة، كثير العلم والعمل، توفي سنة ١٩٣هـ. انظر طبقات القراء للذهبي ١/١٥١-١٥٦.

(٦) تفسير الطبري ١٩/٦١٨، وتفسير ابن أبي زنين ٢/٢١٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٣١٢، والمحزر الوجيز ٤/٤٨٥، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/٣٩٤، وتفسير النسفي ٣/١٣٥، والبحر المحييط ٧/٣٥٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤٣٦، كتاب تحبير التيسير في القراءات العشر ص ٥٢٩، ووحجة القراءات ص ٦١٠.

(٧) تفسير الطبري ١٩/٦١٨، وتفسير ابن أبي زنين ٢/٢١٦، والكشف والبيان ٥/٢٣٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٦١٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٣١٢، والكشاف ٥/٢٢٩، والمحزر الوجيز ٤/٤٨٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٠٧، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/٣٩٤، وتفسير النسفي ٣/١٣٥، والبحر المحييط ٧/٣٥٨، والدر المصون ٩/٣٢٧، ونظم الدرر ٦/٣٣٨، وتفسير الخطيب الشربيني ٣/٤٧٦، والتفسير الكبير ٢٦/١٦٢، وروح المعاني ٢٣/١٤١، والتحرير والتنوير ٢٢/١٦٧.

فَحَسُنَ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ، وَقَالَ عَنْهُ النَّحَاسُ<sup>(١)</sup>: " وَأُولَى مِمَّا قَالَ: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبِرَ بِغَيْرِ إِضْمَارٍ وَلَا حَذْفٍ، وَرَأَيْتَ عَلِيَّ بْنَ سَلِيمَانَ<sup>(٢)</sup> يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الرَّفْعَ أُولَى وَأَحْسَنُ لِأَنَّ قَبْلَهُ رَأْسُ آيَةٍ فَالِاسْتِنَافُ أُولَى". أَوْ يَكُونُ لَفْظُ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ) خَبِرَ لِمُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ أَي: هُوَ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ<sup>(٣)</sup>، وَرُويَ عَنْ حَمْزَةَ أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ نَصَبًا، وَإِذَا وَقَفَ رَفَعًا<sup>(٤)</sup>، وَاسْتَحْسَنَ السَّمِينُ الْخَلْبِيُّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>: " وَهُوَ حَسَنٌ جَدًّا، وَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ".

وَهَاتَانِ الْقَرَاءَتَانِ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ مُتَقَارِبَتَانِ فِي الْمَعْنَى حَيْثُ قَالَ<sup>(٦)</sup>: " وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا أَنَّهُمَا قَرَاءَتَانِ مُتَقَارِبَتَا الْمَعْنَى، مَعَ اسْتِفَاضَةِ الْقَرَاءَةِ بِهَمَا فِي الْقَرَاءَةِ، فَبَأَيِّ ذَلِكَ قَرَأَ الْقَارِئُ فَمُصِيبٌ. وَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ: ذَلِكَ مَعْبُودُكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ، الَّذِي يَسْتَحِقُّ عَلَيْكُمْ الْعِبَادَةَ، رَبُّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ، وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْمَاضِينَ قَبْلَكُمْ، لَا الصَّنَمُ الَّذِي لَا يَخْلُقُ شَيْئًا، وَلَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ".

وَبَعْدَ النَّظَرِ فِي الْآرَاءِ السَّابِقَةِ أَرَى أَنَّ الرَّأْيَ الْأَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ هُوَ الْبَدَلِيَّةُ؛ وَذَلِكَ لِعِدَّةِ أَسْبَابٍ، وَهِيَ:

١- أَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ إِحْلَالِهِ مَحَلُّ الْأَوَّلِ، أَيِ إِحْلَالِ كَلِمَةِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ مَحَلُّ ( أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) إِذْ لَوْ قِيلَ: أَنْذَرُونَ اللَّهَ رَبَّكُمْ، لَجَازَ.

٢- أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ نَعْتٌ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ( أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ) لَيْسَ لَهُ مِشَارِكٌ فِي هَذَا

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٣٦.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٥ / ٤٧٦.

(٣) لم أعثر له على ترجمة في المصادر التي اطلعت عليه.

تفسير السمرقندي ٣ / ١٢٣، والبحر المحيط ٧ / ٣٥٨، والدر المصون ٩ / ٣٢٧، وتفسير الخطيب الشربيني ٣ /

٤٧٥-٤٧٦، وروح المعاني ٢٣ / ١٤١.

(٤) الكشف ٥ / ٢٢٩، والتفسير الكبير ٢٦ / ١٦٢، والبحر المحيط ٧ / ٣٥٨، وروح المعاني ٢٣ / ١٤١.

(٥) الدر المصون ٩ / ٣٢٨.

(٦) تفسير الطبري ١٩ / ٦١٨.

الاسم فليس هناك خالقٌ سواه تعالى فلا داعي للنعته، بعكس قولنا: ( جاء زيدٌ )  
مثلاً، فزيد له مشاركات في هذا الاسم فلا يُدرى من الجائي منهم، فإذا قلت:  
(التاجر)، فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال.

٣- أن القول بأن لفظ الجلالة عطف بيان لـ ( أحسن الخالقين ) لا يجوز؛ لأنه يصحُّ  
الاستغناء عنه، فلو كان تابعاً لـ ( أحسن الخالقين ) وأُسْقِطَ لم يصحَّ الكلام.

٤- أن القول بأن لفظ الجلالة منصوبٌ على المدح يحتاج إلى نظر من حيث اعتماده  
على التقدير والإضمار، وهما خلاف الأصل.

وفي كتاب الله - عز وجل - آية تشابهها وهي قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي  
أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا اسْمُهَا مَرْيَمُ  
[التحریم: ١٢] ذكر النحاس في إعراب كلمة (ابنة) إعرابين، هما<sup>(١)</sup>: أن تكون (ابنة)  
نعتاً لـ(مريم)، أو أن تكون بدلاً لـ(مريم)، والراجح أن تكون نعتاً لـ(مريم).

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٦٥.

## المسألة السادسة: المعنى بين البدل والظرف

قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَانُكُمْ الْيَوْمَ جَنَّتٌ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا انظُرُونَا نَقَسُوا مِن تَوْرِكُمْ ﴿١٢﴾﴾ [الحديد: ١٢-١٣]

اختلف العلماء في إعراب كلمة (يوم) الثانية، وذكر النحاس فيها إعرابين، وهما<sup>(١)</sup>:  
الأول: أن يكون (يوم) منصوبًا على الظرفية، أي: وذلك الفوز العظيم في ذلك اليوم.  
الثاني: أن يكون (يوم) بدلًا من اليوم الذي قبله.

### وإليك تفصيل القول في هذين الرأيين:

الأول: أن يكون (يوم) الثاني منصوبًا على الظرفية الزمانية، واختلف في العامل، فقال بعضهم: إن العامل فيه هو: ذلك هو الفوز العظيم، والتقدير: وذلك الفوز العظيم في يوم يقول المنافقون والمنافقات. وهذا رأي ذكره النحاس، وأخذ به مكي<sup>(٢)</sup>، والقرطبي<sup>(٣)</sup>. وأيده ابن عطية في قوله<sup>(٤)</sup>: "ويظهر لي أن العامل فيه قوله تعالى ﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ويجيء معنى ﴿الفوز﴾ أفخم، كأنه يقول: إن المؤمن يفوزون بالرحمة يوم يعتري المنافقين كذا وكذا، لأنَّ ظهور المرء يوم حمول عدوه ومُضادّه أبدع وأفخم، وقول المنافقين هذه المقالة الممكنة هو عند انطفاء أنوارهم".

ولا يجيز أبو حيان أن يكون العامل هو (الفوز)؛ "لأنه مصدرٌ قد وُصِفَ قبل أخذ متعلقاته، فلا يجوز إعماله، فلو أُعْمِلَ وصفه وهو (العظيم) لجاز، أي: الفوز الذي عَظُم قدره يوم يقول"<sup>(٥)</sup>.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/٣٥٧.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/٧١٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٧/٢٤٥.

(٤) المحرر الوجيز ٥/٢٦١.

(٥) البحر المحيط ٨/٢٢٠.

وقال آخرون: إن العامل فيه مضمّر تقديره: (اذكر) والمعنى: اذكر يا أيها الإنسان يوم يقول المنافقون والمنافقات<sup>(١)</sup>.

وقال غيرهم: إنه ظرف لما تعلق به ﴿ فيضاعفه ﴾ أو لقوله تعالى: ﴿ له أجر كريم ﴾<sup>(٢)</sup>.  
الثاني: أن يكون (يوم) بدلاً من اليوم الذي قبله (يوم ترى) وهذا رأي الزمخشري<sup>(٣)</sup>،  
وأبي البقاء<sup>(٤)</sup>، وأبي حيان<sup>(٥)</sup>، وتبعهم جملة من المفسرين منهم القرطبي<sup>(٦)</sup>، والنسفي<sup>(٧)</sup>،  
والبيضاوي<sup>(٨)</sup>، والثعالبي<sup>(٩)</sup>، وأجازة مكي<sup>(١٠)</sup>، والفخر الرازي<sup>(١١)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١٢)</sup>.  
والرأي الأقرب إلى الصواب هو البدلية؛ لأن القول بأنه ظرف زمان يحتاج إلى  
نظر؛ لأن الفوز لا يقتصر على ذلك اليوم، بل هو على كل الأيام التي يقضونها في الجنة.  
والقول بأنه منصوب بفعل محذوف تقديره: اذكر، يحتاج إلى مناقشة؛ لأنه يعتمد على  
الحذف، وهو خلاف الأصل.

- 
- (١) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٠٨، والدر المصون ١٠ / ٢٤٢، والتفسير الكبير ٢٩ / ٢٢٣، والجواهر الحسان ٣ / ٢٩٦، وروح المعاني ٢٧ / ١٧٤، وتفسير الخطيب الشربيني ٤ / ٢١٦.
- (٢) روح المعاني ٢٧ / ١٧٤، وتفسير الخطيب الشربيني ٤ / ٢١٦.
- (٣) الكشاف ٦ / ٤٦.
- (٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٠٨.
- (٥) البحر المحيط ٨ / ٢٢٠.
- (٦) الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٢٤٥.
- (٧) تفسير النسفي ٣ / ٤٣٦.
- (٨) تفسير البيضاوي ٢ / ٤٦٨.
- (٩) الجواهر الحسان ٣ / ٢٩٦.
- هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مفسر، توفي سنة ٨٧٥هـ. ومن تصانيفه: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، والأنوار ورياض الصالحين، وروضة الأنوار ونزهة الأخيار. انظر الأعلام ٣ / ٣٣١.
- (١٠) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٧١٨.
- (١١) التفسير الكبير ٢٩ / ٢٢٣.
- (١٢) الدر المصون ١٠ / ٢٤٢.



## المسألة السابعة: المعنى بين البدل والتمييز

قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]

اختلف النحاة في إعراب كلمة (خيراً)، فذكر النحاس رأيين فيها، هما<sup>(١)</sup>:

الأول: أن تكون (خيراً) منصوبة على البيان للمثقال.

الثاني: أن تكون (خيراً) منصوبة على البدلية من مثقال.

### وإليك تفصيل القول في هذين الرأيين:

الأول: أن تكون (من) الشرطية في موضع رفع بالابتداء، وجواب الشرط (يَرَهُ) أي: جزاءه، فحذف المضاف، و(خيراً) تمييزاً منصوباً للمثقال، فالمثقال هو نوع من المقادير، فجاءت خيراً مبينة نوع ذلك المقدار، لذلك أعرب تمييزاً. وهذا رأي عدد من النحاة مثل ابن مالك والشيخ خالد الأزهرى<sup>(٢)</sup>، وتبعهم جملة من المفسرين مثل أبي حيان<sup>(٣)</sup>، والنسفي<sup>(٤)</sup>، والألوسي<sup>(٥)</sup>، وأجازه أبو البقاء<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>. وقال المنتجب الهمداني<sup>(٨)</sup>: "و{خيراً} يجوز أن يكون تمييزاً وهو الجيد".

(١) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٧٦.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٥/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٩٤/٢. وانظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٣٥/٣.

هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الحرجاوي الأزهرى، كان عالماً في النحو واللغة، توفي سنة ٩٥٠هـ. ومن تصانيفه: المقدمة الأزهرية في علم العربية، والألغاز النحوية، وشرح الأجرومية، والتصريح بمضمون التوضيح، وغيرها. انظر الأعلام ٢/ ٣٣٨-٣٣٩، ومعجم المؤلفين ٤/ ٩٦.

(٣) البحر المحيط ٨/ ٤٩٨.

(٤) تفسير النسفي ٣/ ٦٧٠.

(٥) روح المعاني ٣٠/ ٢١٢.

(٦) التبيين في إعراب القرآن ٢/ ١٢٩٩.

(٧) الدرر المصون ١١/ ٧٧.

(٨) الكتاب الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٤٤٦.

الثاني: أن تكون (خيراً) بدلاً من مثقال والتقدير: من يعمل خيراً يره. وهذا رأي أبو البقاء<sup>(١)</sup>، وأجازه المنتجب الهمداني<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، والألوسي<sup>(٥)</sup>.

والرأي الأقرب إلى الصواب هو التمييز؛ لسببين هما:

الأول: أن التمييز يُراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس، فالسامع عندما يسمع مثقال ذرة لا يعرف مثقال ذرة من ماذا، فيتردد فيها فننبهه على المعنى المراد بالقول (خيراً)؛ لذلك سمي التمييز تفسيراً وتبييناً.

الثاني: أن (مثقال ذرة) مقدار، ومن المعروف أن الأسماء المنصوبة الواقعة بعد المقادير والتي تكون مفسرة ومبينة لهذه المقادير تُعرب تمييزاً لها. والمعنى: مَنْ يعمل مثقال ذرة خيراً يره في الدنيا، وكذلك من يعمل شراً يره في الدنيا<sup>(٦)</sup>. أي من يعمل مثقال ذرة خيراً من كافر يرى ثوابه في الدنيا، ومن يعمل مثقال ذرة شراً من مؤمن يرى عقوبته في الدنيا<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٩٩.
  - (٢) الكتاب الفريد في إعراب القرآن ٦/٤٤٦.
  - (٣) البحر المحيط ٨/٤٩٨.
  - (٤) الدر المصون ١١/٧٧.
  - (٥) روح المعاني ٣٠/٢١٢.
  - (٦) معاني القرآن وإعرابه ٥/٣٥٢.
  - (٧) الكشف والبيان ٦/٥١٩، والجامع لأحكام القرآن ٢٠/١٥١.

## المسألة الثامنة: المعنى بين البدل والاستثناء

قال تعالى: ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾

[سبأ: ٣٧]

يختلف النحاة كثيراً في تفسير مثل هذه الآيات، وخلافهم واقع بين الاستثناء والبدل، والسبب في ذلك خصوصية العلاقة بينهما، ويترتب على هذا الخلاف فرق كبير في الدلالة، فهذه مواضع ثلاثة: الاستثناء المنقطع، والاستثناء المتصل، والبدل، وكل واحدٍ منها يحمل دلالة مغايرة للأخرى، فالأول عند النحاة هو ما كان ما بعد (إلا) من غير جنس المستثنى منه، والثاني عكس الأول، والبدل في تركيب الاستثناء تابعٌ للمستثنى منه في الحركة، وهو مثل الثاني في أنه من جنس المستثنى منه، فقد يكون بعضه أو نعته.

وخلاف النحاة في هذه الآية الكريمة في هذه الأمور الثلاثة، فقد ذكر النحاس ثلاثة

آراء في إعراب ما بعد (إلا) هي<sup>(١)</sup>:

الأول: النصب على الاستثناء المتصل من الضمير المخاطب في (تقربكم).

الثاني: النصب على البدل من الكاف والميم في "تقربكم" وهذا قول الزجاج<sup>(٢)</sup>.

الثالث: في محل رفع خبر وتقدير الآية "ما هو إلا من آمن".

وقبل مناقشة تلك الآراء وتوجيهها ومن ثم الترجيح، لابد أن أبين أننا قد ناقشنا

مسألة إبدال الاسم الظاهر من الضمير المخاطب والمتكلم في الفصل الأول<sup>(٣)</sup>. وإليك

تفصيل القول في هذه الآراء النحوية:

الأول: النصب على الاستثناء المتصل من الضمير المخاطب في (تقربكم)، وهذا ما ذهب

إليه أبو جعفر النحاس<sup>(٤)</sup>، ومكي بن أبي طالب<sup>(٥)</sup>، وتبعهم أغلب المفسرين منهم

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٥٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٥.

(٣) انظر الفصل الأول المسألة الحادية عشرة.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٥٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٥٤٧.

النسفي<sup>(١)</sup>، فالمعنى في هذا الرأي أن الأموال لا تقرب أحدًا إلا المؤمن الصالح الذي ينفقها في سبيل الله، والأولاد لا تقرب أحدًا إلا من علمهم الخير وفقههم في الدين، ورشحهم للصالح والطاعة.

الثاني: النصب على البدل من ضمير المخاطب في (تقربكم) وهذا مذهب الزجاج<sup>(٢)</sup> والكوفيين، والمعنى أن الأموال والأولاد لا تقرب المؤمنين إلى الله زلفى لا تقرب إلا من آمن.

ورد هذا الرأي كثير من النحاة، فغلطه النحاس<sup>(٣)</sup> بقوله: " وهذا القول كأنه غلط لأن الكاف والميم للمخاطب فلا يجوز البدل، ولو جاز هذا لجاز: رأيتك زيدًا. وقول أبي إسحاق هذا هو قول الفراء إلا أن الفراء لا يقول: بدل لأنه ليس من لفظ الكوفيين ولكن قوله يؤول إلى ذلك".

وتابعه في ذلك مكّي بن أبي طالب فوصف قول الزجاج بأنه وهم؛ لأن المخاطب لا يبدل منه<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حيان<sup>(٥)</sup>: "ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يجوز أن يبدل من ضمير المخاطب والمتكلم لكن البدل في الآية لا يصح. ألا ترى أنه لا يصح تفرغ الفعل الواقع صلة لما بعد إلا، لو قلت: ما زيد بالذي يضرب إلا خالدًا. لا يصح وتخيّل الزجاج أن الصلة وإن كانت من حيث المعنى منفية أنه يصح البدل، وليس بجائز إلا فيما يصح التفرغ له".

الثالث: في محل رفع وتقدير الآية " وما هو إلا من آمن"، وهذا رأي الفراء<sup>(٦)</sup>.

(١) تفسير النسفي ٣/٦٦ - ٦٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٥٢.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٥٤٧.

(٥) البحر المحيط ٧/٢٧٢.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/٣٦٣.

والمعنى أنه: ما الأموال والأولاد تقربكم إلا من آمن، وهو قريب في المعنى من القول الثاني، فمن خبر للمبتدأ الموجود بعد (ما)، وهو استثناء مفرغ.

وقد علق على الفراء جملة من النحاة، منهم النحاس فقال<sup>(١)</sup>: "وأجاز الفراء أن يكون (من) في قوله: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ في موضع رفع بمعنى ما هو إلا من آمن كذا قال، ولست أحصل معناه"، علمًا أنه قال في القول الثاني: "وقول أبي إسحاق هذا هو قول الفراء إلا أن الفراء لا يقول بدل لأنه ليس من لفظ الكوفيين ولكن قوله يؤول إلى ذلك". وكذلك علق أبو حيان<sup>(٢)</sup> بقوله: "... وقوله كلام لا يتحصل منه معنى، وكأنه كان نائمًا حين قال ذلك".

وهذا قول لا يؤخذ به، إذ كيف يقال على عالم جليل مثل الفراء أنه كان نائمًا، خاصة وإنما قد وضحنا المعنى الذي يريده الفراء.

وفي المسألة آراء أخرى:

الأول: أن "من" منصوب على الاستثناء المنقطع، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان<sup>(٣)</sup>، وابن عطية<sup>(٤)</sup>، وابن عاشور<sup>(٥)</sup>، أي لكن من آمن وعمل صالحًا، فإيمانه وعمله يقربانه. وقال الألويسي<sup>(٦)</sup>: "هو استثناء متصل إذا كان الخطاب عامًا للمؤمنين والكفرة ومنقطع إذا كان خاصًا بالكفرة".

الثاني: أن (من) في محل رفع على الابتداء، والخبر قوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ الضَّعْفُ﴾.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٥٢.

(٢) البحر المحيط ٧/ ٢٧٣.

(٣) المصدر السابق ٧/ ٢٧٢.

(٤) المحرر الوجيز ٤/ ٤٢٢.

(٥) التحرير والتنوير ٢٢/ ٢١٥.

(٦) روح المعاني ٢١/ ١٤٨.

الثالث: أن ( من ) في محل رفع على الابتداء والخبر مقدر، وتقدير الآية " لكن من آمن وعمل صالحاً فإيمانه وعمله يقربانه " (١).

والفرق بين المعاني وما يترتب على ذلك واضح لكل ذي لب، ففي الرأي الأول المستثنى من جنس المستثنى منه والمعنى أن الأموال والأولاد لا تقرب أحداً إلا المؤمن الصالح. أما الرأي الثاني فعلى نية تكرار العامل ومعناه أن الأموال والأولاد لا تقرب المؤمنين إلى الله زلفى لا تقرب إلا من آمن، والرأي الثالث قريب في المعنى من القول الثاني إذ معناه أنه ما الأموال والأولاد تقربكم إلا من آمن. وهذا الفرق في المعنى ناتج عن الاختلاف في الإعراب لكن المعنى الذي يراد في هذه الآية أو غيرها واحداً، وما هذا الخلاف في الإعراب إلا محاولة من أهل العربية للوصول إليه.

وأرى أن الرأي الأقرب للصواب هو الرأي الأول؛ لأن الآية تفيد الاستثناء لا البدلية سواء أكان هذا الاستثناء متصلاً أم منقطعاً. فالله - سبحانه وتعالى - يقرر أن الأموال والأولاد لن تقرب أحداً من الناس إلى الله إلا إذا كان مؤمناً صالحاً، وعندئذٍ يصبح تقدير الآية: إن الأموال والأولاد لا تقرب أحداً إلا المؤمن الصالح.

وفي كتاب الله - تعالى - آيات مشابهة لها في التركيب نحو قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢]، ذكر النحاس إعرابين لكلمة سلاماً، وهما (٢): أن تكون منصوبة على البدل من اللغو أي لا يسمعون فيها إلا سلاماً، وهذا لا يصح؛ إذ لا يمكن أن يكون السلام من اللغو، لهذا لجأ أصحاب هذا الرأي إلى التأويل والتقدير. أما الإعراب الثاني هو أن تكون منصوبة على الاستثناء المنقطع، والمعنى في هذا الرأي أن السلام ليس من جنس اللغو، والمقصود بالسلام هنا سلامٌ بعضهم على بعض أو سلامٌ الملائكة عليهم أو تسليم رب العالمين عليهم، ويؤيد هذا المعنى ورود عدة آيات تتحدث عن السلام في

(١) الدر المصون ٩/ ١٩٣-١٩٥، وروح المعاني ٢١/ ١٤٨-١٤٩.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٢.

الجنة نحو قوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ [إبراهيم: ٢٣]، وقوله: ﴿وَأَلْمَلَيْتُكُمْ بِدُخُولِنَا عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ [٢٣] ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٣ - ٢٤]، وقوله: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّي رَجِيمٌ﴾ [يس: ٥٨]؛ لذلك يكون الإعراب الأرجح هو النصب على الاستثناء المنقطع.

وقوله: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ...﴾ [العنكبوت: ٤٦] قال النحاس<sup>(١)</sup>: "بدل من أهل، ويجوز أن يكون استثناءً". والمعنى في البدلية: لا تجادلوا الذين ظلموا من الكتاب، والمعنى في الاستثناء: إلا الذين ظلموا فلا تجادلوهم بالحسنى؛ بل بالغلظة؛ لأنهم يغلظون لكم. والراجح أنها استثناء؛ لأن الله - تعالى - لم ينهى عن مجادلة أهل الكتاب البتة، بل أمر بأن نجادلهم بالتي هي أحسن، إلا الذين ظلموا، فيكون مستثنى من التي هي أحسن، لا من الجدل.

وقوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧] ذكر النحاس في إعراب كلمة (ابتغاء) إعرابين في قوله<sup>(٢)</sup>: "نصب على الاستثناء الذي ليس من الأول - أي الاستثناء المنقطع والمعنى: ما كتبناها عليهم ولكن ابتدعوها ابتغاء رضوان الله -، ويجوز أن يكون بدلاً من المضمرة أي: ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله". والراجح أنها منصوبة على الاستثناء.

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٥٨.

(٢) المصدر السابق ٤ / ٣٦٧ - ٣٦٨.

## المسألة التاسعة: المعنى بين البدل وعطف البيان

قال تعالى: ﴿وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ...﴾ [الكهف: ٢٥]

تقع هذه الآية ضمن آيات تتحدث عن قصة أصحاب الكهف، وجاءت الآية بعد الحديث عن حالهم، والخلاف في عددهم، بالإضافة إلى الخلاف في مدة لبثهم في الكهف، ومعنى الآية أن الله - سبحانه وتعالى - ألبثهم في الكهف ثلاثمائة سنة وزادهم تسعاً.

وفي قوله تعالى: (ثلاث مائة سنين) قراءتان، الأولى بغير تنوين، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف، وقرأ بها الحسن والأعمش أيضاً<sup>(١)</sup>، وذهب النحاة والمفسرون في توجيهه (سنين) مذهب القياس، وهو الجر بالإضافة، فالقياس في تمييز المئة أن يكون مجروراً بالإضافة، وأتى به مجموعاً لشبه المئة بالعشرة إذ هي تعشير العشرات، وأتى بتمييز الثلاثة وهو (مئة) مفرداً والأصل أن يكون جمعاً؛ لأن المئة وإن كان مفرداً في اللفظ فهو جمع في المعنى، مثل الرهط والنفر<sup>(٢)</sup>، وقيل: على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز، أي: جعل سنين بمزلة سنة؛ إذ المعنى بهما واحد كقوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] أي أوقع (أعمالاً) موقع (عملاً)، والذي جوّز ذلك أن المائة لما كانت تضاف إلى واحد في معنى جمع، أضيفت إلى الجمع تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله وإشعاراً به<sup>(٣)</sup>.

وخطأ المبرد هذه القراءة بقوله<sup>(٤)</sup>: " وهذا خطأ في الكلام غير جائز. وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أننا نحمله على المعنى؛ لأنه في المعنى جماعاً،

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٨، وحجة القراءات، ص ٤١٤، وكتاب تحبير التيسير في القراءات العشر، ص ٤٤٤، الكثر في القراءات العشر، ص ١٨٩.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٤/ ٤٧٥، وحاشية الصبان ٤/ ٦٦، وكتاب تحبير التيسير في القراءات العشر، ص ٤٤٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٨، والكشاف ٣/ ٥٧٩، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٢٦٥، وتفسير النسفي ٢/ ٢٩٧، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٣٨٧، والدر المصون ٧/ ٤٧٠، وتفسير البيضاوي ٢/ ٩، وتفسير الخطيب الشربيني ٢/ ٤٠٦، وحاشية الصبان ٤/ ٦٦.

(٤) المقتضب ٢/ ١٧١.



وقد جاز في الشعر أن تُفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على الجمع". وضعفها أبو البقاء إذ قال<sup>(١)</sup>: " ويُقرأ بالإضافة؛ وهو ضعيف في الاستعمال؛ لأن مائة تضاف إلى المفرد، ولكنه حمله على الأصل؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع، ويُقوي ذلك أن علامة الجمع هنا جبرٌ لما دخل السنّة من الحذف؛ فكأنها تتمّة الواحد". وفي مصحف عبد الله " سنّة" بالإنفراد، وبها قرأ أبي. وقرأ الضحاك " ثلاثمائة سنون" بالواو على أنها خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هي سنون<sup>(٢)</sup>.

والثانية بالتنوين، وهي قراءة الجمهور<sup>(٣)</sup>، واختلف العلماء في توجيه قوله: (سنين)، وذكر النحاس في إعرابها ثلاثة إعرابات، وهي<sup>(٤)</sup>:

الأول: أن تكون (سنين) منصوباً على البدل من ثلاث.

الثاني: أن تكون (سنين) منصوباً على أنه عطف بيانٍ لـ(ثلاث).

الثالث: أن تكون (سنين) مجرورةً على البدل من (مائة).

### وإليك تفصيل القول بهذه الآراء:

الأول: أن تكون (سنين) بدلاً من ثلاث أي: ولبتوا في كهفهم سنين ثلاثمائة. وهذا رأي كثير من النحاة مثل الفراء<sup>(٥)</sup>، والمبرد<sup>(٦)</sup>، أبي البركات الأنباري<sup>(٧)</sup>، وابن يعيش<sup>(٨)</sup>، والأزهري<sup>(٩)</sup>، حيث قال المبرد: " فأما قوله عز وجل: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ فإنه على البدل لأنه لما قال: (ثلاثمائة) ثم ذكر السنين ليُعلم ما ذلك العدد؟ ولو قال قائل: أقاموا سنين يا فتى، ثم قال مئين أو ثلاثمائة لكان على البدل؛ لبيان:

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٤٤.

(٢) الكشف ٣ / ٥٧٩، والجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٣٨٧، والدر المصون ٧ / ٤٧٠.

(٣) كتاب تحبير التيسير في القراءات العشر، ص ٤٤٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٥٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٣٨.

(٦) المقتضب ٢ / ١٧١.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٠٦.

(٨) شرح المفصل ٦ / ٢٤.

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٤٧٥.

كم مقدار تلك السنين؟". وتبعهم في هذا عدد من المفسرين مثل أبي البقاء<sup>(١)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٢)</sup>، والقرطبي<sup>(٣)</sup>، والسمن الحلبي<sup>(٤)</sup>، والبيضاوي<sup>(٥)</sup>.

وقال الشيخ خالد الأزهرى<sup>(٦)</sup>: "وردّ بأن البدل على نية طرح الأول، وعلى تقدير طرحه يكون المعنى: ولبثوا في كهفهم سنين، فيفوت التنصيص على كمية العدد. ويُجاب بأن نية طرح غالبية لا لازمة".

الثاني: أن تكون (سنين) عطفَ بيانٍ لـ(ثلاثمائة)؛ لأنه لما قال: {ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة} لم يعرف هل هي أيام أم شهور أم سنين، فلما قال: {سنين} صار هذا بيئاً لقوله: {ثلاثمائة} فكان ذلك عطف بيان له. وهذا رأي الزجاج<sup>(٧)</sup>، والزمخشري<sup>(٨)</sup>، وأبي البركات الأنباري<sup>(٩)</sup>، والنسفي<sup>(١٠)</sup>، والقرطبي<sup>(١١)</sup>، والسمن الحلبي<sup>(١٢)</sup>، والخطيب الشربيني<sup>(١٣)</sup>.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٤٤.

(٢) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٣٨٧.

(٤) الدر المصون ٧ / ٤٧١.

(٥) تفسير البيضاوي ٢ / ٩.

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٤٧٥.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٧٨.

(٨) الكشاف ٣ / ٥٧٩.

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٠٦.

(١٠) تفسير النسفي ٢ / ٢٩٧.

(١١) الجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٣٨٧.

(١٢) الدر المصون ٧ / ٤٧١.

(١٣) تفسير الخطيب الشربيني ٢ / ٤٠٥.

وقال المنتجب الهمداني<sup>(١)</sup>: " وقيل: عطف بيان لثلاث، وليس بالمتين، لأن عطف البيان من النكرة مردود عند البصريين"، وتابعه أبو حيان<sup>(٢)</sup> على عدم جوازه على مذهب البصريين دون هذا التعليل.

الثالث: أن تكون (سنين) بدلاً مجروراً من (مائة)؛ لأنها بمعنى مئين، وهذا رأي أبي البركات الأنباري<sup>(٣)</sup>، وأبي البقاء<sup>(٤)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٥)</sup>، وأبي جعفر النحاس<sup>(٦)</sup>، كما قال الشاعر: [الكامل]

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً      سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ<sup>(٧)</sup>  
فجعل (سوداً) وهي جمعٌ نعتاً لحلوبة المفرد؛ لأنها في معنى الجماعة، والشاهد الذي نستخلصه من البيت أنه يجوز وصف المميّز المفرد (حلوبة) بالجمع (سوداً) باعتبار المعنى. وردّ ابن هشام هذا الرأي، لأنه إذا أقيم (سنين) مقام المائة فسد المعنى<sup>(٨)</sup>. والقياس في ثلاثمائة إلى تسعمائة أن تجمع المائة فيقال: ثلاث مئين أو ثلاث مئات؛ لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع نحو: ثلاثة أثواب وأربعة دراهم<sup>(٩)</sup>. وقد جاء في الشعر على القياس نحو قول الشاعر: [الطويل]

- 
- (١) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٢٦٥.
  - (٢) البحر المحيط ٦ / ١١٢.
  - (٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٠٦.
  - (٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٤٤.
  - (٥) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٢٦٤ - ٢٦٥.
  - (٦) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٥٣.
  - (٧) البيت من معلقة عنتر بن شداد العبسي في ديوانه، ص ١٨٥. يصف فيها حمولة أهل محبوبته التي يتغزل بها بأن بها هذه الإبل السود، وهي أجود أنواع الإبل. وانظر شرح المفصل ٦ / ٢٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٣ / ٣٧٥، وشرح الأشموني ٣ / ٣٢٣، وخزانة الأدب ٧ / ٣٩٠ - ٣٩٢، وحاشية الصبان ٤ / ٦٦ - ٦٧.
  - (٨) مغني اللبيب ٢ / ٥٣٧.
  - (٩) شرح المفصل ٦ / ٢١.

ثلاثٌ مئِينٌ للملوكِ وَفِي بَها رَدائِي وَجَلَّتْ عَن وُجوهِ الأَهاتِمِ<sup>(١)</sup>

وقول الآخر:

ثلاثٌ مئِينٌ قَد مَرَرَنَ كَوامِلاً وَهَـا أُنذا أَرْتَجِي مَرَّ أَرَبِعٍ<sup>(٢)</sup>

وقال سيويه<sup>(٣)</sup>: " وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئین أو مئات، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين فيه العدد واحداً، لأنه اسم لعدد، كما أن عشرين اسم لعدد. وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام".

وقال المبرد<sup>(٤)</sup>: " وإنما جاز أن تقول: ثلاث مئین وثلاث مئات من أجل أنه مضاف، فشبهته من جهة الإضافة لا غير بقولهم: ثلاثة أثوابٍ وثلاث جوارٍ ... فأما قولك: مائة درهمٍ، ومائة جاربيةٍ، وألفُ غلامٍ، وألفُ جاربيةٍ، فلا يكون فيه إلا هذا؛ لأنه ليس بمترلة ثلاثة وما بعدها إلى عشرة ولا ثلاث إلى عشر؛ لأنَّ الثلاث والثلاثة على مئین وقع، أو على ألوف، أو غير ذلك. ففيهنَّ أقلُّ العدد ثَمَّ وقعن عليه".

وقال ابن يعيش<sup>(٥)</sup>: " وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئین وثلاث مئات؛ لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة ... وهذا وإن كان القياس

---

(١) البيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً، والشاهد في قوله: (ثلاث مئین) حيث جمع المائة مع أنها تميز الثلاث وهو شاذ للضرورة الشعرية. انظر المقتضب ١٧٠ / ٢، وشرح المفصل ٢٣ / ٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٧١ / ٣، وحاشية الصبان ٦٥ / ٤، وشرح الأشموني ٣١٨ / ٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٧١ / ٤، والخزانة ٣٧٠ / ٧. والبيت في ديوان الفرزدق ٣١٠ / ٢ برواية أخرى:

فَدَيْ لَسِیوْفٍ مَن تَمِیمٍ وَفَی بَها رَدائِي وَجَلَّتْ عَن وُجوهِ الأَهاتِمِ

(٢) البيت غير منسوب عند ابن يعيش في شرح المفصل ٢٣ / ٦، والشاهد في قوله: (ثلاث مئین) حيث جاء بتمييز الثلاث جمعاً من لفظ المائة على ما يقتضيه القياس وإن كان شاذاً في الاستعمال. انظر المقتضب ١٧٠ / ٢، وشرح المفصل ٢٣ / ٦.

(٣) الكتاب ١ / ٢٠٩.

(٤) المقتضب ١٧٠ - ١٧١.

(٥) شرح المفصل ٢٣ / ٦.

إلا أنه شاذٌ في الاستعمال".

وقد أجاز الزجاج هذا الرأي بقوله<sup>(١)</sup>: " وجائز أن تكون سنين من نعت المائة، وهو راجع في المعنى إلى ثلاث كما قال - البيت السابق لعنترة- فجعل سُودًا نعتًا حلوبةً، وهو في المعنى نعت لجملة العدد، فجائز أن يكون: فَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ، محمولاً على قوله: سيقولون ثلاثةً رابعهم كلبهم ويقولون لبثوا في كهفهم وهذا القول دليله قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا﴾. وتبعه في ذلك أبو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup>.

وهناك رأي آخر لم يذكره النحاس، وهو أن تكون (سنين) تمييزاً لـ(مائة). وهذا الرأي أجازته الفراء<sup>(٣)</sup>، والقرطبي<sup>(٤)</sup>. غير أن هذا الرأي عارضه الكثيرون فمنهم على سبيل المثال السمين الحلبي بقوله<sup>(٥)</sup>: " ولا جائز أن يكون (سنين) في هذه القراءة مميّزًا؛ لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة مع أفراد التمييز، كقوله<sup>(٦)</sup>: [الوافر]

إذا عاش الفتي متنين عامًا فقد ذهب اللذاذة والفتاء"

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٨.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٣٨٧.

(٥) الدر المصون ٧/ ٤٧١.

(٦) البيت للربيع بن ضبع الفرازبي، والشاهد في قوله: ( مائتين عامًا) حيث جاء تمييز المائة مفردًا منصوبًا، والقياس

فيه إضافة المائتين إلى العام، وهذا شاذ لا يقاس عليه. انظر المقتضب ٢/ ١٦٩، وشرح المفصل ٦/ ٢٣، وشرح

كافية ابن الحاجب ٣/ ٣٧٤، وشرح الأشموني ٣/ ٣٢٠، وحاشية الصبان ٤/ ٦٧، وجمع الهوامع ٤/ ٧٦،

وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩ - ٣٨٠. ويروى: فقد ذهب المسرة والفتاء. انظر التصريح بمضمون التوضيح ٤/

٤٧٦.

ولم يقتصر الاعتراض على المفسرين بل نجده عند النحاة أيضاً كابن يعيش وابن الحاجب<sup>(١)</sup> والشيخ خالد الأزهرى<sup>(٢)</sup> مثلاً حيث قال ابن يعيش<sup>(٣)</sup>: "فإن سنين نصب على البديل من ثلثمائة وليس بتمييز... ولا يجوز أن يكون تمييزاً، لأنه لو كان تمييزاً لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة سنة، لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد، وكل واحد سنون وهو جمع، والجمع أقل ما يكون ثلاثة فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة".

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله<sup>(٤)</sup>:

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِيفَ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ

وقال الزجاج<sup>(٥)</sup>: " ويجوز - وهو الأجود عندي - أنه إخبارٌ عن الله أخبرهم بطول لُبِّهِمْ، وأَعْلَمَ أَنَّهُ أَعْلَمَ بِذَلِكَ. وكان هذا أبلغ في الآية فيهم أن يكون الصحيح أنهم قد لبثوا هذا العدد كله".

وبعد النظر في هذه الآراء أرى أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو أن تكون (سنين) بدلاً من ثلاث؛ وذلك لعدة أسباب، هي:

١ - أن هذا التوجيه يتفق مع معنى الآية الكريمة، وهو ما اختاره جل المفسرين كما رأينا سابقاً.

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣ / ٣٧٤ - ٣٧٥ .

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، توفي سنة ٦٤٦هـ. ومن تصانيفه: الكافية، وجامع الأمهات، والألمالي النحوية، والمقصد الجليل، وغير ذلك. انظر الأعلام ٤ / ٢١١.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٤٧٥ .

(٣) شرح المفصل ٦ / ٢٤ .

(٤) ألفية ابن مالك، ص ٦١. وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤ / ٦٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٧٩ .

- ٢- أن القول بأن (سنين) تمييز بعيد؛ لأنه يقتضي أنهم لبثوا تسعمائة وتسع سنين، وهذا خلاف الأمر الذي أعلمنا الله - تعالى- عنه بأنهم لبثوا ثلاثمائة وتسع سنين.
- ٣- أن القول بأن (سنين) عطف بيان لثلاث فيه نظر؛ لأن عطف البيان من النكرة مردود عند البصريين.

## المسألة العاشرة: المعنى بين البدل والحال ومعمول الفعل

قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]

تتضمن الآيتان السابقتان لهذه الآية أسماء بعض الرسل والأنبياء الذين أوحى الله إليهم بالنبوة قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا ﴿١٣٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْوِيمًا﴾ ، ثم أخذ بعد ذلك يبين رسالتهم وهي البشرى بالشواب وجنة الخلد لمن أطاع الله ورسله، وقد أرسلوا منذرين من العقاب ونار جهنم لمن عصى الله وخالف أوامره وكذب برسله، لئلا يحتج من كفر بالله ورسله بأن الله لم يرسل إليهم من يبلغهم برسالته، فتكون تلك هي الحجة البالغة عليهم<sup>(١)</sup>.

اختلف النحاة في إعراب كلمة (رسلاً)، وذكر النحاس ثلاثة إعرابات لها، وهي<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يكون (رسلاً) منصوباً على البدلية من ﴿ورسلناهم﴾.

الثاني: أن يكون (رسلاً) منصوباً على إضمار فعل أي: أرسلنا رسلاً.

الثالث: أن يكون (رسلاً) منصوباً على الحال أي كما أوحينا إلى نوح والنبیین من بعده ورسلاً.

(١) تفسير الطبري ٧ / ٦٩٢ - ٦٩٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٥٠٧ - ٥٠٨.



## وإليك تفصيل هذه الآراء:

الأول: أن يكون (رسلاً) منصوباً على البدلية من ﴿ورسلاً قد قصصناهم﴾. وهذا رأي النحاس<sup>(١)</sup>، ومكي<sup>(٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣)</sup>، والخطيب الشربيني<sup>(٤)</sup>، والقرطبي<sup>(٥)</sup>، وأجازة الزمخشري<sup>(٦)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٧)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٨)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٩)</sup>. والمعنى في هذا الرأي أن جميع الرسل الذين ذكرنا قصصهم أو لم نذكرهم مبشرين بالجنة ومنذرين من نار جهنم.

الثاني: أن يكون (رسلاً) منصوباً على إضمار فعل تقديره: أرسلنا رسلاً مبشرين بالجنة ومنذرين بالنار. وهذا رأي الطبري<sup>(١٠)</sup>، والسمرقندي<sup>(١١)</sup>، وأجازة مكي<sup>(١٢)</sup>، وأبو البقاء<sup>(١٣)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(١٤)</sup>، والقرطبي<sup>(١٥)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١٦)</sup>، والبيضاوي<sup>(١٧)</sup>.

الثالث: أن يكون (رسلاً) منصوباً على الحال من الهاء والميم في ﴿قد قصصناهم﴾، ويكون (رسلاً) موطئاً لما بعده أي: قد قصصناهم مُرسَلين، ومعنى الموطئة أي أنها ليست

- 
- (١) اعراب القرآن للنحاس ١ / ٥٠٧.
  - (٢) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢١٣.
  - (٣) المحرر الوجيز ٢ / ١٣٧.
  - (٤) تفسير الخطيب الشربيني ١ / ٤٠١.
  - (٥) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٨.
  - (٦) الكشاف ٢ / ١٧٩.
  - (٧) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤١٠.
  - (٨) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ٣٨٢.
  - (٩) الدر المصون ٤ / ١٦١.
  - (١٠) تفسير الطبري ٧ / ٦٩٢.
  - (١١) تفسير السمرقندي ١ / ٤٠٥.
  - (١٢) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢١٣.
  - (١٣) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤١٠.
  - (١٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ٣٨٢.
  - (١٥) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٨.
  - (١٦) الدر المصون ٤ / ١٦١.
  - (١٧) تفسير البيضاوي ١ / ٢٤٩.

مقصودة، إنما المقصود صفتها، كقولك: مررتُ بزيد رجلاً صالحاً، فالرجولية مفهومة من قولك "زيد" وإنما المقصود وصفه بالصلاح، وقوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢] <sup>(١)</sup>، والمعنى أي كما أوحينا إلى نوح والنبیین من بعده ورسلاً مُرْسَلِينَ مبشرين ومنذرين، فالمعنى تبیین حالة الأنبياء والرسول عند أداء الرسالة. وأجاز هذا الرأي مكِّي <sup>(٢)</sup>، وأبو البقاء <sup>(٣)</sup>، والمنتجب الهمداني <sup>(٤)</sup>، والقرطبي <sup>(٥)</sup>، والسمين الحلبي <sup>(٦)</sup>، والبيضاوي <sup>(٧)</sup>.

وبعد النظر في هذه الآراء السابقة أرى أني لا أستطيع أن ادحض رأياً أو أن اخطنه؛ لأن جميع هذه الأوجه لا تتنافى مع المعنى، ولكني أرجح البدلية؛ لأنه هو المتبادر إلى الذهن ولا يحتاج إلى تقدير مثل الرأي الثاني القائل بإضمار فعل تقديره: أرسلنا.

وفي كتاب الله - عز وجل - مثل هذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاءٌ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٤٤﴾ تَمَنِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٢ - ١٤٣]، وذكر النحاس في نصب (ثمانية) ستة أقوال، هي <sup>(٨)</sup>: أن يكون منصوباً بإضمار أنشأ أي وأنشأ ثمانية أزواج وحذف الفعل وحرف العطف وهو ضعيف؛ لأن هناك فصلاً طويلاً بين المعطوف (ثمانية) والمعطوف عليه (جنات)، كما أن تسليط العامل (أنشأ) على (ثمانية أزواج) بعيد. أو يكون منصوباً

(١) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤١٠، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ٣٨٢، والدر المصون ٤ / ١٦١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢١٣.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤١٠.

(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ٣٨٢.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٨.

(٦) الدر المصون ٤ / ١٦١.

(٧) تفسير البيضاوي ١ / ٢٤٩.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٠٢.

على الحال من (ما) وقدّره أبو البقاء: ثمانية أزواج مختلفة أو متعددة<sup>(١)</sup>، وهذا الرأي لا يصحّ؛ لأن الحال وصف فضلة يجوز الاستغناء عنها، وهذا غير جائز في (ثمانية أزواج)؛ لأنّ معنى الآية يحتاجها؛ لأنّها وردت لتبيين الجمل في الآية السابقة. أو يكون منصوباً بكُلُّوا أي: كُلُّوا مما رزقكم لحم ثمانية أزواجٍ وجملة (لا تسرفوا) معترضة بينهما، وهذا الرأي فيه نظر؛ لأنّ هناك أيضاً فصلاً بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة. أو يكون منصوباً على البدل من " ما " على الموضع، وهذا الرأي لا يستقيم؛ لأن الحمل على الموضع في العربية إنّما يسوغ إذا لم يوجد وجه غيره، وهو مع ذلك قليل. أو يكون منصوباً على البدل من (حَمولة وفرشاً) وهذا هو الراجح؛ لأنّها مبيّنة لها وليس به ما في بقية الآراء من مضعفات، وكان معنى الكلام: "ومن الأنعام أنشأ ثمانية أزواج، فلما قدم قبل (الثمانية) (الحمولة) و(الفرش) بيّن ذلك بعد فقال: ثمانية أزواج على ذلك المعنى"<sup>(٢)</sup> أو أن يكون منصوباً بمعنى كُلُّوا المباح ثمانية أزواج، وهذا الرأي فيه تقدير فعل، والتقدير خلاف الأصل.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٤٤.

(٢) تفسير الطبري ٩ / ٦٢٤.

## المسألة الحادية عشرة: المعنى بين البدل والنعته والنداء

قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ﴾ [المائدة: ١١٠]

تخاطب الآية النصارى واليهود بطريقة غير مباشرة، فالخطاب موجه لعيسى - عليه السلام- وتذكيره بنعم الله عليه، وليس عيسى بناسٍ لنعم الله عليه وعلى والدته، ولكن ذلك استثناس لعيسى لثلا يفزعه السؤال الوارد بعده بقوله: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، ووجه ذكر والدته هنا الزيادة من تبيكيت اليهود وكمدهم؛ لأنهم تنقصوها بأقذع مما تنقصوه، فهذا الخطاب هو توبيخ وتقريع لليهود والنصارى الذين ضلُّوا في عيسى طرفي إفراط بغض وهؤلاء اليهود الذين يجعلونه كاذبًا، وإفراط حبّ وهؤلاء النصارى الذين جعلوه وأمه إلهين<sup>(١)</sup>.

واختلف العلماء في إعراب كلمة (ابن مريم)، فذكر النحاس ثلاثة آراء، وهي<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يكون (ابن مريم) نداءً ثانيًا.

الثاني: أن يكون (ابن مريم) بدلاً من عيسى.

الثالث: أن يكون (ابن مريم) نعتًا على الموضع لـ(عيسى).

وقبل مناقشة هذه الآراء ومن ثم الترجيح، لا بد أن أبين مسألة خلافية وهي نعت

المنادى المبني الموصوف بـ(ابن).

فمذهب الخليل وسيبويه<sup>(٣)</sup> وجمهور البصريين غير المبرد<sup>(٤)</sup> جواز نعت المنادى

المبني، فإذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بـ(ابن) متصلًا به مضاف إلى علم، نحو: "يازيد بن سعيد"

جاز الضم والفتح في المنادى إبتاعًا لحركة "ابن" إذ بينهما ساكن، وهو

حاجز غير حصين، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتحُ لحفته، ومنه قوله:

(١) الدر المصون ٤/ ٤٩١، والتحرير والتنوير ٦/ ١٠٠-١٠١، وفتح القدير ٢/ ١١٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٠٣.

(٤) المقتضب ٤/ ٢٢٩، ٢٣٢، وشرح الأشموني ٣/ ٢٤-٢٥، والتصريح ٤/ ٢٨، والمساعد ٢/ ٤٩٣-٤٩٤.

يا حَكَمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارود أنت الجوادُ بن الجواد بن الجواد

سرادقُ المجدِ عليك ممدود<sup>(١)</sup>

والشاهد فيه إتباع الموصوف وهو (حكم) للصفة وهي (ابن)؛ لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم، فتبع الأول الثاني، و بالتالي حكم بجواز البناء على الضمّ والفتح لاتصاله بـ(ابن) المضافة إلى علم.

أما المبرد فذهب إلى أن الضمّ أجود، فقال<sup>(٢)</sup>: " ولو أنشد: يا حكمُ بن المنذر كان أجود..".

ونبه الأشموني إلى " شرط جواز الأمرين كونُ الابن صفة كما هو الظاهر؛ فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعلٍ مقدّرٍ تعيّن الضم، وكلامه لا يوفي بذلك، وإن كان مراده<sup>(٣)</sup>".

وقال الشيخ خالد الزهري<sup>(٤)</sup>: " ويتعين الضمُّ إذا كان "الابن" غير صفة، بأن كان بدلاً، أو بياناً، أو منادى سقط منه حرف النداء، أو مفعولاً بفعلٍ محذوفٍ تقديره: أعني ونحوه".

وقال ابن عقيل<sup>(٥)</sup>: " وليس المبني للنداء ممنوع النعت، خلافاً للأصمعيّ، وعلّته

(١) هذا الرجز لرؤية في شرح الأشموني ٣ / ٢٤، وللحرمازي في الكتاب ٢ / ٢٠٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٤ /

٢٨. وحكم بن المنذر هو أحد ولاية البصرة في عهد هشام بن عبد الملك.

الجارود: من الجرد، لُقّب به جد الممدوح لإغارته على قوم فاكتسح أموالهم، فشبّهوه بالسيل الذي يجرد ما مر به. السرادق: الخباء. ينظر: الكتاب ٢ / ٢٠٣، والمقتضب ٤ / ٢٣٢، وشرح الأشموني ٣ / ٢٤-٢٥، والتصريح ٤ / ٢٨، والمساعد ٢ / ٤٩٣-٤٩٤.

(٢) المقتضب ٤ / ٢٣١، ٢٣٢.

(٣) شرح الأشموني ٣ / ٢٤-٢٥.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٤ / ٢٩.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٩٣-٤٩٤.

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، كان من أئمة النحاة، توفي سنة ٧٦٩هـ. من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، والتعليق الوجيز على الكتاب العزيز، والجامع النفيس، وغير ذلك. انظر الأعلام ٤ / ٩٦.

شبهه بالمضمر أو بالأصوات؛ وقال به أيضاً قوم من الكوفيين؛ ومذهب سيوييه والخليل وأكثر النحويين الجواز، وقال الفارسيّ: يجوز، والقياس المنع؛ وزعم الأصمعيّ أنه طالع أشعار العرب وكلامها، فلم يجد منادى منعوّاً، وما وقع منه شاذ يتأول على القطع، على أعني، أو على الابتداء، نحو: [الوافر]

فما كعبُ بنُ مامة وابنُ سعدي بأجود منك يا عمرُ الجوادا (١)

أي أعني.

وقوله:

يا حكمُ الوارث عن عبد الملك (٢)

أي أنت الوارث، وأما قوله:

يا حكمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارود

فعلى نداء ثانٍ .

واحتجَّ الجوزون بقول العرب: يا زيدَ بنَ عمرو، بفتح الدال، ولو كان (ابن) معمول

فعل مضمر لم يكن لفتحها وجه ."

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ١٠٧، في قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز. انظر مغني اللبيب ٣٣/١، وتوضيح

المقاصد والمسالك ٢/ ١٧٢ - ١٧٣، وشرح الأشموي ٣/ ٢٥. والشاهد فيه قوله: (يا عمرا الجوادا) والقياس فيه: (يا عمر)، وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ (ابن) أو لم يكن. وقال البصريون: إن الأصل: (يا عمرا) أي هو كالمندوب، وحذفت الألف. وفي هذا تكلف.

(٢) من الرجز المشطور من أرجوزة لرؤية يمدح بها الحكم بن عبد الملك، والشاهد فيه قوله: "ياحكمُ الوارثِ" فإنَّ

"الوارث" نعت للمنادى قبله وهذا النعت مقترن بـ(أل) ونعت المنادر المفرد إذا كان مقترناً بـ(أل) يجوز رفعه تبعاً للفظ المنادى وهو الأكثر في الكلام، ونصبه تبعاً لمحلّه، فإنَّ المنادى المفرد العلم مبيّ على الضمّ في محلّ

نصب. ينظر مغني اللبيب ٣٣/ ١، وشرح مغني اللبيب ص ٩٨.

وإليك تفاصيل هذه الآراء:

الأول: أن يكون (عيسى) مبنياً على الضمة المقدرة للتعذر في محل نصب منادى أول؛ لأنه منادى علم، و (ابن مريم) نداءً ثانياً؛ لأنه منادى مضاف، والتقدير: يا عيسى يا بن مريم: وأجاز هذا الرأي الثعلبي<sup>(١)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup> بقوله: " وإذا كان المنادى علماً مفرداً ظاهر الضمة موصوفاً بـ (ابن) متصل مضاف إلى علم جاز فتحه اتباعاً لفتحة ابن، وهذا مذهب الجمهور. وأجاز الفراء، وتبعه أبو البقاء في ما لا تظهر فيه الضمة تقدير الضمة والفتحة، فإن لم تجعل (ابن مريم) صفة، وجعلته بدلاً، أو منادى، فلا يجوز في ذلك العلم إلا الضم ".

الثاني: أن يكون (عيسى) منادى مبنياً على الضم، و (ابن) بدلاً من عيسى، والتقدير: قال الله يا ابن مريم اذكر نعمتي. وأجاز هذا الرأي أبو البقاء<sup>(٣)</sup>، وأبو حيان<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>، والألوسي<sup>(٦)</sup>.

الثالث: أن يكون (عيسى) منادى مبنياً على الفتح و الضم سواء، و (ابن مريم) نعتاً على الموضع، وأجاز هذا الرأي الفخر الرازي<sup>(٧)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١٠)</sup>، والألوسي<sup>(١١)</sup>. قال أبو البقاء<sup>(١٢)</sup>: " يجوز أن يكون على الألف من عيسى فتحة، لأنه قد وصف بـ(ابن)، وهو بين علمين، وأن يكون عليها ضمة، وهي مثل قولك: يا

(١) تفسير الثعلبي ٥١٠/٢.

(٢) البحر المحيط ٥٤/٤.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٤٧١/١.

(٤) البحر المحيط ٥٤/٤.

(٥) الدر المصون ٤٩٥/٤.

(٦) روح المعاني ٥٦/٧.

(٧) التفسير الكبير ١٢/١٢٥.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٤٧١/١.

(٩) البحر المحيط ٥٤/٤.

(١٠) الدر المصون ٤٩٥/٤.

(١١) روح المعاني ٥٦/٧.

(١٢) التبيان في إعراب القرآن ٤٧١/١.

زيد بن عمرو - بفتح الدال وضمّها؛ فإذا قدرت الضمّ جاز أن تجعل (ابن مريم) صفة وبيانا وبدلاً".

وقال ابن عقيل<sup>(١)</sup>: " .. وإذا ضمنت فالحسن كون ابن نعتاً، ويجوز عطف البيان والبدل، وكونه منادى أو معمول فعل؛ وإذا فتحت فالنعت لا غير، ... واحترز بالظاهرة من المقدّرة نحو: ﴿يا عيسى ابن مريم﴾ فلا فائدة في نية الفتح؛ وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة".

وهناك رأيان آخران في (ابن مريم) لم يذكرهما النحاس، هما: الأول: أن يكون (ابن مريم) عطف بيان لـ(عيسى)، وأجازه أبو البقاء<sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، والألوسي<sup>(٤)</sup>. والثاني: أن يكون (ابن مريم) مفعولاً لفعل مقدر يفسره المذكور تقديره: اذكر<sup>(٥)</sup>. وأرى أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو أن يكون (ابن مريم) نعتاً لعدة أسباب، وهي:

١- أن القول بأنه نعت قريب؛ لأن ليس فيه شيء من المضعفات كباقي الأقوال الأخرى.

٢- أن القول بأنه نداء ثانٍ فيه تقدير حرف نداء، والقول أيضاً بأنه مفعول به فيه تقدير فعل، ومن المعلوم أن القول بغير تقدير أولى من التقدير.

٣- أن القول بأن (ابن مريم) عطف بيان لـ(عيسى) لا يستقيم؛ لأن الغرض من عطف البيان إما التوضيح أو المدح أو التأكيد، وهذا لا ينطبق على المسألة لأن عيسى - عليه السلام - معروف لا يحتاج إلى توضيح أو تأكيد أنه ابن مريم، ومثله البدل.

(١) المساعد ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٧١.

(٣) الدر المصون ٤ / ٤٩٥.

(٤) روح المعاني ٧ / ٥٦.

(٥) المساعد ٢ / ٤٩٥، وفتح القدير ٢ / ١١٤.



## المسألة الثانية عشرة: المعنى بين البديل والمصدر والمفعول به

قال تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِن طِينٍ﴾ [السجدة: ٧]

في قوله: {خلقه} قراءتان، الأولى (خَلَقَهُ) بإسكان اللام ونصبه، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر<sup>(١)</sup>، واختلف في توجيه النصب، فذكر النحاس ثلاثة آراء، وهي<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يكون (خَلَقَهُ) منصوبًا على المصدر.

الثاني: أن يكون (خلقه) بدلًا من (كل)، أي: الذي أحسنَ خَلْقَ كلِّ شيءٍ.

الثالث: أن يكون (خلقه) مفعولًا به.

### وإليك تفصيل هذه الآراء:

الأول: أن يكون (خَلَقَهُ) منصوبًا المؤكّد لمضمون الجملة قبله دلّ عليه (أحسن كل شيء)، أي: خَلَقَ كلَّ شيءٍ خَلْقًا، والضمير فيه إما عائد على الله - تعالى -، وإما على المفعول، فهو مثل قوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ و ﴿كُنِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾، والمعنى كما قال الزجاج: الذي خلق كل شيء خلقه<sup>(٣)</sup>. وهذا رأي سيبويه<sup>(٤)</sup>، واختاره أبو علي الفارسي<sup>(٥)</sup>، وابن عطية<sup>(٦)</sup>، حيث قال أبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup>: " {خَلَقَهُ} منتصب على أنه

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٩٢، وتفسير السمرقندي ٣/ ٢٨، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٧٦، والمحرر الوجيز ٤/ ٣٥٩، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٩٠، والدر المصون ٩/ ٨١، واللباب في علوم الكتاب ١٥/ ٤٧٦، والجواهر الحسان في تفسير القرآن ٢/ ٥٥٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٩٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٠٤.

(٤) الكتاب ١/ ٣٨١.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٧٦.

(٦) المحرر الوجيز ٤/ ٣٥٩.

(٧) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٧٦.

مصدرٌ دلَّ عليه ما تقدّم من قوله سبحانه: { أحسن كل شيء } فأما الضمير الذي أضيف خَلَقَ إليه فلا يخلو من أن يكون ضمير اسم الله تعالى، أو يكون كناية عن المفعول، فالذي يدلُّ عليه نظائره أنَّ الضمير لاسم الله؛ لأنَّه مصدرٌ لم يُسند الفعل المنتصبُ عنه إلى فاعلٍ ظاهرٍ. وما كان من هذا النحو أضيف المصدر فيه إلى الفاعل نحو ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨] و﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٢٢] و﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فكما أضيفت هذه المصادر إلى الفاعل؛ فكذلك يكون {خَلَقَهُ} مضافاً إلى ضمير الفاعل لأنَّ قوله: { أحسن كل شيء }، يدلُّ على خَلَقَ كلَّ شيءٍ. فإن قلت: كيف يدلُّ قوله: أحسن كلَّ شيءٍ على: خَلَقَ كلَّ شيءٍ، وقد تُجعلُ أشياءً حسنةً ممَّا لم يخلقها؟ قيل: هذا كما قال: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] فأطلق اللفظ عامًّا، فكما جاء هذا لفظ العموم، كذلك يدلُّ قوله: { أحسن كل شيء } على: خلق كلَّ شيءٍ، وانتصب {خَلَقَهُ} عمًّا في هذا اللفظ من الدلالة على خلق". وأجاز هذا الرأي الفراء<sup>(١)</sup>، والزجاج<sup>(٢)</sup>، والنحاس<sup>(٣)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>، وغيرهم<sup>(٦)</sup>.

ورجَّح السمين الحلبي هذا الرأي بقوله<sup>(٧)</sup>: " ورُجِّحَ - أن يُعْرَبَ مصدر - على بدل الاشتمال: بأن فيه إضافة المصدر إلى فاعله، وهو أكثرُ من إضافته إلى المفعول، وبأنه أبلغُ في الامتنانِ لأنه إذا قال: (أحسن كلَّ شيءٍ) كان أبلغَ من (أحسنَ خَلَقَ كلَّ

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٣٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٠٤.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٩٢.

(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥ / ٢٢٦.

(٥) الدر المصون ٩ / ٨٢.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٩٠، واللباب في علوم الكتاب ١٥ / ٤٧٦ - ٤٧٧، وإتحاف فضلاء البشر، ص

٤٤٩.

(٧) الدر المصون ٩ / ٨٢.

شيء)؛ لأنه قد يحسنُ الخلقُ - وهو المحاولةُ- ولا يكون الشيء في نفسه حسناً. وإذا قال: أحسنَ كلَّ شيءٍ اقتضى أن كلَّ شيءٍ خلقه حسنٌ، بمعنى أنه وَضَعَ كلَّ شيءٍ في موضعه".

الثاني: أن يكون (خلقه) بدلاً من قوله {كلَّ شيءٍ} بدلَ اشتمالٍ والضمير عائداً على (كل شيء)، والمعنى: الذي أحسن كل شيء<sup>(١)</sup>. وهذا رأي الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وأبي البقاء<sup>(٣)</sup>، وغيرهم<sup>(٤)</sup>. وأجازه الزجاج<sup>(٥)</sup>، والنحاس<sup>(٦)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup>، وآخرون<sup>(٨)</sup>.

الثالث: أن يكون (خلقه) مفعولاً به أول مؤخر لـ(أحسن)، و(كل شيء) مفعولاً به ثانياً مقدماً، على أن تكون (أحسن) بمعنى أفهم أي: أفهم كل شيء خلقه، أو بمعنى ألهم وعرف فيتعدى إلى مفعولين أي: ألهم خلقه كل شيء وعرف عباده كل شيء. والمعنى: ألهم خلقه كل ما يحتاجون إليه<sup>(٩)</sup>، وهذا رأي الفراء<sup>(١٠)</sup>، وأجازه النحاس<sup>(١١)</sup>.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٠٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٩٢.

(٢) الكشاف ٥ / ٢٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٤٨.

(٤) تفسير البغوي ٣ / ٤٩٨، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٩٠٦، وتفسير النسفي ٣ / ٦، وتفسير البيضاوي ٢ / ٢٣٤، ونظم الدرر ٦ / ٥٢، وتفسير الخطيب الشربيني ٣ / ٢٦٤، وتفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥ / ٤٣٤، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٤٤٩، وتفسير التحرير والتنوير ٢٠ / ٢١٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٠٤.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٩٢.

(٧) الحجة للقراء السبعة ٣ / ٢٧٧.

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٥٨، والمحرر الوجيز ٤ / ٣٥٩، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥ / ٢٢٦، والجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٩٠، والدر المصون ٩ / ٨١، واللباب في علوم الكتاب ١٥ / ٤٧٦.

(٩) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٣٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٩٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٥٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٤٨، والجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٩٠.

(١٠) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١.

(١١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٩٢.

والأنباري<sup>(١)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبي حيث قال السمين الحلبي<sup>(٣)</sup>: "أن يكون (كل شيء) مفعولاً ثانياً قدّم، و(خَلَقَهُ) مفعولاً به أول آخر، على أن يُضَمَّنَ (أَحْسَنَ) معنى أَلْهَمَ وَعَرَّفَ ...، إلا أنه لا بُدَّ أن يُجْعَلَ الضميرُ لله تعالى، ويُجْعَلَ الخَلْقُ بمعنى المخلوق أي: عَرَّفَ مخلوقاته كلَّ شيءٍ يحتاجون إليه، فيؤول المعنى إلى معنى قوله: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]."

والقراءة الثانية بفتح اللام (خلقه)، وهي قراءة نافع وعاصم وهمزة والكسائي وخلف ووافقهم الحسن والأعمش<sup>(٤)</sup>، أي جعلوه فعلاً ماضياً والجملة الفعلية في محل نصب صفة للمضاف (كل)، أو في محل جر صفة للمضاف إليه (شيء)<sup>(٥)</sup>، أي: خلق كلَّ كل شيءٍ على إرادته وخلق الإنسان في أحسن تقويم<sup>(٦)</sup>. واختار النحاس والكرماني وابن عاشور أن تكون في محل جر صفة لشيء<sup>(٧)</sup> حيث قال النحاس<sup>(٨)</sup>: " و(خَلَقَهُ) على أنه فعل ماضٍ في موضع خفض نعت لشيء، والمعنى على ما يروى عن ابن عباس: أَحْكَمَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، أي جاء به على ما أراد، لم يتغيَّر عن إرادته، وقول آخر: أن كل شيءٍ يخلقه حَسَنٌ؛ لأنه لا يقدر أحدٌ أن يأتي بمثله، وهو دالٌّ على خالقه".

- 
- (١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٥٨.
- (٢) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٤٨.
- (٣) الدر المصون ٩ / ٨١ - ٨٢. ويُنظر اللباب في علوم الكتاب ١٥ / ٤٧٦.
- (٤) تفسير الطبري ١٨ / ٥٩٧، والحجة للقراء السبعة ٣ / ٢٧٦، والكشف والبيان ٥ / ٦٧، وتفسير البغوي ٣ / ٤٩٨، وإتحاف فضلاء البشر، ص ٤٤٩.
- (٥) الحجة للقراء السبعة ٣ / ٢٧٦، والمحرر الوجيز ٤ / ٣٥٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٥٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٤٨، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥ / ٢٢٧، وتفسير النسفي ٣ / ٦، والدر المصون ٩ / ٨٢، وتفسير البيضاوي ٢ / ٢٣٤، واللباب في علوم الكتاب ١٥ / ٤٧٧، وتفسير الخطيب الشربيني ٣ / ٢٦٤، وتفسير غرائب القرآن ورجائب الفرقان ٥ / ٤٣٤، وإتحاف فضلاء البشر، ص ٤٤٩.
- (٦) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٠٤، وتفسير السمرقندي ٣ / ٢٨.
- (٧) إعراب القرآن النحاس ٣ / ٢٩٢، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ٢ / ٩٠٦، والتحرير والتنوير ٢٠ / ٢١٥.
- (٨) إعراب القرآن النحاس ٣ / ٢٩٢.

وقال الطبري<sup>(١)</sup>: " إِنْهُمَا قِرَاءَتَانِ مَشْهُورَتَانِ قَدْ قُرِئَا بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عِلْمَاءُ مِنَ الْقِرَاءَةِ، صَحِيحَتَا الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ أَحْكَمَ خَلْقَهُ، وَأَحْكَمَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، فَبَأَيَّتَهُمَا قُرِئَ الْقَارِئُ فَمَصِيبٌ". وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب على قراءة من قرأ: {الذي أحسن كل شيء خلقه} بفتح اللام قول من قال: معناه أحكم وأتقن؛ لأنه لا معنى لذلك إذ قرئ كذلك إلا أحد وجهين؛ إما هذا الذي قلنا من معنى الإحكام والإتقان، أو معنى التحسين الذي هو في معنى الجمال والحسن، فلما كان في خلقه ما لا يُشكُّ في قبحه وسماجه، عُلِمَ أنه لم يعن به أنه حسن كل ما خلق، ولكن معناه أنه أحكمه وأتقن صنعته". وتابعه ابن عطية في هذا المعنى بقوله<sup>(٣)</sup>: " ومعنى {أحسن} أتقن وأحكم فهو حسن من جهة ما هو لمقاصده التي أريد لها، ومن هذا المعنى ما قال ابن عباس وعكرمة: ليست است القرد بحسنة ولكنها متقنة محكمة".

وأجاز أبو إسحاق الزجاج الرفع على إضمار: ( ذلك خَلَقُهُ )<sup>(٤)</sup> أي: الذي أحسن كل شيء ذلك خَلَقُهُ<sup>(٥)</sup>، وتابعه القرطبي في ذلك<sup>(٦)</sup>، ولكن أنكر المنتجب الهمداني ذلك بقوله<sup>(٧)</sup>: " ولا ينبغي لأحد أن يقرأ به، لأن القراءة سنة متبعة لا يجوز فيها ما يجوز في العربية".

وبعد النظر في الآراء السابقة أرى أن الرأي الصحيح هو أن يكون (خَلَقَهُ) بدلاً من قوله {كل شيء} بدل اشتمال؛ وذلك لعدة أسباب، هي:

- 
- (١) تفسير الطبري ١٨ / ٥٩٧.
  - (٢) المصدر السابق ١٨ / ٥٩٩.
  - (٣) المحرر الوجيز ٤ / ٣٥٩.
  - (٤) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٠٤.
  - (٥) إعراب القرآن النحاس ٣ / ٢٩٢.
  - (٦) الجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٩٠.
  - (٧) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥ / ٢٢٧.

- ١- القول بأنه منصوب بحذف حرف الجر بعيد؛ لأن هذا مقصور على السماع ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان الجرور مصدرًا مؤولاً من (أن) المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من (أن) المصدرية مع منصوبها. كما أن هذا الرأي فيه تقدير حرف جر، والقول بغير تقدير أولى من التقدير.
- ٢- القول بأنه تمييز منقول من المفعول، والأصل: أحسن خلق كل شيء، فبين (خَلَقَهُ) المفعول الذي تعلق به الفعل فأصبح: أحسن كل شيء خَلَقًا غير صحيح. كما أن التمييز هو اسم نكرة متضمن معنى (من) وهنا متضمن معنى (في)، والدليل على ذلك أنهم لما قدرُوا حرف جر قدرُوا (في).
- ٣- القول بأن (خَلَقَهُ) مفعول أول و(كل شيء) مفعول ثانٍ لا يستقيم؛ لأن المفعول الأول هو في الأصل مبتدأ والمفعول الثاني خبر، فلو قلنا: خَلَقَهُ كل شيء لا يصح.
- ٤- القول بأن (كل شيء) مفعول أول و(خَلَقَهُ) مفعول ثانٍ لا يستقيم أيضاً؛ لأنه كما قلنا إن المفعول الأول هو في الأصل مبتدأ والمفعول الثاني خبر فلو قلنا: كل شيء خَلَقَهُ لا يصح، لأن المبتدأ لا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات.
- ٥- القول بأن (خَلَقَهُ) بدل من (كل شيء) بدل كل من كل فيه نظر؛ لأن (كل شيء) يشمل جميع المخلوقات من كائنات حية ونجوم وكواكب وهواء...، و(خَلَقَهُ) جزء من مخلوقات الله -عز وجل- لذلك لا يستقيم أن يكون بدلاً كل من كل، بل الصحيح أن يكون بدلاً اشتمال.

## المسألة الثالثة عشرة : المعنى بين البدل والمصدر والمفعول لأجله

قال تعالى : ﴿ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا تَذَكُّرًا لِمَنْ يَخْشَى ﴾ [ طه : ٢ - ٣ ]

اختلف النحاة في إعراب كلمة (تذكرة)، فذكر النحاس ثلاثة آراء، وهي<sup>(١)</sup>:

الأول: أن تكون (تذكرة) بدلاً من (تشقى) أي : ما أنزلناه إلا تذكرةً.

الثاني: أن تكون (تذكرة) مصدرًا أي ذكرنا به تذكرة.

الثالث: أن تكون (تذكرة) مفعولاً لأجله.

### وإليك تفصيل القول في هذه الآراء :

الأول: أن تكون "تذكرة" بدلاً مما تؤول به "لتشقى" إذ التقدير: ما أنزلناه

لشقائقك، فيصبح المعنى: ما أنزلنا إلا تذكرة. وهذا رأي الفراء<sup>(٢)</sup>، وأجازه ابن عطية<sup>(٣)</sup>.

وقال الطبري<sup>(٤)</sup>: "وقد اختلف أهل العربية في وجه نصب (تذكرة)؛ فكان بعضُ

نحويي البصرة يقول ﴿إلا تذكرة﴾ بدلاً من قوله: ﴿لتشقى﴾ فجعله: ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرة.

وكان بعضُ نحويي الكوفة يقول: نُصبت على قوله: ما أنزلنا إلا تذكرةً.

وكان بعضهم أنكروا قولَ القائل: نُصبت بدلاً من قوله: ( لتشقى). ويقول: ذلك

غير جائز؛ لأن (لتشقى) في الجحد، و(إلا تذكرة) في التحقق، ولكنه تكرر.

وكان بعضهم يقول: معنى الكلام: ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرةً لمن يخشى، لا

لتشقى".

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٧٤.

(٣) المحرر الوجيز ٤ / ٣٧.

(٤) تفسير الطبري ١٦ / ١٠.

وقد ردّ الزمخشري<sup>(١)</sup> هذا الرأي، وعلته لذلك اختلاف الجنسين، وتبعه البيضاوي<sup>(٢)</sup>. وفسر أبو حيان<sup>(٣)</sup> هذه العلة بقوله: " ويعني باختلاف الجنسين أن نصب (تذكرة) نسبة صحيحة ليست بعارضة، والنسبة التي تكون في (لتشقى) بعد نزع الخافض نسبة عارضة، والذي نقول إنه ليس له محل البتة فيتوهم البديل منه". أما الفارسي فقد ردّه لعلّة أخرى، وهي أن التذكرة ليست بشقاء<sup>(٤)</sup>.

وكذلك النحاس قد استبعد هذا الرأي، فقال عنه<sup>(٥)</sup>: " وهذا وجه بعيد".

الثاني: أن تكون "تذكرة" مصدرًا لفعل محذوف، قدّره السمين الحلبي<sup>(٦)</sup>: لكن ذكّرنا به تذكرة، أو تذكّر به أنت تذكر. وأجاز هذا الرأي ابن عطية<sup>(٧)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٨)</sup>.

الثالث: أن تكون " تذكرة " مفعولاً لأجله، والعامل فيه (أنزلنا)، والمعنى: إنا أنزلنا عليك القرآن تذكرةً أي للتذكرة.

وقد ردّ هذا الرأي أبو البقاء<sup>(٩)</sup> وتبعه البيضاوي<sup>(١٠)</sup>؛ لأن الفعل الواحد لا يتعدّى إلى علتين، فقال أبو البقاء<sup>(١١)</sup>: "ولا يجوز أن يكون مفعولاً له —(أنزلنا) المذكورة؛ لأنه قد تعدّت إلى مفعول له وهو (لتشقى)، فلا تتعدّى إلى آخر من جنسه".

(١) الكشاف ٤ / ٦٦.

(٢) تفسير البيضاوي ٢ / ٤٢.

(٣) البحر المحيط ٦ / ٢١٣.

(٤) انظر البحر المحيط ٦ / ٢١٣، والدر المصون ٨ / ٨-٩.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٣.

(٦) الدر المصون ٨ / ٩.

(٧) المحرر الوجيز ٤ / ٣٧.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٨٤.

(٩) المصدر السابق ٢ / ٨٨٤.

(١٠) تفسير البيضاوي ٢ / ٤٢.

(١١) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٨٤.



وردَّ السمين الحلبي<sup>(١)</sup> على أبي البقاء فقال: " وهذا المنع ليس بشيء؛ لأنه يجوز أن يُعلَّل الفعل بعلمين فأكثر، وإنما هذا بناءً منه على أنه لا يُفضي العاملُ من هذه الفضلات إلا شيئاً واحداً، إلا بالبديهة أو العطف".

وهناك آراء أخرى لم يذكرها النحاس، وهي:

الأول: أن تكون (تذكرة) منصوبة على الاستثناء المنقطع أي: لكن أنزلناه تذكرةً والمعنى ما أنزلناه لشقائك لكن تذكيراً. وهذا رأي الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وأبي البركات الأنباري<sup>(٣)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٤)</sup>، والبيضاوي<sup>(٥)</sup>، والخطيب الشربيني<sup>(٦)</sup>، والألوسي<sup>(٧)</sup>، وأجازه السمين الحلبي<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو البركات الأنباري<sup>(٩)</sup>: "وتذكرة، منصوب على الاستثناء المنقطع؛ لأن التذكرة ليس من الشقوة".

الثاني: أن تكون (تذكرة) بدلاً من القرآن، ويكون القرآن هو التذكرة، أي: ما أنزلنا عليك التذكرة لتشقى. وهذا ذكره أبو حيان<sup>(١٠)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١١)</sup> ونسبوه إلى

---

(١) الدر المصون ٨ / ٨.

(٢) الكشاف ٤ / ٦٦.

(٣) البيان في غريب القرآن ٢ / ١٣٨.

(٤) التفسير الكبير ٢٢ / ٤.

(٥) تفسير البيضاوي ٢ / ٤٢.

(٦) تفسير الخطيب الشربيني ٢ / ٤٩٦.

(٧) روح المعاني ١٦ / ١٥٠.

(٨) الدر المصون ٨ / ٩.

(٩) البيان في غريب القرآن ٢ / ١٣٨.

(١٠) البحر المحيط ٦ / ٢١٣.

(١١) الدر المصون ٨ / ٩.

الحوفي<sup>(١)</sup>.

الثالث: أن تكون (تذكرة) مصدرًا في موضع الحال من الكاف أو القرآن أي: إلا مُذَكَّرًا. وأجازه أبو البقاء<sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، وتبعهم البيضاوي<sup>(٤)</sup>.

الرابع: أن تكون (تذكرة) مفعولاً لأجله، والعامل فيه (لشقى)، والمعنى: إنا أنزلنا عليك القرآن لتحتمل متاعب التبليغ ومقاولة العتاة من أعداء الإسلام ومقاتلتهم، وغير ذلك من أنواع المشاقِّ وتكاليف النبوة، وما أنزلناه عليك إلا ليكون تذكرة<sup>(٥)</sup>. وأجاز هذا الرأي السمين الحلبي<sup>(٦)</sup>، والبيضاوي<sup>(٧)</sup>. ومنعه أبو البقاء<sup>(٨)</sup> بقوله: "لا يصحُّ أن يعمل فيها (لشقى) لفساد المعنى".

وأرى أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو أن يكون (تذكرة) استثناءً منقطعاً، تقديره: لكن أنزلناه تذكرة، والمعنى ما أنزلناه لشقائك لكن تذكرةً لمن يخشى، لأنه يتفق مع المعنى المراد من الآية. أما القول بأنه بدلٌ من (لشقى) فلا يصح؛ لعدم استقامته للمعنى. وكذلك القول بأنه مصدرٌ لفعل محذوف بعيد؛ لأن القول بدون تقدير أولى من الحذف والتقدير.

---

(١) هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي المصري النحوي، كان نحويًا قارئًا، توفي سنة ٤٣٠هـ. وله من التصانيف: الموضح في النحو، والبرهان في تفسير القرآن، وإعراب القرآن. انظر معجم الأدباء ٥٣٩/٣، وتاريخ الإسلام ٤٧٨/٩.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٨٤.

(٣) الدر المصون ٨/٩.

(٤) تفسير البيضاوي ٢/٤٢.

(٥) الكشاف ٤/٦٦.

(٦) الدر المصون ٨/٩.

(٧) تفسير البيضاوي ٢/٤٢-٤٣.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٨٤.

## المسألة الرابعة عشرة: المعنى بين البديل والمفعول به والمفعول لأجله والمصدر والحال

قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦﴾ [الدخان: ٣ - ٦]

اختلف أهل العربية في إعراب كلمة ﴿رحمة﴾، وذكر النحاس خمسة آراء، وهي<sup>(١)</sup>:

الأول: أن تكون (رحمة) منصوبة على الحال. وهذا قول الأخفش.

الثاني: أن تكون (رحمة) مفعولاً على أنه منصوب بمرسلين، وجعل الرحمة للنبي - صلى الله عليه وسلم - . وهذا قول الفراء.

الثالث: أن تكون (رحمة) مفعولاً من أجله. وهذا قول الزجاج.

الرابع: أن تكون (رحمة) بدلاً من أمر.

الخامس: أن تكون (رحمة) منصوبة على المصدر.

### وإليك تفصيل القول لهذه الآراء:

الأول: أن تكون ﴿رحمة﴾ منصوبة على الحال من الضمير في ( أنزلناه ) أو (مرسلين)، والمعنى: إنا أنزلناه آمريين وراحمين رحمة<sup>(٢)</sup>، ولا يستقيم أن يكون من الضمير في ( أنزلناه)؛ لأن هناك فصلاً بين الحال وصاحبها بأكثر من جملة؛ لذا يكون من الضمير في (مرسلين) والمعنى: إنا كنا مرسلين راحمين، و قدره أبو البقاء بتقدير آخر أي: ذوي رحمة<sup>(٣)</sup>. وأجاز هذا الرأي ابن عطية<sup>(٤)</sup>. والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>.

الثاني: أن تكون ﴿رحمة﴾ مفعولاً بـ(مرسلين)، وقد وصف الرحمة بالإرسال كما

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٢٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٢٤.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١٤٥.

(٤) المحرر الوجيز ٥ / ٦٩.

(٥) الدر المصون ٩ / ٦١٧.

وصفها به في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مَرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢] والأصل: (إِنَّا كُنَّا مرسلين رحمة) منّا، فوضع الظاهر موضع الضمير إيذاناً بأن الربوبية تقتضي الرحمة على المربوبين، ثم بين أن تلك الرحمة وقعت وفق حاجات هؤلاء لأنه تعالى سمع عليهم، فهو يسمع تضرعاتهم، ويعلم حاجتهم<sup>(١)</sup>. والمعنى: إنا نفصل في هذه الليلة كل أمر، أو تصدر الأوامر من عندنا؛ لأن من عادتنا أن نرسل رحمتنا<sup>(٢)</sup>. وأجاز هذا الرأي الفراء<sup>(٣)</sup>، واختاره المبرد<sup>(٤)</sup>، واتبع الفراء جملة من العلماء كالزنجشيري<sup>(٥)</sup>، وأبي البقاء<sup>(٦)</sup>، النسفي<sup>(٧)</sup>، وأبي حيان<sup>(٨)</sup>، والبيضاوي<sup>(٩)</sup>، والألوسي<sup>(١٠)</sup>.

الثالث: أن تكون ﴿رحمة﴾ مفعولاً لأجله، أي: إِنَّا أَرْسَلْنَاهُ رَحْمَةً، أي: للرحمة والمعنى: إِنَّا أَنْزَلْنَا الْقُرْآنَ لِأَنَّ عَادَتْنَا إِسْرَالَ الرُّسُلِ وَالْكِتَابِ إِلَى الْعِبَادِ لِأَجْلِ الرَّحْمَةِ عَلَيْهِمْ<sup>(١١)</sup>. وهذا الرأي أجازته الزجاج<sup>(١٢)</sup>، واختاره الفخر الرازي<sup>(١٣)</sup>، والنسفي<sup>(١٤)</sup>. واستحسن هذا الرأي أبو جعفر النحاس<sup>(١٥)</sup> بقوله: " وهذا أحسن ما قيل في نصبها".

(١) الكشاف ٥ / ٤٦٥، والتفسير الكبير ٢٧ / ٢٤٠، وتفسير النسفي ٣ / ٢٨٧.

(٢) الكشاف ٥ / ٤٦٥، والبحر المحيط ٨ / ٣٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٩.

(٤) نسبه له القرطبي ١٦ / ١٢٨، والشوكاني ٤ / ٧١٢.

(٥) الكشاف ٥ / ٤٦٥.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١٤٥.

(٧) تفسير النسفي ٣ / ٢٨٧.

(٨) البحر المحيط ٨ / ٣٤.

(٩) تفسير البيضاوي ٢ / ٣٨١.

(١٠) روح المعاني ٢٥ / ١١٤.

(١١) تفسير النسفي ٣ / ٢٨٧.

(١٢) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٢٤.

(١٣) التفسير الكبير ٢٧ / ٢٤١.

(١٤) تفسير النسفي ٣ / ٢٨٧.

(١٥) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٢٦.

الرابع: أن تكون ﴿رحمة﴾ بدلاً من قوله : ﴿أمراً﴾، وهذا الرأي ذكره النحاس<sup>(١)</sup>، والقرطبي<sup>(٢)</sup>، والألوسي<sup>(٣)</sup>، ولكن لم يأخذ به أحد منهم.

الخامس: أن تكون ﴿رحمة﴾ منصوبة على المصدر بفعل مقدر، أي: رحمنا رحمةً، وأجازه أبو البقاء وقدره: (رحمنا كم رحمة)<sup>(٤)</sup>، وقد ذكر هذا الرأي النحاس<sup>(٥)</sup>، والقرطبي<sup>(٦)</sup>، أبو حيان<sup>(٧)</sup>، والألوسي<sup>(٨)</sup>.

وبعد ذكر الآراء والنظر فيها أرى أن الرأي الصحيح الذي يدل على المعنى الموجود هو رأي الزجاج، واستندت في هذا الترجيح إلى عدة أسباب، وهي:

١- أن الرأي الثالث يتفق ومعنى الآية الكريمة الذي يبين أن إرسال الرسل والكتب إنما كان لأجل الرحمة بالعباد.

٢- أن من شروط الحال التي حددها العلماء أن تكون الحال وصفاً مشتقاً، ومجيئاً مصدرًا ضعيفاً ومقصوراً على السماع فقط، كما أن معنى الآية ليس على الحالية، وإنما هو على معنى المفعول له.

٣- أن القول بالنصب على المصدر بعيد؛ لأن فيه تقدير فعل، ومن المعلوم أن قولاً بغير إضمار أولى مما فيه تقدير وإضمار.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٢٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ١٢٨.

(٣) روح المعاني ٢٥ / ١١٦.

(٤) التبيين في إعراب القرآن ٢ / ١١٤٥.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٢٦.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ١٢٨.

(٧) البحر المحيط ٨ / ٣٤.

(٨) روح المعاني ٢٥ / ١١٦.

وهناك قراءة ثانية ﴿رحمةٌ﴾ بالرفع، وهي قراءة الحسن وزيد بن علي<sup>(١)</sup>، على تقدير: تلك رحمة من ربك<sup>(٢)</sup>، وقدره الشوكاني: هي رحمة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) البحر المحيط ٨ / ٣٤، وفتح القدير ٤ / ٧١٢.

(٢) البحر المحيط ٨ / ٣٤.

(٣) فتح القدير ٤ / ٧١٢.

## **الفصل الثالث**

**معاني البدل المجرور مع غيره**

## المسألة الأولى: المعنى بين البدل والإضافة

قال تعالى: ﴿مَائِكُوْتٌ مِّنْ نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَائِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]

في قوله تعالى: {ثلاثة} ثلاث قراءات، الأولى بالنصب، وهي قراءة ابن أبي عبلة<sup>(١)</sup>، وذهب النحاة في إعرابه إلى أنها حال إما بإضمار يتناجون؛ لأن النجوى يدل عليه<sup>(٢)</sup>، أو تأويل نجوى بمتناجين، ونصبها من المستكن فيه<sup>(٣)</sup>.

والثانية قراءة الجر، وهي قراءة عامة القراء<sup>(٤)</sup>، واختلف العلماء في تسويغ حركة الجر، وذكر النحاس رأيين في إعراب (ثلاثة)، هي<sup>(٥)</sup>:

الأول: أن تكون (ثلاثة) مجرورة بالإضافة، وتكون (نجوى) مصدرًا.

الثاني: أن تكون (ثلاثة) مجرورة على البدل من (نجوى).

وإليك تفصيل القول في هذين الرأيين:

الأول: أن تكون (نجوى) مصدرًا بمعنى التناجي أو الانتجاع مضافًا إلى ثلاثة، و(ثلاثة) مضاف إليه أي: ما يكون من تناجي ثلاثة. قال أبو البقاء<sup>(٦)</sup>: "(ثلاثة) هو مجرور بإضافة (نجوى) إليه؛ وهو مصدر بمعنى التناجي، أو الانتجاع". وهذا رأي مكّي<sup>(٧)</sup>، وأبي البقاء<sup>(٨)</sup>، والقرطبي<sup>(٩)</sup>،

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٤٠، والكشاف ٦/ ٦٢، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٢٨٩، والبحر المحيط ٨/ ٢٣٣، والدر المصون ١٠/ ٢٦٨.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٤٠، والكشاف ٦/ ٦٢، والبحر المحيط ٨/ ٢٣٣، والدر المصون ١٠/ ٢٦٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٢٣، والكشاف ٦/ ٦٢، والبحر المحيط ٨/ ٢٣٣، والدر المصون ١٠/ ٢٦٨.

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها، ص ٣٥٥.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٧٥.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢١٣.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٢٢-٧٢٣.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢١٣.

(٩) الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٢٨٩.



والبيضاوي<sup>(١)</sup>، والألوسي<sup>(٢)</sup>. وأجازه الفراء<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، وابن عطية<sup>(٥)</sup>، وأبو البركات<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٨)</sup>.

الثاني: أن تكون (ثلاثة) بدلاً مجروراً من (نجوى)، والنجوى بمعنى المتناجين<sup>(٩)</sup> تقديره: ما يكون من متناجين ثلاثة<sup>(١٠)</sup> كما قال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾ [النساء: ١١٤] وقال أبو البركات الأنباري<sup>(١١)</sup>: "والثاني: أن يكون مجروراً على البدل، ويكون بمعنى (متناجين) وتقديره: ما يكون من متناجين ثلاثة". وأجازه مكي<sup>(١٢)</sup>، وأبو البركات<sup>(١٣)</sup>، وأبو البقاء<sup>(١٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(١٥)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١٦)</sup>. وقال ابن عطية<sup>(١٧)</sup>: "ويحتمل (نجوى) أن كون المراد به جمعاً من الناس مسمى بالمصدر كما قال في آية أخرى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [الإسراء: ٤٧] أي أولو نجوى، فيكون

(١) تفسير البيضاوي ٢ / ٤٧٤ - ٤٧٥.

(٢) روح المعاني ٢٨ / ٢٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣ / ١٤٠.

(٤) الكشاف ٦ / ٦٢.

(٥) المحرر الوجيز ٥ / ٢٧٦.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٢٧.

(٧) البحر المحيط ٨ / ٢٣٣.

(٨) الدر المصون ١٠ / ٢٦٨.

(٩) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٧٢٣.

(١٠) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٢٧.

(١١) المصدر السابق ٢ / ٤٢٧.

(١٢) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٧٢٣.

(١٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٢٧.

(١٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢١٣.

(١٥) البحر المحيط ٨ / ٢٣٣.

(١٦) الدر المصون ١٠ / ٢٦٨.

(١٧) المحرر الوجيز ٥ / ٢٧٦.

قوله تعالى: { ثلاثة } على هذا بدلاً من (نجوى) وفي هذا نظر".  
وأرى أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو الرأي الأول، أي أن تكون (نجوى)  
مصدرًا بمعنى تناجي، مضافاً إلى العدد ثلاثة، و(ثلاثة) مجرور بالإضافة.

## المسألة الثانية: المعنى بين البدل والنعته

قال تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]

في قوله: ﴿غير المغضوب عليهم﴾ قراءتان: الأولى: "غير المغضوب عليهم" بنصب (غير)، وهي قراءة نسبت إلى ابن كثير<sup>(١)</sup>، وذهب النحاة والمفسرون في إعرابه مذاهب عدة، فأكثرهم رأى أنها حال من الهاء والميم، والعامل فيها (أنعمت)، والتقدير: أنعمت عليهم لا مغضوباً عليهم<sup>(٢)</sup>، والمعنى: "اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم ممن تقدم وصفهم ونعتهم، وهم أهل الهداية والاستقامة، والطاعة لله ورسوله، وامتنال أوامره وترك نواهيه وزواجره، غير صراط المغضوب عليهم، وهم الذين فسدت إرادتهم، فعملوا الحق وعدلوا عنه، ولا صراط الضالين وهم الذين فقدوا العلم فهم هامون في الضلالة لا يهتدون إلى الحق"<sup>(٣)</sup>. ومنهم من قال: إنه مستثنى من الذين أو من الهاء والميم أي: صراط الذين أنعمت عليهم إلا المغضوب عليهم<sup>(٤)</sup>، ومنهم من قال: أنه منصوب بإضمار أعني<sup>(٥)</sup>.

والثانية: قراءة الجر، وهي قراءة الجمهور<sup>(٦)</sup>. وقد اختلف النحاة في تسويغ حركة الجر، وذكر النحاس ثلاثة آراء في إعراب كلمة (غير)، وهي<sup>(٧)</sup>:

- (١) ذكر الطبري أن هذه القراءة شاذة، انظر تفسير الطبري ١/ ١٨٢.
- (٢) معاني القرآن للفراء ٧/ ١، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٦-١٦٧، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٥١، ومشكل إعراب القرآن ٧٢/ ١، والتبيان في إعراب القرآن ١٠/ ١، والمحزر الوجيز ٧٧/ ١، والبحر المحييط ١/ ١٤٩، والدر المصون ٧٢/ ١، وتفسير القرآن العظيم ١/ ١٤٠، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٥١.
- (٣) تفسير القرآن العظيم ١/ ١٤٠.
- (٤) مشكل إعراب القرآن ٧٢/ ١، والتبيان في إعراب القرآن ١٠/ ١، والمحزر الوجيز ٧٧/ ١، والدر المصون ١/ ٧٤، الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٥١.
- (٥) مشكل إعراب القرآن ٧٢/ ١، والتبيان في إعراب القرآن ١٠/ ١، والمحزر الوجيز ٧٧/ ١، والبحر المحييط ١/ ١٥٠، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٥١.
- (٦) إعراب القراءات وعللها ١/ ٥٢.
- (٧) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٥-١٧٦.

الأول: أن تكون (غير) نعتًا للذين، والمعنى: غير صراط الذين غضبت عليهم<sup>(١)</sup>، وهذا التأويل لا يصحّ في هذا الإعراب، إذ يفهم منه أنه نعت للصراط الأولى، وليس للذين، والأولى أن يقال في تأويله في هذا الموضع: صراط الذين أنعمت عليهم غير الذين غضبت عليهم، فغير هنا نعت للذين، يعني أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة، وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله والضلال<sup>(٢)</sup>. وجاز ذلك - على الرغم من أن (غير) نكرة و(الذين) معرفة - لوقوع غير بين متضادين، وكانا معرفتين، فتعرفت (غير) بالإضافة؛ لأن المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضادان معرفتان، أو أن اسم الموصول وإن كان معرفة إلا أنه قريب من النكرة؛ لأنه لم يقصد به قوم بأعيانهم، و(غير) وإن كانت نكرة إلا أنها قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة، فكل واحد منهما فيه إبهام من وجه، واختصاص من وجه، فاستويا. لذا عومل الموصول معاملة النكرات لأنه شبهها في الإبهام<sup>(٣)</sup>. وهذا رأي الفراء<sup>(٤)</sup>، وتبعه عدد من المفسرين منهم الطبري<sup>(٥)</sup>، والثعلبي<sup>(٦)</sup>، والنسفي<sup>(٧)</sup>، والقرطبي<sup>(٨)</sup>، وغيرهم<sup>(٩)</sup>، وأجازه ابن خالويه<sup>(١٠)</sup>، ومكي<sup>(١١)</sup>، وابن

- 
- (١) تفسير النسفي ٣٣ / ١.
  - (٢) تفسير النسفي ٣٣ / ١، وفتح القدير ٢٧ / ١.
  - (٣) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٠، وتفسير النسفي ٣٣ / ١، والدر المصون ٧١ / ١.
  - (٤) معاني القرآن للفراء ٧ / ١.
  - (٥) تفسير الطبري ١٨٥ / ١.
  - (٦) الكشف والبيان في تفسير القرآن ٥٠ / ١.
  - (٧) تفسير النسفي ٣٣ / ١.
  - (٨) الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٥١.
  - (٩) تفسير القرآن العظيم ١ / ١٤٠، وتفسير البيضاوي ١ / ١١، ونظم الدرر ١ / ١٨، وتفسير الخطيب الشربيني ٢٠ / ١.
  - (١٠) إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٥٢.
  - (١١) مشكل إعراب القرآن ١ / ٧٢.

عطية<sup>(١)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>. ولكن لم يستحسنه الأخفش<sup>(٤)</sup>، وكذلك أبو حيان في قوله<sup>(٥)</sup>: " أو على النعت عن "سيبويه" ويكون إذ ذاك (غير) تعرفت بما أضيفت إليه، إذ هو معرفة على ما نقله سيبويه في أن كل ما إضافته غير محضة قد تتمحض فيتعرف إلا في الصفة المشبهة، أو على ما ذهب إليه ابن السراج إذ وقعت غير على مخصوص لا شائع، أو على أن الذين أريد بهم الجنس لا قوم بأعيانهم، قالوا: كما وصفوا المعرف بأل الجنسية بالجملة، وهذا هدم لما اعتزموا عليه من أن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، ولا أختار هذا المذهب وتقرير فساده في النحو...".

وتبعهما الألويسي بقوله<sup>(٦)</sup>: "...ولا يرد أن (غير) من الأسماء المتوغلة في الإبهام فلا تتعرف بالإضافة فلا توصف بها المعرفة بل ولا تبدل منها على المشهور؛ لأننا نقول الموصوف هنا معنى كالنكرة فيصح أن يوصف بها؛ وذلك لأن الموصول بعد اعتبار تعريفه بالصلة يكون كالمعرف باللام في استعماله، فإذا استعمل في بعض ما اتصف بالصلة كان كالمعرف باللام للعهد الذهني، فكما أن المعرف المذكور لكون التعريف فيه للجنس يكون معرفة بالنظر إلى مدلوله وفي حكم النكرة بالنظر إلى قرينة البعضية المبهمة؛ ولذا يعامل به معامتهما، كذلك الموصول المذكور بالنظر إلى التعيين الجنسي المستفاد من مفهوم الصلة معرفة، وبالنظر إلى البعضية المستفادة من خارج كالنكرة فيعامل به معامتهما أيضاً، فالذين أنعمت عليهم إذا لم يقصد به معهود كذلك؛ إذ لا صحة لإرادة جنس المنعم عليهم من حيث هو؛ إذ لا صراط له ولا غرض يتعلق بطلب صراط من

(١) المحرر الوجيز ١ / ٧٦.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٩.

(٣) الدر المصون ١ / ٧١.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٦٧.

(٥) البحر المحيط ١ / ١٤٨ - ١٤٩.

(٦) روح المعاني ١ / ٩٤ - ٩٥.

أنعم عليهم على سبيل الاستغراق سواء أريد استغراق الأفراد والجماعات أو المجموع من حيث المجموع، فالمطلوب صراط جماعة ممن أنعم عليهم بالنعم الأخروية، أعني طائفة من المؤمنين لا بأعيانها، فإن نظر إلى البعضية المبهمة المستفادة من إضافة الصراط إليهم كان كالنكرة، وإن نظر إلى مفهومه الجنسي أعني المنعم عليهم كان معرفة.... ولا يخلو عن دغدغة أو يقال وهو المعول عليه عند من يعول عليه: أن (غير) هنا معرفة لأن المحققين من علماء العربية قالوا: إنها قد تتعرف بالإضافة وذلك إذا وقعت بين متضادين معرفتين.... وهنا المنعم عليهم ضد لما بعده".

الثاني: أن تكون (غير) بدلاً من الذين أي: صراط الذين أنعمت عليهم صراط غير المغضوب عليهم، يعني أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من غضب الله - تعالى - والضلال<sup>(١)</sup> وهذا رأي الأخفش<sup>(٢)</sup>، وأجازته ابن خالويه<sup>(٣)</sup>، ومكي<sup>(٤)</sup>، وابن عطية<sup>(٥)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٦)</sup>، وتبعه جُملة من المفسرين منهم النسفي<sup>(٧)</sup>، والقرطبي<sup>(٨)</sup>، والبيضاوي<sup>(٩)</sup>، والألوسي<sup>(١٠)</sup>.

وضَعَفَ هذا الرأي أبو حيان<sup>(١١)</sup> بقوله: " فالجر على البدل من الذين....، أو من الضمير في عليهم وكلاهما ضعيف؛ لأن غير أصل وضعه الوصف والبدل بالوصف ضعيف".

(١) فتح القدير ٢٧ / ١.

(٢) معاني القراءات للأخفش ١٦٧ / ١.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ٥٢ / ١.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٧٢ / ١.

(٥) المحرر الوجيز ٧٦ / ١.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٩ / ١.

(٧) تفسير النسفي ٣٣ / ١.

(٨) الجامع لأحكام القرآن ١٥٠ / ١.

(٩) تفسير البيضاوي ١١ / ١.

(١٠) روح المعاني ٩٤ / ١.

(١١) البحر المحيط ١٤٨ / ١.

والتأويلان الأول والثاني وإن اختلفا في الإعراب فإنهما يتقاربان في المعنى، من أجل أن مَنْ أنعم الله عليه فهداه لدينه الحقّ فقد سلّم من غضب ربّه، ونجا من الضلال في دينه<sup>(١)</sup>.

الثالث: أن تكون (غير) بدلاً من الهاء والميم في (عليهم). وهذا رأي أجازة النحاس وأخذ به القرطبي<sup>(٢)</sup>، وأجازه أبو البقاء<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>. أي: صراط الذين أنعمت على غير المغضوب عليهم.

وضَعَّف هذا الرأي أبو حيان<sup>(٥)</sup> - كما قلنا في الرأي الذي قبله-، والسمين الحلبي<sup>(٦)</sup>، والألوسي<sup>(٧)</sup>، حيث قال السمين الحلبي: " وهذا يُشكل على قول من يرى أن البديل حل محل المبدل منه، ويُنوى بالأول الطرح، إذ يلزم منه خلو الصلة من العائد، ألا ترى أن التقدير يصير: صراط الذين أنعمت على غير المغضوب عليهم"، وتبعه الألوسي فقال: " وقيل من ضمير (عليهم) ولا يخلو من الركافة بحسب المعنى، وأما أنه يلزم عليه خلو الصلة عن الضمير فلا؛ لأن المبدل منه ليس في نية الطرح حقيقة، والقول بأن (غير) في الأصل صفة بمعنى مغاير، والبديل بالوصف ضعيف؛ لأنها غلبت عليها الاسمية ولذا لم تجر على موصوف في الأكثر".

وأرى أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو الرأي الأول بأن تكون (غير) نعتاً للذين؛ لأن اسم الموصول (الذين) لم يُقصد بهم أشخاص بأعيانهم فجزوا مجرى النكرة، فجاز أن تكون (غير) نعتاً لهم.

(١) تفسير الطبري ١ / ١٨١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٥١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٩.

(٤) الدر المنصون ١ / ٧١.

(٥) البحر المحيط ١ / ١٤٨ - ١٤٩.

(٦) الدر المنصون ١ / ٧١.

(٧) روح المعاني ١ / ٩٤.

وفي كتاب الله - عز وجل - العديد مثل هذه الآية، نحو قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، قال النحاس<sup>(١)</sup>: "وقرأ أبو حيوة (غير أولي الضرر) جعله نعتاً للمؤمنين، ومحمد بن يزيد يقول هو بدل لأنه نكرة والأول معرفة". والمعنى في قراءة أبي حيوة هو أنه لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون، أما المعنى في قول محمد بن يزيد هو أنه لا يستوي القاعدون غير أولي الضرر. والرأي الأرجح هو أن يكون منصوباً على الاستثناء من (القاعدون) والمعنى: لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر.

ومن ذلك ما قيل في إعراب قوله: ﴿فَسَاكُتُهَا لِلَّذِينَ يَنْقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٥٦ - ١٥٧]، ذكر النحاس أنه يجوز خفض اسم الموصول (الذين) على البدل من "الذين" الأول، أو النعت<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّالِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ...﴾ [النور: ٣١].

قال النحاس<sup>(٣)</sup>: "وقرأ يزيد بن القعقاع وعاصم وابن عامر (أو التابعين غير) بنصب غير على الاستثناء. قال أبو حاتم: على الحال. والخفض على النعت، وإن كان الأول معرفة لأنه ليس بمقصود قصده، وإن شئت قلت: هو بدلٌ ونظيره "غير المغضوب عليهم" في الخفض والنصب جميعاً.

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٨٣.

(٢) المصدر السابق ٢ / ١٥٥.

(٣) المصدر السابق ٣ / ١٣٤.



وهناك فرقٌ بين هذه المعاني، فالمعنى في الاستثناء هو أنه لا يبيدين زنتهن إلا للتابعين إلا أولى الإربة فلا يبيدين زينتهن لهم، والمعنى في الحال هو: أو التابعين لا مريدين النساء أي في هذه الحال، والمعنى في النعت هو: لا يبيدين زينتهن لمماليكهن ولا لَتَبَاعِهِنَّ إلا أن يكونوا غير أولى إربة، أما المعنى في البدل هو: لا يبيدين زينتهن إلا لبعولتهن أو غير أولى الإربة. والرأي الراجح هو أن تكون غير صفة للتابعين.

وقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ..﴾ [سبأ: ١]، ذكر النحاس عدة إعرابات للاسم الموصول (الذي) <sup>(١)</sup>:

أولها: أن يكون في موضع خفض إما على النعت أو البدل. والثاني: أن يكون في موضع رفع على إضمار مبتدأ أي: هو الذي له ما في السموات وما في الأرض. والثالث: أن يكون في موضع نصب بمعنى: أعني الذي له ما في السموات وما في الأرض. والراجح هو أن يكون صفة لله - عز وجل -.

وقوله: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ..﴾ [الجنائفة: ٣٦]، ذكر النحاس في إعراب (رب) رأيين، هما: البدل من لفظ الجلالة، أو نعتاً له <sup>(٢)</sup>.

وقوله: ﴿فَوَقَّعَهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ ..﴾ [الإنسان: ١١]، وذكر النحاس في إعراب (اليوم) رأيين، هما: أن يكون نعتاً لذلك، أو بدلاً له <sup>(٣)</sup>. والأرجح أنه بدلٌ من اسم الإشارة (ذلك).

وقوله: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [النبأ: ٣٧]، فقد أجاز النحاس أن يعربا (ربُّ) و(الرحمن) بدلاً أو نعتاً عند من خفضهما بقوله <sup>(٤)</sup>: "قراءة أبي جعفر وشيبة ونافع وأبي عمرو، وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم بخفضهما جميعاً،

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٣١.

(٢) المصدر السابق ٤ / ١٥٦.

(٣) المصدر السابق ٥ / ٩٩.

(٤) المصدر السابق ٥ / ١٣٦.

وقرأ ابن محيصن<sup>(١)</sup> ويحيى بن وثاب وحمزة بخفض الأول ورفع الثاني، وهو اختيار أبي عبيد لقرب الأول وبعد الثاني، وخالفه قوم من النحويين قالوا أليس بعده مما يوجب الرفع؛ لأنه لم يفرق بينهما ما يوجب هذا فرفعهما جميعاً على أن يكون الأول مرفوعاً بالابتداء والثاني نعت له والخبر (لا يملكون منه خطاباً)، ويجوز أن يكون الأول مرفوعاً بإضمار هو، ومن خفض الاثنين جعلهما نعتاً أو بدلاً من الاسم المنخفض، ومن خفض الأول ورفع الثاني جعل الثاني مبتدأً أو أضمر مبتدأً.

وقوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴾ [الفجر: ٦-٧]، وقال النحاس<sup>(٢)</sup>: "صرف عاداً جعله اسماً للحق، وقراءة الضحاك (بعاد) بغير صرف جعله اسماً للقبيلة، وفي قراءة الحسن (بعاد إرم) أضاف عاد إلى (إرم) ولم يصرف إرم. وهذه الآية مشكلة على كثير من أهل العربية يقول كثير من الناس: إنَّ إِرْمَ اسم موضع فكيف يكون نعتاً لعاد أو بدلاً منه؟ ويقال: كيف صُرِفَ عاد ولم يُصْرَفَ إرم؟ فقد زعم محمد بن كعب القرطبي أن إرم الاسكندرية، وقال المقبري: إرم دمشق وكذا قال مالك بن أنس بلغني أنها دمشق رواه عنه ابن وهب، وقال مجاهد: إرم القديمة، وقد رُوِيَ عنه غير هذا، وعن ابن عباس إرم الهالك، وعن قتادة إرم القبيلة. قال أبو جعفر: والكلام في هذا من جهة العربية أن أبين ما فيه قول قتادة: أن إرم قبيل من عاد فأما أن يكون إرم الاسكندرية أو دمشق فبعيد لقول الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ ﴾ [الأحقاف: ٢١]، والأحقاف ما التوى من الرمل، وليس كذا دمشق ولا الاسكندرية. وقد قيل (إرم ذات العِمَاد) مدينة عظيمة موجودة في هذا الوقت فإن صحَّ هذا فتلخيصه في النحو (ألم تر كيف فعل ربك بعاد) صاحبة إرم مثل "وسئل القرية" (ذات العِمَاد) نعت

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، قاريء أهل مكة، مع ابن كثير، وحميد الأعرج. وهو في الحديث ثقة، وقد احتجَّ به مسلم وغيره، توفي سنة ١٢٣هـ بمكة. انظر طبقات القراء للذهبي ١١٧/١-١١٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٢٠-٢٢١.

لعاد على معنى القبيلة أو لأرم وكذا " . وأرى أن (إرم) لم تنصرف للتعريف والتأنيث، لأنها اسم للقبيلة، لذلك فتحت وهي في موضع جر بدل من عاد، و(ذات العماد) صفة لإرم والتقدير: ألم تر كيف فعل ربك بعاد إرم صاحبة ذات العماد.

وقوله: ﴿إِلَهُ النَّاسِ﴾ [الناس: ٣]، وذكر النحاس أنه يجوز إعراب كلمة (إله) نعت لـ(رب) أو بدل منه<sup>(١)</sup>. وأرى أنه صفة للرب.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٥ / ٣١٥.

## المسألة الثالثة: البديل والنعته وعطف البيان

قال تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]

تحدث العلماء على هذه اللام، وهل هي لنفي الكلام أو لتأكيد، إلا أنها هنا ليست للنفي، لأن الله - تعالى - قد أقسم بهذا البلد في موضع آخر وهو قوله: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين: ٣]، ولها نظائر في القرآن والشعر العربي مما لا يدل على النفي<sup>(١)</sup>.  
واختلف النحاة في إعراب المحلى بأل بعد اسم الإشارة، فذكر النحاس ثلاثة آراء في قوله {البلد}، وهي<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يكون (البلد) نعته لاسم الإشارة "هذا".

الثاني: أن يكون (البلد) بدلاً لاسم الإشارة "هذا".

الثالث: أن يكون (البلد) عطف بيان لاسم الإشارة "هذا".

### وإليك تفصيل هذه الآراء:

الأول: أن يكون (البلد) نعته لاسم الإشارة "هذا"، وهذا رأي أجازة مكي<sup>(٣)</sup>، والنحاس<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن يكون (البلد) بدلاً لاسم الإشارة "هذا" والتقدير: لا أقسم بالبلد، وهذا الرأي أجازة مكي<sup>(٥)</sup>، والنحاس<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٢٧، والمحرر الوجيز ٥/ ٤٨٣، والكتاب الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٣٩٩، وأضواء البيان ٩/ ١٢٧.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨١٩.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨١٩.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٢٧-٢٢٨.

الثالث: أن يكون (البلد) عطف بيان لاسم الإشارة "هذا"، وهذا رأي ابن عطية<sup>(١)</sup>، وأجازه مكي<sup>(٢)</sup>. والإشارة بـ (هذا) مع بيانه بالبلد، إشارة إلى حاضر ما في أذهان السامعين كأنهم يرونه لأن رؤيته متكررة لهم وهو بلد مكة، وفائدة الإتيان باسم الإشارة تمييز المقسم به أكمل تمييز لقصد التنويه به.

واختار النحاس هذا الرأي وأيده بقوله<sup>(٣)</sup>: "وأولها الثالث أن يكون عطف بيان"، كما بيّن الفرق بين البدل وعطف البيان بقوله<sup>(٤)</sup>: "والنحويون يذكرون عطف البيان على جملة وما علمت أن أحداً بيّنه والفرق بينه وبين البدل إلا ابن كيسان، قال: الفرق بينهما أن معنى البدل أن تقدّر الثاني في موضع الأول وكأنك لم تذكر الأول، ومعنى عطف البيان أن يكون تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يُعرف إلا بالثاني وإن ذكرت الثاني لم يعرف إلا بالأول فجئت مبيّناً للأول قائماً له مقام النعت والتوكيد. قال: وبيان هذا في النداء يا أخانا زيدُ أقبل على البدل كأنك رفعت الأول وقلت: يا زيدُ، فإن أردت عطف البيان قلت: يا أخانا زيداً أقبل".

والرأي الأقرب إلى الصواب هو البديلية؛ لأنه يجوز في المعنى أن أُقدّر (البلد) في موضع (هذا) فأقول: لا أقسم بالبلد، كما أن الأسماء الجامدة المعرفة بأل بعد أسماء الإشارة تعرب بدلاً.

وفي كتاب الله - تعالى - آية مشابهة لها في التركيب وهي قوله: ﴿وَهَذَا أَلْبَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين: ٣]، وذكر النحاس أنه يجوز أن يكون (البلد) نعتاً، وإن شئت بدلاً، وإن شئت عطف بيان<sup>(٥)</sup>. والأرجح هنا هو البديلية أيضاً.

(١) المحرر الوجيز ٥/ ٤٨٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨١٩.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٤) المصدر السابق ٥/ ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٥) المصدر السابق ٥/ ٢٥٥ - ٢٥٦.

## المسألة الرابعة: المعنى بين البدل والجر على الجوار وتقدير الحرف والتكرير

قال تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]

اختلف النحاة في إعراب كلمة "قتال"، فذكر النحاس عدة آراء، وهي<sup>(١)</sup>:

الأول: أن يكون (قتال) مجروراً على البدلية بدل الاشتمال.

الثاني: أن يكون (قتال) مجروراً على نية التكرير أي عن قتال فيه.

الثالث: أن يكون (قتال) مجروراً على الجوار.

ولعل من المفيد قبل مناقشة الآراء النحوية المتعددة وأثرها في توجيه التفسير أن نبين سبب نزول هذه الآية، وملخصها أنها نزلت في قصة عبد الله بن جحش الأسدي<sup>(٢)</sup> حين بعثه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مع ثمانية من الصحابة يترصدون عير قريش ببطن نخلة، فوصلوها ومرت العير، فيها عمرو بن الحضرمي<sup>(٣)</sup> والحكم بن كيسان<sup>(٤)</sup> و عثمان بن عبد الله بن المغيرة ونوفل بن عبد الله بن المغيرة، وكان ذلك في آخر يوم من جمادي على ظنهم، وهو أول يومٍ من رجبٍ، فرمى صحابي عمرًا بسهم فقتله، وكان أول قتيل من المشركين، وأسرروا الحكم وعثمان وكانا أول أسيرين في الإسلام، وأفلت نوفل وقدموا بالعير المدينة، فقالت قريش: استحل محمد الشهر الحرام، وأكثر الناس في ذلك،

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٧.

(٢) هو عبد الله بن جحش الأسدي، صحابي جليل، وابن عمّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، هاجر الهجرتين إلى الحبشة، وأخته زينب بنت جحش زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ، شهد بدرًا ، واستشهد في أحد وقبره بجوار خاله حمزة بن عبد المطلب. انظر أسد الغابة ٣/ ٩٠-٩١.

(٣) عمرو بن الحضرمي، هو الذي نشبت بسببه معركة بدر، وهو أول قتيل من المشركين قتله مسلم، وكان ماله أول خمس، وهو أخو الصحابي الجليل العلاء بن الحضرمي.

(٤) الحكم بن كيسان مولى لبنى مخزوم، أسروه المسلمون، ثم أسلم في السنة الأولى من الهجرة، وجاهد في سبيل الله حتى قتل شهيداً ببئر معونة. انظر الطبقات لابن سعد ٤/ ١٣٧-١٣٨، وأسد الغابة ١/ ٥١٨.

وتخوَّف المسلمون أيضا وبآله، فترلت الآية<sup>(١)</sup>. وإليك تفصيل القول في هذه التأويلات النحوية:

الأول: أن يكون (قتال) بدلاً من الشهر الحرام بدل اشتمال؛ لأن القتال يقع في الشهر الحرام، والجار والمجرور في محل جر صفة للقتال، والمعنى: ويسألونك عن قتال في الشهر الحرام<sup>(٢)</sup>، وهذا رأي سيويه والمبرد<sup>(٣)</sup>، وتبعهما جملة من النحاة والمفسرين، منهم: أبو جعفر النحاس<sup>(٤)</sup>، وابن أبي زمنين<sup>(٥)</sup>، ومكي<sup>(٦)</sup>، والجرجاني<sup>(٧)</sup>، وأبو القاسم السهيلي<sup>(٨)</sup>، وابن عطية<sup>(٩)</sup>، وأبو البقاء<sup>(١٠)</sup>، والنسفي<sup>(١١)</sup>، وأبو حيان<sup>(١٢)</sup>، والبيضاوي<sup>(١٣)</sup>، والأشموني<sup>(١٤)</sup>، والأزهري<sup>(١٥)</sup>، والسيوطي<sup>(١٦)</sup>، وغيرهم<sup>(١٧)</sup>.

- 
- (١) تفسير الطبري ٣/ ٦٥٠ - ٦٥١، ودُرُج الدرر ١/ ٣١٢ - ٣١٣، والبحر المحيط ٢/ ١٥٣، وتفسير البيضاوي ١/ ١١٧، والدر المنثور ١/ ٦٠٢.
  - (٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٨٩.
  - (٣) كتاب سيويه ١/ ١٥١، والمقتضب ٤/ ٢٩٧.
  - (٤) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٧.
  - (٥) تفسير ابن أبي زمنين ١/ ٧٣.
  - (٦) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٧.
  - (٧) دُرُج الدرر ١/ ٣١٣.
  - (٨) نتائج الفكر في النحو، ص ٣١٢.
  - (٩) المحرر الوجيز ١/ ٢٩٠.
  - (١٠) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٤.
  - (١١) تفسير النسفي ١/ ١٨٠.
  - (١٢) البحر المحيط ٢/ ١٥٤.
  - (١٣) تفسير البيضاوي ١/ ١١٧.
  - (١٤) شرح الأشموني ٣/ ٤.
  - (١٥) التصريح بمضمون التوضيح ٣/ ٦٤٢.
  - (١٦) همع الهوامع ٥/ ٢١٤.
  - (١٧) شرح المفصل ٣/ ٦٤-٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٤، وشرح شذور الذهب ص ٤١١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٧/ ٣٣٩٨.

وقال السَّهيلي<sup>(١)</sup>: " (القتال) بدلٌ من الشهر وإن لم يكن فعلاً له، وإنما هو واقع فيه. ومن فوائد هذه الآية أن يُسألَ عن قوله: ( يسألونك عن الشهر الحرام): لم قدم الشهر الحرام؟، ولم يقل: يسألونك عن قتال الشهر الحرام، وهم لم يسألوا عن الشهر الحرام إلا من أجل القتال فيه، فكان الاهتمام بالقتال والتقديم له أولى في الظاهر؟  
والجواب أن يقال: إن هذا السؤال لم يقع إلا بعد وقوع القتال في الشهر، وتشنيع الكفرة عليهم انتهاك حرمة الشهر، فاغتمامهم واهتمامهم بالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر، فلذلك قُدم في الذكر".

وقال الألويسي<sup>(٢)</sup>: " (قتال فيه) بدل اشتمال من الشهر لما أن الأول غير وافٍ بالمقصود مشوق إلى الثاني ملابس له بغير الكلية والجزئية، ولما كان النكرة موصوفة أو عاملة صح إبدالها من المعرفة على وجوب التوصيف إنما هو في بدل الكل".

وقال ابن عاشور<sup>(٣)</sup>: " وإنما اختير طريق الإبدال هنا - وكان مقتضى الظاهر أن يقال: يسألونك عن القتال في الشهر الحرام - لأجل الاهتمام بالشهر الحرام تبييناً على أن السؤال لأجل الشهر أيقع فيه قتال؟ لا لأجل القتال هل يقع في الشهر وهما متآيلان، لكن التقديم لقضاء حق الاهتمام، وهذه نكتة لإبدال عطف البيان تنفع في مواقع كثيرة، على أن في طريق بدل الاشتمال تشويقاً بارتكاب الإجمال ثم التفصيل، وتنكير قتال مراد به العموم، إذ ليس المسؤول عنه قتالاً معيناً ولا في شهر معين، بل المراد هذا الجنس في هذا الجنس".

الثاني: أن يكون (قتال) مجروراً على نية التكرير والتقدير: يسألونك عن الشهر

(١) نتائج الفكر في النحو، ص ٣١٢ - ٣١٣.

(٢) روح المعاني ٢ / ١٠٨.

(٣) التحرير والتنوير ٢ / ٣٢٥.



الحرام عن قتال فيه. وهذا رأي الكسائي<sup>(١)</sup>، والفراء<sup>(٢)</sup>، والطبري<sup>(٣)</sup>.

وهذا الرأي متوافق مع قراءة عبد الله بن مسعود والربيع والأعمش "عن قتالٍ فيه"<sup>(٤)</sup>.

وضَعَّف النحاس<sup>(٥)</sup> وتبعه أبو البقاء<sup>(٦)</sup> هذا الرأي؛ لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه.

الرابع: أن يكون (قتالٍ) مجروراً على الجوار، وهذا رأي أبي عبيدة<sup>(٧)</sup>.

ورد النحاس و ابن عطية وأبو البقاء وأبو حيان<sup>(٨)</sup> هذا الرأي معتمدين على قواعد النحاة، فقال ابن عطية<sup>(٩)</sup>: "وقوله هذا خطأ".

وقال أبو البقاء<sup>(١٠)</sup>: "وقال أبو عبيدة: هو مجرور على الجوار، وهو أبعد من قولهما - يعني بذلك الكسائي والفراء - ؛ لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يُحمَلُ عليه ما وُجِدَتْ عنه مندوحة".

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ١٢٧، والنيبان في إعراب القرآن ١ / ١٧٤، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٠٧، والجامع لأحكام القرآن ٣ / ٤٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ١٤١.

(٣) تفسير الطبري ٣ / ٦٤٨.

(٤) معاني القرآن للفراء ١ / ١٤١، وتفسير الطبري ٣ / ٦٤٨، والمحزر الوجيز ١ / ٢٩٠، وتفسير النسفي ١ / ١٨٠، وتفسير البيضاوي ١ / ١١٧، والدر المنثور ١ / ٦٠٤، والجامع لأحكام القرآن ٣ / ٤٤، والتفسير الكبير

٦ / ٣٠، وروح المعاني ٢ / ١٠٨.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٠٧.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٧٤.

(٧) مجاز القرآن ١ / ٧٢.

(٨) انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٠٧، والمحزر الوجيز ١ / ٢٩٠، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ١٧٤، والبحر المحيط ٢ / ١٥٤.

(٩) المحزر الوجيز ١ / ٢٩٠.

(١٠) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٧٤.

وقال أبو حيان<sup>(١)</sup>: " وقال أبو عبيدة (قتال فيه) خفض على الجوار، قال ابن عطية: هذا خطأ، فإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة فهو كما قال ابن عطية، وجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعاً لما قبله في رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعاً من حيث المعنى، وهنا لم يتقدم لا مرفوع ولا منصوب، فيكون (قتال) تابعاً له فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار، وإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنه تابع لمخفوض فخفضه بكونه جاور مخفوضاً، أي: صار تابعاً له ولا نعني به المصطلح عليه، جاز ذلك ولم يكن خطأ، وكان موافقاً لقول الجمهور إلا أنه أغمض في العبارة، وألبس في المصطلح".

وقال النحاس<sup>(٢)</sup>: " لا يجوز أن يُعربَ شيء على الجوار في كتاب الله - عز وجل - ولا شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ، والدليل على أنه غلط قول العرب في التشية: هذان جُحرا ضَبٌّ خَرِبَان، وإنما هذا بمثلة الإقواء، ولا يحمل شيء من كتاب الله - عز وجل - على هذا، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحّها".

وبعد النظر في هذه الآراء أرى أن الرأي الأقرب إلى الصواب هو البديلة؛ لعدة أسباب، هي:

١ - أنهم لم يسألوا عن الشهر الحرام بكل أحكامه وإنما سألوا عن قضية واحدة في الشهر الحرام وهي القتال فيه فقط؛ لذلك قلنا إنه بدل اشتمال. وتعضده قراءة من قرأ: ( عن قتال فيه) على تكرير العامل.

٢ - أن الرأي الثاني والثالث وهو الخفض بحرف الجر ضعيف؛ لأن حروف الجر لا يبقى

(١) البحر المحيط ٢ / ١٥٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٠٧.

عملها بعد حذفها.

٣- أن الجر على الجوار وإن ورد في شعر العرب وقال به جمع كبير من النحاة على رأسهم سيبويه إلا أنه في هذه الآية لا يصح.  
وهناك قراءة ثانية بالرفع ( قتال<sup>(١)</sup> )، وهي قراءة الأعرج، ويكون خبراً لمبتدأ محذوف ومعه همزة الاستفهام، والتقدير: أجاز قتال<sup>(٢)</sup> فيه<sup>(٣)</sup>، والمعنى: يسألونك عن الشهر الحرام أجاز قتال فيه؟<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) هذه القراءة شاذة عند أبو البقاء في التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٤، وأبو حيان في البحر المحيط ٢/ ١٥٤، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٤٤.
- (٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٤.
- (٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٨، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٤٤.

## الخاتمة

هذا البحث يتضح من عنوانه " المعنى في تعدد أوجه إعراب آيات القرآن الكريم" يهدف إلى الكشف عن المعنى، وحقيقة التأويل عند النحاة وبيان أساليبهم التي اتبعوها لدى الاصطدام بين القواعد النحوية والنصوص القرآنية. وفيما يلي تلخيص لمعالم البحث:

١- إن من فوائد معرفة إعراب القرآن الكريم معرفة المعنى الذي يتضمّنه النص، لأن الإعراب يُميّز المعاني، ويُوقف على أغراض المتكلم. ولهذا نجد المفسرين يشيرون في تفاسيرهم إلى الحالات الإعرابية للآيات القرآنية، على اختلاف بينهم ما بين مكثّر ومُقلّ، ولذلك كان يعتبر علم النحو والإعراب من علوم التفسير؛ لأن به يتضح معنى القرآن وتُدرك مقاصده، ثم بمعرفته تستقيم قراءة القارئ فلا يقع منه لحن أو خطأ.

٢- ردّد النحويون عبارة الإعراب فرع المعنى، ولكنهم عند التطبيق على القرآن الكريم اغفلوا هذه العبارة تمامًا. حيث كان همهم الأول هو تخريج الحركة الإعرابية دون النظر إلى المعنى، والدليل على ذلك هو التعدد في أوجه الإعراب، فقد غلبت عليها الصنعة النحوية وتأييد القواعد وطرح المعنى جانبًا.

ونحن لا نقول بإلغاء القواعد بل وجودها ضروريٌّ في ضبط اللغة، ولك يجب أن يكون النصيب الأكبر في البحث للمعنى، فإذا تعارضت القاعدة مع المعنى يُعطى الأولوية في التفسير اللغوي إلى المعنى لا إلى القاعدة.

٣- قام النحو العربي على نظرية العامل، وهي تعتمد في أساسها على تفسير الحركة الإعرابية على أواخر الكلم، فكل معمول لا بد له من عامل، وسار عليها النحويون ومعرّبو القرآن الكريم ومفسروه فذهبوا إلى تقدير عاملاً رافعاً للمبتدأ وآخر للخبر، وكذلك عامل النصب في المفعول به وغيره. حتى وصلوا إلى المبالغة في التقدير والتأويل رغبة منهم في تخريج الحركة الإعرابية فجانبوا الصواب لأنهم

لم يهتموا بالمعنى.

فالمبالغة في استعمال التقدير والتأويل أثرت في المعنى تأثيراً سلبياً، ورأينا كيف تُغيّرُ تقديرات النحاة المعنى في الآية وتقلّبهُ فيخرج المعنى عن المقصود.

٤- إن هناك جملة من الوسائل التي يعمد إليها النحاة حين الاصطدام بين النص والقاعدة، ومن تلك الوسائل: التقدير، والتقديم، والتأخير، والاعتراض، والزيادة، والحذف، والإتباع، والحمل على المعنى.

٥- من أسباب تغيّر المعنى في أعراب النحاة أن بعض النحاة يقوم أولاً بإعراب الكلمة فتسبق النظرة في الإعراب النظرة في المعنى، ولذلك لا تجد في تفسير جملة من الأعراب علاقة بمعنى الآية، وتجدهم أحياناً يقومون بإعراب الكلمة ثم يبحثون عن مسوّغ لهذا الإعراب من المعنى، والذي يفترض أن يكون فهم معنى الآية أولاً ثم الإعراب استناداً إلى المعنى.

٦- أسباب التعدد في الإعراب يرجع إلى شيئين، هما: مطاوعة التراكيب اللغوية للتعدد، ومنهج النحاة وغيرهم في توجيه النصوص.

٧- القول إن علم النحو لا يهتم بالمعنى بل يهتم بدراسة حركات الإعراب وصف الكلمات في جمل دون الاهتمام بما وراء ذلك كلام مجحف؛ لأنه علم له دوره البالغ الأهمية في التبيين والتوضيح، وكذلك لا نقول إن علم النحو علماً كاملاً لا يشوبه نقص أو تقصير، فهو من صنع البشر أصحاب الطاقات المحدودة والكمال لله وحده.

# الفهارس العامة

## فهرس الآيات أولاً: فهرس الآيات

الصفحة	رقمها	الآية
سورة الفاتحة		
١٩٠ ، ٢١	٧	﴿ صِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾
سورة البقرة		
٨٨	٧	﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾
١٣٠	١٨-١٧	﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ ﴿١٧﴾ صُمُّ بَعْضِكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾
١٣١	١١٤	﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ ﴾
٥٧	١٣٤	﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَا كَسَبْتُمْ ﴾
٢٠١ ، ١٧	٢١٧	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾
٤٧ ، ٤٥	٢٣٤	﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾
٨٣	٢٤٥	﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾
٥٤	٢٥٢	﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾
١٠٣ ، ٨٥	٢٥٥	﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٧٠	٢٨٣	﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾
سورة آل عمران		
١٣٧	٣٤-٣٣	﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾
٨٧	٩٧-٩٦	﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾
٦٤	١٠٨	﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾
١٥	١١١	﴿وَإِنْ يَقْتُلُوكُمْ يُولُوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُبْصِرُونَ﴾
١٢٩	١٥٤	﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَدِّ الْأَعْمَىٰ أَمْنَةً نُعَاسًا﴾
١٣٨	١٥٤	﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾
سورة النساء		
١٧	١	﴿وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
٢٣، ٢٠	٢٤	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾
١٧٣	٢٤	﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾
١٩٥	٩٥	﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرْرِ﴾
١٨٨	١١٤	﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾



الصفحة	رقمها	الآية
١٧٣	١٢٢	﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾
١٧	١٦٢	﴿لَنَكِينِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾
١٦٣	١٦٥	﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾
سورة المائدة		
١٣٣	٤٩	﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرَهُمْ أُنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ . . ﴾
٩٤	٧١	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾
٤٠	٩٥	﴿أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾
٦٢	١٠٧	﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا فَآخِرَانِ يُقِيمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ﴾
١٦٧	١١٠	﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ أَذْكَرٌ نَعَمْتِ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَاوَدَتِكَ﴾
١٠٥	١١٤	﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأُولَانَا وَاٰخِرِنَا﴾
١٦٧	١١٦	﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
سورة الأنعام		
١١٢	١٢	﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
٦٠	٥٤	﴿ وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾
١٢١	١٠٠	﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُم بَيْنَ وَبَيْنَ بَغْيٍ بَغْيٍ عَلِيمٌ سُبْحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾
١٧٣	١٠٢	﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾
١٦٥	١٤٣-١٤٢	﴿ وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَسَاتٌ كُلُّوا مِنَّمَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٤٢﴾ ثَمَنِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ ﴾
١٣٣	١٥١	﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ مَا آلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا . . ﴾
سورة الأعراف		
١٩٥	١٥٧-١٥٦	﴿ فَسَأَكْتُمِبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
سورة التوبة		
١١٧	٦٣	﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَبَقَ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴾
٥٢	٦٧	﴿ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُم مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ ﴾
٩٢	١١٢-١١١	﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَنِّلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقَنِّلُونَ وَيُقَنِّلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِنَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١١﴾ التَّائِبُونَ الْعَمِيدُونَ الْحَمِيدُونَ الْمُتَكِينُونَ الرَّكْعُونَ السُّجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّكَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَنِيفُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
سورة هود		
٥٨ ، ٥٦	٧٢	﴿ قَالَتْ يَا بَنِيَّ أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾
٥٨	٧٢	﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾
سورة الرعد		
١٥٤	٢٤-٢٣	﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
		﴿بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾
سورة إبراهيم		
٤٠	١٦	﴿وَسْتَقْنِي مِنْ مَّاءٍ صَٰكِدٍ لِّبْرِ﴾
١٥٤	٢٣	﴿تَجِيئُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾
سورة الحجر		
١٣٤	٦٦	﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَتُولَاءِ مَقْطُوعٌ...﴾
سورة النحل		
١٢٨	٧٣	﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾
١٢٦	٧٣	﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾
١١٨	١١٩	﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّرُوءَ بِجَهَالَةٍ﴾
٩٠	١٢٠	﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا﴾
سورة الإسراء		
١٨٨	٤٧	﴿وَإِذْ هُمْ بِجَوْىٰ﴾
سورة الكهف		
١٥٥	٢٥	﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ...﴾
٨٥	٥٩	﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا...﴾
١٠٤	٦٣	﴿وَمَا أَنسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾
١٥٥	١٠٣	﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
سورة مريم		
١٥٣	٦٢	﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا ﴾
١٠٤	٨٠	﴿ وَنَرِيهِ، مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ﴾
سورة طه		
١٧٨	٣-٢	﴿ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا نَذِيرًا لِمَنْ يَخْشَى ﴾
٩٢	٩-٨	﴿ وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾
١٢٩	٣٠-٢٩	﴿ وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِ ﴿٢٩﴾ هَارُونَ أَخِي ﴾
١٧٥	٥٠	﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ، ثُمَّ هَدَى ﴾
سورة الأنبياء		
١٧٥	٣	﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾
٦٥	٩٢	﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾
سورة النور		
١٩٥	٣١	﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَتَّضِعْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّبِيعَاتِ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ

الصفحة	رقمها	الآية
		الرِّجَالِ .. ﴿﴾
٦٥	٣٥	﴿كَمْشَكَوْفٍ فِيهَا مَصْبَاحٌ﴾
٤١	٣٥	﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾
٤٧	٣٩	﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَمَرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّالِمَانُ مَاءً ... ﴿﴾
سورة الفرقان		
٩٣ ، ٩٢	٥٩-٥٨	﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بُنُوبَ عِبَادِهِ خَيْرًا ﴿٥٨﴾ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا ﴿﴾
٤١	٦٩-٦٨	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴿﴾
سورة النمل		
١١١	٤٨	﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةٌ رَهْطٌ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿﴾
١٠٨	٥١	﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَّا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿﴾
١٧٣	٥٢	﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا ﴿﴾
١٥٤	٨٨	﴿صُنِعَ اللَّهُ ﴿﴾
سورة العنكبوت		

الصفحة	رقمها	الآية
١٧٢	٤٦	﴿وَلَا تُجَدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ...﴾
سورة السجدة		
١٧٢	٧	﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾
سورة الأحزاب		
٥١	٦	﴿النَّبِيِّ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ...﴾
١٣٤	٥٠	﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾
سورة سبأ		
١٩٦	١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾
٣٢	١٠	﴿يَجِبَالٌ أَوْبَىٰ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾
٣٣	١٢	﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾
٦١	١٥	﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ﴾
١٩	٢٨	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾
١٥٠	٣٧	﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٧٦	٤٨	﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّمَ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾ ﴾
سورة فاطر		
١٨٣	٢	﴿ وَمَا يُمَسِّكُ فَلَا مَرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾
٥٨	٣٥	﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٥﴾ الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾
سورة يس		
٧٨	٣٧	﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنبَلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾
١٥٤	٥٨	﴿ سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ ﴾
سورة الصافات		
٥٩	٥-٤	﴿ إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ ﴿٤﴾ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشْرِقِ ﴾
١٣٩	١٤٩	﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ اللَّهُ وَلَاتُهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾
١٣٩	١٥٨	﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسْبًا ﴾
١٤١	١٢٦-١٢٥	﴿ أَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾
سورة ص		
٤	٢٩	﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ ﴾



الصفحة	رقمها	الآية
		أُولُوا الْأَنْبِيَاءِ ﴿١﴾
٧٩ ، ٥٩	٦٤	﴿١﴾ إِنَّ ذَلِكَ لَمَقْتَحَضُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴿٢﴾
سورة غافر		
٩٣	٤٦-٤٥	﴿٣﴾ فَوَقَّعَهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِحَاقِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٦﴾
سورة فصلت		
٥٩	٢٣	﴿١﴾ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَأَكُمْ
٦٠	٢٨	﴿٢﴾ ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارِ . . . ﴿٣﴾
سورة الشورى		
٤٨	١٦	﴿١﴾ وَالَّذِينَ يَخَافُونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجِيبَ لَهُمْ مُجْتَمِعُهُمْ دَاخِضَةً عِنْدَ رَبِّهِمْ . . . ﴿٢﴾
٦٥	٥٣-٥٢	﴿٣﴾ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿٥٣﴾
سورة الزخرف		
٥٩	٦٧	﴿١﴾ الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾
سورة الدخان		
١٨٢	٦-٣	﴿٣﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا

الصفحة	رقمها	الآية
		مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦﴾
٤٩ ، ٤٨	٤٢-٤١	﴿١١﴾ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَىٰ عَنْ مَوْلَىٰ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿١٢﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿١٣﴾
سورة الجاثية		
٥٤	٥-٤-٣	﴿١﴾ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْدُو مِنْ دَابَّةٍ ءآيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَأَخْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ءآيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾
٥٤	٦	﴿٦﴾ تِلْكَ ءآيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَأَيِّنِّهِ يُوْمِنُونَ ﴿٧﴾
١٩٦	٣٦	﴿٣٦﴾ فَلِلَّهِ الْمَعْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .. ﴿٣٧﴾
سورة الأحقاف		
١٩٠ ، ١٦٥	١٢	﴿١﴾ وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيًّا ﴿٢﴾
١٩٧	٢١	﴿٢١﴾ وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ ﴿٢٢﴾
١٣٤	٣٠	﴿٣٠﴾ قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنَّا بَعْدَ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ﴿٣١﴾
سورة الرحمن		
٨٢	٧٠	﴿٧٠﴾ فِيهِنَّ خَيْرٌ حَسَانٌ ﴿٧١﴾
٨٢	٧١	﴿٧١﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧٢﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٨٢	٧٢	﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْبُيُوتِ﴾
سورة الواقعة		
١٢١	٢٦	﴿إِلَّا قِيلًا سَلَمًا سَلَمًا﴾
سورة الحديد		
٣٥	٤	﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾
١٤٦	١٣-١٢	﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَانُكَ يَوْمَ جَنَّتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ يَوْمَ يَقُولُ الْمُتَفَقِّهُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسَبْ مِنْ نُورِكُمْ﴾
١٠١	١٩	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ﴾
١٥٤	٢٧	﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾
سورة المجادلة		
١٨٧	٧	﴿مَا يَكْفُرُونَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾
سورة الممتحنة		
١١٦	٦	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
سورة الطلاق		
٤٥	٤	﴿ وَالَّتِي يَسِّنَ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾
١٢٩	١٠	﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴾
سورة التحريم		
١٤٥	١٢	﴿ وَمَرِيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِنِينَ ﴾
سورة الملك		
٦٠	٢	﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ... ﴾
سورة الإنسان		
١٩٦	١١	﴿ فَوْقَهُمْ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ ... ﴾
المرسلات		
١٤٧، ١٢٦، ١٩	٢٦-٢٥	﴿ أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴾
سورة النبأ		
١٩٦	٣٧	﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾
سورة عبس		
١٣٤	٢٥-٢٤	﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴿٢٤﴾ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
سورة الانفطار		
٦١	١٩	﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾
سورة الطارق		
٣٦	٩-٨	﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾
سورة الفجر		
١٩٧	٧-٦	﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرْمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾
سورة البلد		
١٩٩	١	﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾
١٢٦	١٥-١٤	﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾
سورة التين		
٢٠٠، ١٩٩	٣	﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾
سورة العلق		
٢٢٥	١٦-١٥	﴿تَعَالَى ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾
سورة الزلزلة		
١٤٨	٧	﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾
سورة المسد		
١٩	٤	﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾
سورة الناس		
١٩٨	٣	﴿إِلَهُ النَّاسِ﴾

## ثانياً : فهرس الأحاديث

ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال: " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " . -----

٩٨- ٩٩

قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "حُبِّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ: النَّسَاءُ وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ

عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ" ----- ٩٠

## ثالثاً : فهرس الأشعار

رقم الصفحة	الشعر
١٦٠	إذا عاش الفتي مئتين عامًا
٧١	فقد ذهب اللذذة والفتاء
٦٧	خَيْرُ بنو هُب؛ فلا تكُ مُلغياً
١١٩	متى ما تُنكروها تعرفوها
١١٩	وأني إذا ملّيت ركابي مناخها
١١٩	وعلمي بأسدام المياه فلم تزل
١٩٤	فما كعبُ بنُ مامة وابنُ سعدي
٢٢	شهيدي زياد على حبها
٩٩	رأين الغواني الشيبَ لاحَ بعارضي
٢٥	وغررتني وزعمت أنك
٤١	لمياء في شفيتها حوّة لعس
١٠٥	ذريني إن أمرك لن يطاعا
١٥٩	ثلاث مئين قد مررن كواملاً
١٢٨	فإنك والتأين عروة بعدما
١٢٩	لقد علمت أولى المغيرة أني
٤٣	أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ
٨٨	لها متاعٌ وأعوانٌ غدونٌ بها
٧١	فخيرٌ نحن عند الناس منكم
١١٢-١٠٦	بكم قريشٍ كُفينا كلَّ معضلةٍ
١٠٤	على حالة لو أن في القوم كاتماً
١٥٩	ثلاث مئينٍ للملوك وفي بها
١٥٨	فيها اثنتان وأربعون حلوبةً
٣٩	وأغفر عوراء الكريم ادخاره

- أوعديني بالسـجن والأدقـم  
يلومونني في اشـتراء النـخيـم  
تولّى قتالَ المارقين بنفسه  
إن العيونَ التي في طرفها مَرَضٌ  
بدا لي أني لستُ مدركُ ما مضى  
ويأوي إلى نسوةٍ عَطَّـلِ  
صارت حنيفةً أثلاثاً فثلثهُمُ  
ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبني
- رجلي فرحلي ششنة المناسم  
— ل أهلي؛ فكلُّهُمُ أَلومُ  
وقد أسلماه مبعدٌ وحميمُ  
قتلننا ثم لم يُحيين قتلاننا  
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً  
وشُعتاً مراضيعَ مثلَ السَّعالي  
من العيدِ وثلثٌ من موالِيها  
فمَضَيْتُ ثَمَّتَ قَلْتُ لا يعنيني
- ١٠٥  
٩٩  
٩٩  
٨٨  
٨٠  
١٦٠  
٩٠  
٧٧



## رابعاً : فهرس الأرجاز

- يا حَكَمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارود أنت الجوادُ بن الجواد

سرادقُ المجدِ عليك ممدود ----- ١٦٨

- علىَّ يومَ يَمَلِكُ الأُمُورًا

صومَ شُهَورٍ وَجَبَتْ نُذُورًا

وَبَادِنًا مُقَلَّدًا مَنحُورًا ----- ٦٤

- يا حَكَمُ الوارثِ عن عبد الملك ----- ١٦٩

## فهرس المصادر والمراجع

- ١- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، ١٩٣٦م.
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن محمد الجزري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٤- الاستيعاب في معرفة الصحابة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- ٥- إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ٦- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- ٧- الإعراب في القرآن الكريم، سميح عاطف الزين، ط٢، دار الكتاب العالمي، بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ٨- الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- ٩- أصول النحو العربي، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ١٠- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة المعارف، الرباط.
- ١١- الأعلام، خير الدين الزركلي، ط٣، دار الملايين، بيروت، ١٩٨٦م. بالإضافة إلى ط١٧، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٧م.
- ١٢- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر،

تونس، ١٩٨٣م.

١٣- الألفية في النحو والصرف، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، مطبعة الباي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

١٤- انباه الرواة على انباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٥- الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، ط١، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م .

١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

١٧- بديع القرآن، عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر ابن أبي الأصبع المصري، حفي محمد شرف، ط١، مكتبة ههضة مصر، القاهرة، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

١٨- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: الدكتور محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر.

١٩- البيان في إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه و مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٢٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢١- التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، ط١، مكتبة الرشد، ١٩٨٤م.

٢٢- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي

- محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٢٣- تجريد أسماء الصحابة، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٤- تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار إحياء التراث العربي.
- ٢٥- التذيل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٢٦- التصريح بمضمون التوضيح، خالد زين الدين بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٢٧- تَعَدُّدُ التَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ مواضعه أسبابه نتائجها، الدكتور محمد حسنين صبرة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- ٢٨- تفسير أبي زمنين وهو مختصر تفسير يحيى بن سلام، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين المرّي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل و أحمد فريد المزدي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ٢٩- تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٠- تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ٣١- تفسير البغوي المسمى مَعَالِمِ التَّزْيِيلِ، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك و مروان سوار، ط ٢، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٣٢- تفسير البيضاوي المسمّى أنوار التّزْيِيلِ وأسرار التّأويل، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، ط ١، دار البيان العربي، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٢م.

- ٣٣- تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- ٣٤- تفسير الثمرات اليانعة والأحكام الواضحة القاطعة، يوسف بن أحمد بن عثمان الشهير بالفقيه يوسف، ط١، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ٣٥- تفسير الخطيب الشربيني المسمّى السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني المصري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- ٣٦- تفسير السمرقندي المسمّى بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض وزكريا عبدالمجيد النوّي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٣٧- تفسير الطبري المسمّى جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ٣٨- تفسير غرائب القرآن و رغائب الفرقان، الحسن بن محمد بن حسين القمّي النيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- ٣٩- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، قدّمه: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ٤٠- التفسير القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، لجنة التراث العربي، بيروت، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.
- ٤١- التفسير الكبير، ابن تيمية، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- ٤٢- تفسير الكبير، الفخر الرازي، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٣- تفسير المراغي، أحمد مصطفى المراغي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٤٤- تفسير النسفي المسمى مدارك التزليل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، ط١، دار ابن كثير، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٤٥- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: الدكتور رياض زكي قاسم، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٤٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق: أحمد محمد عزوز، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ٤٧- الجامع الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
- ٤٨- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٩- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن الثعالبي، تحقيق: أبو محمد الغماري الإدريسي الحسني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٥٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.
- ٥١- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: كامل مصطفى الهداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ٥٢- الحدود في النحو، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق مصطفى جواد و يوسف يعقوب مسكوني، سلسلة كتب التراث ١١، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.

- ٥٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٥٤- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: الدكتور محمد علي التجار، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ٥٥- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يرسف المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٥٦- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، ط ١، مطبعة السعادة، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ٥٧- دُرُج الدرر في تفسير القرآن العظيم، عبد القادر الجرجاني، تحقيق: الدكتور طلعت صلاح الفرحان والدكتور محمد أديب شكور، ط ١، دار الفكر، عمّان، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ٥٨- ديوان ابن مقبل، تميم ابن أبي بن مقبل، تحقيق: عزة حسن، مديرية إحياء التراث العربي، دمشق، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- ٥٩- ديوان أمية بن أبي الصلت، أمية بن عبدالله أبي الصلت، جمعه: سجع الجبيلي، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- ٦٠- ديوان الخطيئة، جرول بن أوس بن مالك، شرح: أبو سعيد السكري وآخرون، تحقيق: محمد أمين طه نعمان، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ٦١- ديوان جرير، شرح: الدكتور يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- ٦٢- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ٦٣- ديوان عنتره، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ط ١،
- ٦٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألويسي البغدادي،

- ط ٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٦٥- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، ط ٤، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٦٦- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب سعد شمس الدين ابن القيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط ٢٧، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٦٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- ٦٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، قدّمه: حسن حمد، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٦٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٧٠- شرح أشعار الهدليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- ٧١- شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق: الدكتور علي محمد فاخر و الدكتور جابر السيد مبارك وآخرون، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ٧٢- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ٧٣- شرح اللمع في النحو، عبد الواحد علي الأسدي، تحقيق: فائز فارس، ط ١، الكويت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٧٤- شرح المفصل، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب،



بيروت.

- ٧٥- الصاحبي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: أحمد صقر، ط١، مؤسسة المختار، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- ٧٦- الصاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٧٧- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، دار الفكر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٧٨- صحيح مسلم، مسلم ابن الحجاج، ط١، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ٧٩- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي، تحقيق: مصطفى عبد القادر أحمد عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٨٠- طبقات القراء، أبو عبد الله محمد بن أحمد عثمان الذهبي، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- ٨١- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الزهيري، تحقيق: علي محمد عمر، دار التحرير، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- ٨٢- طبقات المفسرين، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- ٨٣- طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي ابن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- ٨٤- طبقات النحاة واللغويين، تقي الدين ابن قاضي شهبة الأسدي الشافعي، تحقيق: الدكتور محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف.
- ٨٥- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، الدكتور محمد عبد القادر هنادي، ط١، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٨٦- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج، الدكتور عبد الله بن حمد

- الخثران، ط ١، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٨٧- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، سيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد، الرياض، ١٤٠٠هـ.
- ٨٨- العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ج ٢.
- ٨٩- غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، عنى بنشره ج. برجستراسر، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٩٠- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة الكرمانى، تحقيق: الدكتور شمران سركال يونس العجلي، ط ١، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٩١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٢- فقه اللغة في الكتب العربية، الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.
- ٩٣- فوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر الكنبي، تحقيق: د/إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.
- ٩٤- في ظلال القرآن، سيد قطب، ط ١.
- ٩٥- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط ١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٦٤م.
- ٩٦- الفوائد والقواعد، الثماني عمر بن ثابت، د. عبد الوهاب محمود الكحلّة، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٢م.
- ٩٧- الكامل، المبرد، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٩٨- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد

هارون، عالم الكتب، بيروت.

٩٩- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمداني، تحقيق: محمد نظام

الدين الفتيح، ط١، مكتبة دار الزمان، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٠٠- الكشّاف عن حقائق غوامض التّزبيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود

بن عمر الزّمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض

والدكتور فتحي عبد الرّحمن أحمد حجازي، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض،

١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٠١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي

طالب القيسي، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة،

١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٠٢- الكشف والبيان في تفسير القرآن المعروف بتفسير الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن

محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية،

بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٠٣- الكثر في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن ابن الوجيه الواسطي، تحقيق:

هناء الحمصي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٠٤- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي،

تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،

١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٠٥- لسان العرب، ابن منظور، المجلد ١١، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ/

١٩٩٤م.

١٠٦- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

١٩٧٣م.

١٠٧- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكين،

مكتبة الخانجي، القاهرة.

- ١٠٨- مجمل اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: زهير عبد الحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٠٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ١١٠- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ١١١- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، ط٢، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ١١٢- المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: الدكتور شريف النجار، ط١، دار عمار، عمان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ١١٣- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ١١٤- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- ١١٥- معاني القرآن، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي المعروف بالأخفش، تحقيق: الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١١٦- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط٣، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ١١٧- معاني القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، ط١٤٠٩، ١هـ/١٩٨٨م .
- ١١٨- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١١٩- معجم الأدباء أو إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد

- الله الرُّومِيّ الحموي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ١٢٠- معجم شواهد النحو الشعرية، الدكتور حنا جميل حداد، دار العلوم، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٢١- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٢٢- معرفة الصحابة، أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، تحقيق: الدكتور محمد راضي بن حاج عثمان، ط ١، مكتبة الدَّار، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٢٣- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف وآخرون، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٢٤- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية، دون تاريخ.
- ١٢٥- مفتاح السعادة، أحمد بن مصطفى، تحقيق: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة.
- ١٢٦- المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ط ٢، دار الجيل، بيروت.
- ١٢٧- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ١٢٨- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط ٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥م.
- ١٢٩- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيْلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- ١٣٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط ٢، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٧٠م.
- ١٣١- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، ط ١،

دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٣٢- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٣٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: ٧٩- عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.  
١٣٤- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن ابيك الصّفي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتزكي مصطفى، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١٣٥- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.  
١٣٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.  
- الرسائل:

١٣٧- التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي، علي بن محمد بن أحمد الشهري، إشراف: الدكتور: سعد بن حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، عام ١٤٢٦هـ.  
- الدوريات:

١٣٨- البعد الدلالي في الخلافات النحوية، للدكتور شريف عبد الكريم النجار، مجلة الدراسات اللغوية، مج ٥، ع ٣، (رجب- رمضان ١٤٢٤هـ/ أكتوبر- ديسمبر ٢٠٠٣م).

- الوسائل المساعدة:

١٣٩- الموقع الإلكتروني، الألوكة المجلس العلمي Majles.alukah.net

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة:
١٠	التمهيد: فيشتمل على:
١٠	- تعدد أوجه الإعراب
٢٩	- أهمية المعنى في الدرس النحوي
٣٨	- الفرق بين البدل وغيره من الأبواب النحوية الاخرى في الدلالة
٤٤	<b>الفصل الأول: معاني البدل المرفوع مع غيره</b>
٤٥	المسألة الأولى: المعنى بين البدل والمبتدأ، وفيه عدة مواضع
٥٤	المسألة الثانية: المعنى بين البدل وخبر المبتدأ، وفيه عدة مواضع
٦٢	المسألة الثالثة: المعنى بين البدل ونائب الفاعل
٧٠	المسألة الرابعة: المعنى بين البدل والفاعل السام مسد الخبر
٧٦	المسألة الخامسة: المعنى بين البدل والنعته، وفيه عدة مواضع
٨٧	المسألة السادسة: المعنى بين البدل والمبتدأ والخبر، وفيه عدة مواضع
٩٤	المسألة السابعة: المعنى بين البدل ولغة أكلوني البراغيث، وفيه موضعان
١٠١	المسألة الثامنة: المعنى بين البدل والمبتدأ والنعته
١٠٣	المسألة التاسعة: المعنى بين البدل والخبر والنعته، وفيه موضعان
١٠٨	المسألة العاشرة: المعنى بين البدل والخبر واسم كان
١١٢	المسألة الحادية عشرة: المعنى بين البدل والمبتدأ والنداء
١١٧	المسألة الثانية عشرة: المعنى بين البدل والمبتدأ والتوكيد
١٢٠	<b>الفصل الثاني: معاني البدل المنصوب مع غيره</b>
١٢١	المسألة الأولى: المعنى بين البدل والمفعول به، وفيه عدة مواضع
١٣١	المسألة الثانية: المعنى بين البدل ونزع الخافض، وفيه عدة مواضع
١٣٨	المسألة الرابعة: المعنى بين البدل والتوكيد

الصفحة	الموضوع
١٤١	المسألة الخامسة: المعنى بين البدل والنعته، وفيه موضعان
١٤٦	المسألة السادسة: المعنى بين البدل والظرف
١٤٨	المسألة السابعة: المعنى بين البدل والتمييز
١٥٠	المسألة الثامنة: المعنى بين البدل والاستثناء، وفيه عدة مواضع
١٥٥	المسألة التاسعة: المعنى بين البدل وعطف البيان
١٦٣	المسألة العاشرة: المعنى بين البدل والحال وتقدير الفعل، وفيه موضعان
١٦٧	المسألة الحادية عشرة: المعنى بين البدل والنعته والنداء
١٧٢	المسألة الثانية عشرة: المعنى بين البدل والمصدر والمفعول به
١٧٨	المسألة الثالثة عشرة: المعنى بين البدل والمصدر والمفعول لأجله
١٨٢	المسألة الرابعة عشرة: المعنى بين البدل والمفعول به والمفعول لأجله
١٨٦	<b>الفصل الثالث: معاني البدل الجور مع غيره</b>
١٨٧	المسألة الأولى: المعنى بين البدل والإضافة
١٩٠	المسألة الثانية: المعنى بين البدل والنعته، وفيه عدة مواضع
١٩٩	المسألة الثالثة: المعنى بين البدل والنعته وعطف البيان، وفيه موضعان
٢٠١	المسألة الرابعة: المعنى بين البدل والجر على الجوار وتقدير الحرف والتكرير
٢٠٧	<b>الخاتمة:</b>
٢٠٩	<b>الفهارس العامة</b>
١١٠	١- فهرس الآيات القرآنية
٢٢٦	٢- فهرس الأحاديث
٢٢٧	٣- فهرس الشواهد الشعرية
٢٢٩	٤- فهرس الأراجيز
٢٣٠	٥- فهرس المصادر والمراجع
٢٤٣	٦- فهرس الموضوعات



